وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم: الدراسات الإستراتيجية والعسكرية

تخصص: إدارة النزاعات الدولية

الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في ظل حراكالإقليم المغاربي من فترة (2008– 2012)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر للعلوم السياسية

إعداد الطالبة:

وفاء وازطة

إشراف الأستاذ:

د.ناجي عمارة

أعضاء لجنة المناقشة:

د. أمحند برقوق .....رئيسا

د. ناجي عمارة .....مشرفا

د. مصطفى بوطورة .....مصححا

السنة الدراسية: 2014/2013

بـــــــــــــــسم الله الـرحمين الـرحيـــم

الإهداء:

اهدي عملي المتواضع كإضافة إلى البحث العلمي؛ كما اهديه إلى:

إلى أبي الغالي والعزيز صالح وأمي الطيبة الحنون فتيحة بن حابسة، اللذان شجعاني وتسامحا معي في كثير الأمور كما دعماني بإيمانهما وثقتهما الكاملة ومعاملتها الحسنة معي،أحبهما كثيرا ...

إلى جدي الحكيم، جدي بوجمعة بن حابسة، ضف إلى ذلك صديق طفولتي وحبيب قلبي؛ أشتاق إليه دوما وأرجوا من ربي أن يحفظه بدوام الصحة والعافية...

إلى نفسي العزيزة رفيقة تفكيري طوال هذه المدة التي أنجزت فيها هذا العمل، كما كانت رفيقة دربي، والتّي أكثرت جدالها وخلوتها؛ كما كانت أنيسي في بلوغ هذا الهدف المتواضع؛ أشكرها جدا على صبرها معي...

إلى كل من ساهم في مساندتي من قريب ومن بعيد؛ سواء في إتمام المذكرة أو في تدعيمي معنويا وعاطفيا؛ إلى جراني، أصدقائي وصديقاتي، أستاذ ناجي عمارة ومحند برقوق؛ وكل الطيبين الذين جعلهم الله وسيلة في إسعاد قلوب الآخرين وأمدهم بالمعنويات الرفيعة كقابلية لهذا الغرض...

إلى ربي العظيم والكريم الذي منّى عليّا بهذا الكم/الكيف من العلم والمعرفة، وفضلني على كثير ممن خلق تفضيلا...

الشكر والتقدير:

أقدم شكري وتقديري إلى الأستاذ الذي أطرني طوّال هذه المدّة التي أنجزت فيها مذكرتي، الدكتور ناجي عمارة الذي أرشدني إلى الخطوط الرئيسية التي يجب الانطلاق منها في كتابة المذكرة، أشكره جزيل الشكر أن أمدّني بعونه وخبرته في المجال...

كما أقدم عرفاني إلى كل أساتذة المدرسة الذين يبدلون كل مجهوداتهم لأجل تكويننا أكاديميا وعلميا وأخص بالذكر الأستاذين المكلفين بمناقشة مذكرتي ...

وأختم شكري الخالص إلى أستاذ الدبلوماسية بجامعة العلوم السياسية والإعلام الأستاذ "سنطوح" وكذا الأستاذة ربّاحي أمينة ...

أشكركم جزيلا الشكر.

الكلمات المفتاحية: Keywords

الدبلوماسية- الدبلوماسية الأمنية- الإقليم المغاربي- حراك الإقليم المغاربي- الثورات العربية-الأمن القومي- الأمن المغاربي- أزمة الساحل- الدبلوماسية الأمنية الجزائرية- إشكالية الأمن- أزمة مالي.

ملخص الدراسة:

إن قياس سلوك الدبلوماسية الأمنية الجزائرية يرتبط بالمستجدات التي ظهرت حديثا في ضوء أزمة الحراك الذي مسّ إقليم المغرب العربي، وانعكاسا حتمي له، كما أنّها معطى يفيد في إمكانية حدوث تعاون عسكري بوجود تنسيق تشرف عليه هيئات وقيادات سياسية لدول معينة، بهدف خدمة المصالح العليا لها (الأمنية والاقتصادية)؛ وأما أصل المصطلح برز مع الاسلام في معنى الأمان، ونؤكد على أن الدبلوماسية الأمنية هي احدى الوسائل المؤثرة في تحقيق الأمن الوطني للدولة وتعزيز مكانتها وصورتها، وأنّها الجانب الوقائي لنظام الأمن الجماعي، ولها تأثيرها قبل الصراع وعند نشوئه وما بعده، وتمّ تعامل الدبلوماسية الأمنية الجزائرية مع موجة الحراك المغاربي وفق منطلق الدبلوماسية الإجرائية.

Abstract :

The measure of a diplomatic behavior is linked to Algerian security developments that have emerged recently in the light of the crisis of mobility, which hit the region of Arab Maghreb, reflecting an imperative for him, as it was given to the possibility of military cooperation with the coordination of supervised by political leaders of certain bodies, with a view to service its supreme interests (economic and security); the origin of the term has emerged with Islam in the meaning of Security, diplomatic and reiterate that security is one of the stakeholders in the national security of the State and strengthening its position and its image, and preventive side to the system of collective security, and it has its impact before the conflict at its inception and beyond, and has been treated with the wave of Algerian security diplomatic movement, according to the Moroccan diplomatic procedure..

قائمة المختصرات والرموز:

1. الدبلوماسية:..... DIPL
2. الدبلوماسية الأمنية: ..... DMS
3. الأمن:..... S
4. الحراك الاجتماعي:..... MS
5. الحراك الإقليمي:..... MR
6. الحراك المغاربي:..... MM
7. الحراك السياسي:..... MP
8. الإستراتيجية:..... ST
9. الدبلوماسية الجزائرية:..... DA
10. الدبلوماسية الأمنية الجزائرية: ..... DAMS
11. الثورة:..... REV
12. المغرب العربي: ..... MA
13. إتحاد المغرب العربي: ..... UMA
14. التّوتر: ..... T

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول:الإطار النظري للدبلوماسية الأمنية الجزائرية والإقليم المغاربي

المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية الأمنية الجزائرية

المطلب الأول: المضامين المختلفة للدبلوماسية الأمنية

المطلب الثاني: التّطور التاريخي للدبلوماسية الأمنية

المطلب الثالث: مراحل الدبلوماسية الأمنية الجزائرية (الفواعل المؤثرة، والمبادئ المتبناة)

المبحث الثاني: المدخل الجيوبوتيكي للإقليم المغاربي

المطلب الأول: التحديد الجيوبوليتيكي للإقليم المغاربي

المطلب الثاني: الأهمية الجيوبوليتيكية للإقليم المغاربي

المطلب الثالث: إسقاط المقاربات النظرية على الإقليم المغاربي

الفصل الثاني: دور الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في حراك الإقليم المغاربي

المبحث الأول: تحديات القرن الواحد والعشرين وواقع الإقليم المغاربي

المطلب الأول: تحديات القرن الواحد والعشرين على الإقليم المغاربي

المطلب الثاني: واقع إقليم المغرب العربي في ظل هذه التحديات

المبحث الثاني: تحركات الدبلوماسية الأمنية بين ثوابت السياسة الخارجية وضغوطات البيئة الإقليمية

المطلب الأول: منطلقات الدبلوماسية الأمنية الجزائرية

المطلب الثاني: تعامل الدبلوماسية الأمنية الجزائرية اتجاه الحراك المغاربي

الفصل الثالث: الدبلوماسية الأمنية الجزائرية بين الانجازات والتحديات

المبحث الأول: انجازات الدبلوماسية الأمنية الجزائرية

المطلب الأول: **انجازاتها على المستوى الوطني**

المطلب الثاني: **انجازاتها على المستوى المغاربي**

المبحث الثاني: تحديات الدبلوماسية الأمنية الجزائرية

المطلب الأول: تحدياتها على المستوى الوطني

المطلب الثاني: تحدياتها على المستوى المغاربي

الخاتمة

مقدمة

مقدمة

تميزت المرحلة التي أعقبت أحداث الإرهاب على أمريكا في **11سبتمبر2001** عديد المستجدات والتّي غيّرت من طبيعة تعامل الدول مع بعضها، خاصة بظهور فواعل جديدة كانت غائبة أو بالأحرى لم تكن على هذه الكثافة في الأداء؛ كما في بداية سنوات العشرة الأولى من القرن الواحد والعشرين، وكان من شأن ذلك أن تّم العمل على ترقية الأولوية الدبلوماسية بمسلماتها وأدوارها في السياسة الخارجية، وتسيير العمل وفقا لمنظومة العلاقات الدولية والإقليمية، انعكاسا لما جرى على السياسات الدولية التي كثفت العمل بالآلية العسكرية لأجل تحقيق مصالحها البراقماتية، وهذا ما يؤدي إلى إعدام تحقيق الأمن والسلم الدوليين على المستوى الداخلي والخارجي.

لذلك وجب التّطرق في هذه الدراسة إلى أصل الدبلوماسية لأجل فهم وتقييم السلوكية الميدانية التي تخوض في تحديد المسار العام للعمل التي توليه هذه الأخيرة، وفي سياق متصل يتم التّطرق إلى الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في ظل حراك الإقليم المغاربي كجزئية من الدراسة الكلية والمتعلق أساسا بمسألة الحدود الإقليمية للجزائر مع محيطها المغاربي، والتّي لها أهمية بالغة في معرفة وتحديد العلاقة النظرية بالميدانية؛ على اعتبار أن ثقل دولة ما في السياسة الخارجية يعتمد على مجموعة من عناصر القوة، وتعد الدبلوماسية إلى جانب القوة العسكرية والأمنية أحد عناصر هذه القوة، بالإضافة إلى أنّ الجزائر اكتسبت خبرة في إدارة مكافحة الإرهاب؛ كما تبحث وتحاول أن تبني منظومة إقليمية أمنية فيما يخص قضية حدودها الإقليمية سواء في الإقليم المغاربي التي تنتمي إليه وتنضوي تحته، أو فيما يخص مسألة الأمن في الساحل الإفريقي الحدودي للتّراب الوطني الجزائري، ولكن وكما يقول **الدكتورمصطفى صايج** في مطلع الحوار الذي خصه في ملف الدبلوماسية الجزائرية في ظل التّحولات الإقليمية والدولية "**ان الجزائر تفتقد مع كل هذه المؤشرات إلى الإمكانية والقدرة الكافية التي توظف في المجال الجيوسياسي بفعالية أكثر**"(**2011/11/02**). وعلى هذا الأساس فالدبلوماسية الجزائرية تواجه مجموعة من المشاريع الدولية والإقليمية، وفي هذا الإطار يجب القول أن الدبلوماسية ما هي إلا انعكاس أمني لوضع داخلي لدولة ما بما أن الوضع الراهن يواجه عدة تحديات

تزامنت مع الانتشار الواسع للديمقراطية والحرية من جانبها السياسي، والإعلامي والتكنولوجي؛ والتي ساهمت في تعقيد مجرى العلاقات القائمة إقليمية أو دولية؛ لدى فإن التّحدي الكبير بالنسبة للجزائر ليس كيف يمكن أن تخدم الأمن الوطني لأجل التواصل في مسارها الإصلاحي، وتجنب مخاطر عدوى الاضطرابات والانتقادات المهددة له، بل كيف تقنع النّخب التقليدية التي لا تريد التكيّف مع التّحولات السريعة والعنيفة والدموية التي تجري في محيطها الإقليمي لأجل اللجوء إلى حلول تكنوقراطية سريعة وفعّالة تفيد في إعطاء صورة واضحة لمكانة الجزائر وسط الدّوائر التي تنتمي إليها، إلى جانب تبني مواقف دبلوماسية يكون من شأنها إبراز وضعية مشرفة للدبلوماسية الأمنية الجزائرية وعملها في هذا المجال في الإقليم المغاربي بشكل أساسي، على اعتبار هذا الإقليم يعد كأكبر تهديد أمني للقوى العظمى ومكسب جيوستراتيجي لها في نفس الوقت، لذا وجب على الجزائر السعي الدءوب لوضع تصوّر يحفظ مصالحها ضمن المحيط الإقليمي لتحقيق الأمن الداخلي، خاصة وأنّها عانت من سلبيات التّحول الديمقراطي السابق؛ (العشرية السوداء)، وبالتالي ينبغي القول بأن الدبلوماسية الجزائرية عرفت انتكاسة انعكاسا لطبيعة الوقائع التي جرى بها البناء المجتمعي داخل النّظام السياسي الجزائري في فترة التسعينيات والتي كانت تأثيراتها واضحة في مسار أدائها في الوقت الراهن، وعلى النّقيذ من ذلك فان مؤشرات الحراك الشعبي أسدل السّتار على واقع جديد تبنته الدول المغاربية - ما عدا الجزائر- مرغمة فيما اصطلح عليه بمسميات عديدة منها الحراك الإقليمي، الثورات العربية، أو الرّبيع العربي، أزمة النّظام والحكم ومشكل الإرهاب والتعصب الديني والأقليات العرقية والإثنية إلى غيرها، حيث وجد ذلك في كل من تونس والمغرب، ليبيا بالإضافة إلى أزمة مالي الممتدة على الحدود الجنوبية للإقليم المغاربي والقائمة طويلة، لكن مجال الدراسة حدد دول الإقليم المغاربي، والتي كانت جد واضحة المعالم ومغايرة لما حدث بالجزائر أيام العشرية السوداء؛ إلا فيما يخص جانب الإصلاحات التي اتخذتها الجزائر حيث كانت ومازالت جد مسؤولة حسب المختصين في هذا المجال، لكن فيما يخص المواقف الدبلوماسية خارج التّراب الوطني ربّما يمكن القول أن الجزائر تسعى إلى تحقيق قفزة نوعية فيها بانخراطها في الإستراتيجية العالمية

لمكافحة الإرهاب وتبني دبلوماسية أمنية تلاءم وعملية التّسارع التي يخضع لها هذا الزمن.

ويتم دراسة موضوع الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في الإقليم المغاربي من فترة **2008** ـــــــ **2012** لمحاولة معرفة واستشراف مسارها التطوّري؛ وكذا تنمية المصالح والأهداف الجزائرية.

أهميةالموضوع:

- تكمن أهمية الدراسة في معرفة الأسباب الحقيقية التي تساهم في ربط عمل الدبلوماسية السياسية بالأمن العسكري في الجزائر، ودور هذا في تثمين عملها لصد موجة الحراك الإقليمي في الدائرة المغاربية التّي شهدت مؤخرا توترات عديدة مرتبطة أساسا بسوء تطبيق الديمقراطية.

- كما أن أهمية الدراسة هنا تخضع لمنطق الوضع الراهن، وهذا الموضوع ضروري جدا لأنّه بالغ الأهمية في رصد ما إذا كان للديمقراطية المتبناة دور في إشعال الفوضى والإرهاب والنّزاعات الاثنية، من أجل استخلاص سبل وآليات لإدارة النزاعات الدولية من جهة ودفع عجلة التّنمية من جهة أخرى .

- تتجلى أهمية الدراسة أيضا في الكشف عن العلاقة التي تربط جوانب السياسة بالأمن ودورهما في ترشيد الحكم بالجزائر .

الدراسات السابقة في المجال:

1. <u>د.علي حسين الشامي" الدبلوماسية</u> : " نشأتها وتطوّرها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية"، وتناول فيه الدبلوماسية منذ النشأة إلىسنة2009، وتطرّق إلى تطوّرها عبر مراحل التاريخ وصول بها إلى هذه الحالة،وخصّ جانب منها للقواعد التي تحكم الدبلوماسية خدمة لمسائل التّنمية والسلم، لكنّه لم يتطرق إلى المبادئ التّي تنطلق منها لتحقيق هذا السلم، كما كان تحليله للدبلوماسية يصب معظمه في جانب السياسة الخارجيةوتغذية التعاون الدولي.

2. **محمد بوعشة"الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقيوإدارة الحرب الإثيوبية الإرثيرية،** والذي تطرق إلى أهم الوقفات الجريئة والبناءة للوساطة الجزائرية بين إثيوبيا وإريتريا خلال رئاستها لمنظمة الوحدة الإفريقية . كما تناول في هذه الدراسة نشاط الدبلوماسية الجزائرية انطلاقا من القمة الـ34 التي انعقدت سنة 1998 بواغادوغو تزامنا مع تحضير القمة الـ35 التي انعقدت فيما بعد في الجزائر بعد أن حشدت لها القادة الأفارقة، واستطاعت الجزائر بتحركاتها الدبلوماسية لإنهاء صراع القرن الإفريقي،وبخاصة الحرب الدائرة بين إثيوبيا وإريتريا بصفتها رئيسة منظمة الوحدة الإفريقية آنذاك؛ مع الإشارة إلى الدعم الذي حازته الجزائر من الفواعل الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لإيجاد حل يرضي الطرفين، كما لا يخفي الكاتب بعض الجوانب من العراقيل التّي اعترضت الجهود الجزائرية؛ ربما لخوفها على مصالحها من جراء تزايد نفوذ الجزائر في إفريقيا إذا ما تحقق نجاح الوساطة . لكن تجدر الإشارة إلى أن هذا الكتاب لم يتناول مصطلح الدبلوماسية الأمنية الجزائرية بل فصّل في أنواع الدبلوماسيات التي اعتمدتها الجزائر(هجومية ، دفاعية) في خرجاتها التفاوضية.

3. **محمد إبراهيم أبوجربيان" الأمن الدبلوماسي في الإسلام"** حيث تطرق الكاتب إلى الأصل الفقهي الذي جاء به الإسلام للدبلوماسية، كما أعطى مفهوما شاملا للدبلوماسية الأمنية وفقا لنظرة الإسلام لها؛ عن طريق ربط الدبلوماسية بوجود الأمن الذي تطرق إليه القرآن الكريم وكيفية ممارستها على حسب هذا المنطلق .بهذا الكاتب هنا تناول جانب مهم من مصطلح الدراسة (الأمن الدبلوماسي) لكنه غفل في إعطاء أمثلة ميدانية عن ذلك.

4. **العايب سليم " الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي"2011**والذي تناول الخلفية المفهومية والتاريخية للدبلوماسية الجزائرية من جانب محددات السياسة الخارجية، إلى جانب سماتها ومبادئها التي تقف عليها منطلقاتها العملية،ثمّ توجه بالحديث عن النشاط القاري الذي توظفه الدبلوماسية

الجزائرية؛ حيث تطرق إلى دور الدبلوماسية الجزائرية في دعم حركات التحرر في إفريقيا ولم يخفي من جهته التنافس المغربي الذي تواجهه الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا. كما تناول جانب مهم وهو مكانة الجزائر بين الفاعلين المحليين والتدخل الأجنبي في القارة من اندلاع الثورة التحريرية إلى بداية الأزمة الداخلية وما بعدها.لكنه في نفس الوقت ركز على نشاط الدبلوماسية الجزائرية دون إصباغ ذلك فكرة اللجوء إلى التعاون وفق الأمن الإقليمي لمواجهة كل تحديات القارة الإفريقية أو الفضاء الإقليمي.

5. د.مصطفيصايج " الدبلوماسية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية: ملف الدبلوماسية الجزائرية 2013 وتناولت هذه الدراسة بداية بتركيزهاعلى المراحل التاريخية للدبلوماسية الجزائرية ونضالها ضد المستعمر ولم يخفي الدكتور وجود تعاون مغاربي لتحقيق وحدة الهدف منذ عهد الثورة إلى مرحلة ما بعد الاستقلال، وتكلم على سلوك الدبلوماسيين الذي كانوا يترأسون مجموعة الـ22، و عن الإعلام وعلاقات الصداقة التي كانت تبرمها الجزائر مع جيرانها وأصدقائها من الدول العربية والدولية، والتي أسهمت بشكل فعّال في بناء دبلوماسية الآن . لكنّه لم يثمن دراسته بالتطرق إلى أهمية الدبلوماسية الأمنية التي تكلّم كثيرا عن مضمونها.

6. ShuheiKurizaki "A Natural History of Diplomacy:"

في الفصل الثالث من الكتاب خص الكاتب موضوع حديثه بتناوله تاريخ نشأة وتطور الدبلوماسية، كما وصف كل مرحلة من مرحلة تطور المفهوم في الجانب العملي. لكنّه تكلم فقط حول طريقة ظهور وتداول استعمال الدبلوماسية والعلاقات البينية التي كانت قائمة بين الحضارات القديمة وصولا بها إلى الدول الحديثة.

7. Nicholson, Harold(1952)» «Diplomacy " (2nd edition).New York: Oxford University Press.

والذي تناول مصطلح الدبلوماسية نشأتها وتطوّرها عبرالعصور، لكنّه لم يحدد "مصطلح الدبلوماسية الأمنية" و لم يتكلم عن مضمونها.

وعلى العموم فان جلّ الدراسات التي تناولت موضوع الدبلوماسية الجزائرية ركزت على الخلفية التاريخية للدبلوماسية الجزائرية ونضالها ضد المستعمر، وكذا انتشارها السريع في العالم ما أسهم في تدويل القضية الجزائرية والأخذ بها نحو نيّل الاستقلال. أما الدراسات المتبقية فتناولت الدبلوماسية كمفهوم أو مصطلح وتداوله عبر العصور وصولا به إلى الدبلوماسية الحديثة، ولم يتم التّطرق في هذه الدراسات إلى مصطلح الدبلوماسية الأمنية لحداثته.

أهداف الموضوع: تكمن أهداف في:

- **الهدف الشخصي** والذي يتمثل في العمل بجد من أجل الحصول على شهادة الماستر في في العلوم السياسية .
- محاولة الإلمام بمختلف المفاهيم التي لها علاقة بالدبلوماسية الأمنية الجزائرية.
- محاولة تفسير سلوك الدبلوماسية الأمنية الجزائرية ومواقفها من التّوترات المحيطة بالجزائر.
- استنتاج العلاقة التي تربط بين مؤسستين يؤسسان لسلطة الدولة هما السياسة الخارجية (الدبلوماسية) وعمل المؤسسة العسكرية في ازدواجية المهمة الوظيفية .
- تتبع ورصد تحركات الجزائر وسلوكياتها لإفشال انتقال عدوى الثورة/الأزمة، ومحاولتها لتحقيق التّوازن في الإقليم المغاربي .

أسباب اختيار الموضوع: لقد تضافرت مجموعة من الاعتبارات ساهمت في اختيار هذا الموضوع؛ ولمحاولة رصد أسباب الاختيار ومعرفتها تمّ تقسيم هذه الدراسة إلى أسباب موضوعية وأسباب ذاتية وهي:

1)الأسباب الموضوعية :

- لقد جاءت المحاولة لاختياري هذا الموضوع لأجل دراسته نظرا لاجتماع عدة ظروف وأحداث ميّزت فترة القرن الواحد والعشرون والمتمثلة أساسا بالثّورات العربية والأزمة المستفحلة في مالي، ولهذا كان لابد على الجزائر تجديد العمل في دبلوماسيتها موازاة مع الآلية العسكرية، وهذا راجع لكون الجزائر تنتمي

إلى الإقليم المغاربي ولها حدود جغرافية مع بعض الدول العربية؛ والساحل الإفريقي.

- كما تكمن المبرّرات أيضا في محاولة تسليط الضوء على جانب مهم من أداء الدبلوماسية الجزائرية؛ لأجل غاية تحقيق الأمن والسلم الدوليين وحماية المصالح الوطنية من تأثير الحراك المغاربي عليها.

2) الأسباب الذاتية:

- أما الأسباب الشخصية فهي تتبلّور في الرّغبة منّي لدراسة إدارة النزاعات الدولية في جانبها التّنظيمي، من خلال التركيز على دور الدبلوماسية الأمنية الجزائرية وعملها وتحركاتها ومواقفها، إزاء التوتّرات المحيطة بالحدود الجزائرية في إقليم المغرب العربي في الوقت الراهن، كما هي رغبتي في معرفة العلاقة التي تربط بين جهازين مختلفين **السلك السياسي الدبلوماسي والسلك العسكري الأمني .**
- وضع دراسة جادة حول هذا الموضوع تكون إضافة جديدة ومفيدة تثري الرصيد المعرفي للبحث العلمي في الجزائر، كما تشجع المزيد من الباحثين والمحللين السياسيين على التّطرق أكثر بالدّراسة والتّحليل لهذا المصطلح الجديد الذي ميّز تعاملات هذا العصر.

الإشكالية:

ما هي إستراتيجية الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في مجال تعاملها مع الحراك الذي هزّ استقرار الإقليم المغاربي ؟

الأسئلة الفرعية:

1) **كيف يتم ضبط مفهوم الدبلوماسية الأمنية الجزائرية مرورا بالمرجعية الفكرية إلى مصطلح الدبلوماسية ؟**
2) **ماهي الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي أدت بالجزائر إلى توظيف دبلوماسيتها في محيط إقليمها المغاربي ؟**

3) **كيف تمارس الجزائر خبراتها في المجال السياسي - الدبلوماسي وطرحها في التجربة الميدانية في توتر الساحل الإفريقي ؟**

فرضيات الدراسة:

تستند الدراسة على مجموعة من الفرضيات كإجابة مبدئية سيتم اختبار مدى صحتها في:

1) **مهما يكن أداء الدبلوماسية الأمنية الجزائرية فإنّها تحترم وتؤيّد الاتفاقيات الدولية؛ كما تؤكد على الثوابت الوطنية.**
2) **إذا كان الترابط بين الدبلوماسية السياسية والأمن العسكري في الجزائر محققا فانّه يؤدي إلى توافق مسارات الأهداف مستقبلا.**
3) **مهما يكن وزن الدبلوماسية الجزائرية وسلوكها إقليميا فانّه يبقى مرهون بمكانتها وقدرتها في قياس حلول تسقط الحرب من حساباتها.**

صعوبة البحث:

1) تكمن صعوبة الدراسة في مستوى هذا البحث في أنّ **التحليل في الثّورات العربية موضوع حديث** ولم يبلغ مرتبة التقييم.
2) ككل بحث أكاديمي يتناول قضية تحتاج لتعمّق وتمحيص؛ فقد واجهنا صعوبات في دراسة هذا الموضوع، وأول ما وجهنا من صعوبات في هذا البحث هو بالتأكيد **نقص المراجع من حيث الكتب**؛ حيث تكاد تنعدم البحوث الرسمية في هذا الموضوع لحداثته، فجل الدراسات العلمية مختصرة في هذا الصدد، وتركز على أسباب بعينها دون الاعتماد على التّحليل العلمي المعمق، من خلال اختبار مدى صحة أطروحة المقاربات أثناء التطبيق العلمي لها على الدول المعنية.
3) لذلك كان معظم اعتمادنا في تحليل الموضوع على المعلومات الموجودة في المجلّات المحكمة خاصة مجلة السياسة الدولية التي تعنى كثيرا بالشؤون الإفريقية.
4) **ضيق الوقت** وزامن ذلك مزاولة الدراسة بالمدرسة ما صعب وعقد تركزي في إعداد المذكرة.
5) **الظروف الصحية** والمتمثلة في فترة العملية والكسر الطارئ على مستوى يدي اليمنى الذي دام أكثر من شهر ما مكنني من غياب شبه كلي لمرحلة السداسي الأخير.

مناهج الموضوع:

لأي بحث مناهج يتم تتبعها لأجل الوصول إلى تعميمات ونتائج للأسباب التي طرحت في الموضوع، فالباحث يحدد البحث وعينته معتمدا على المعلومات الإحصائية الدقيقة، فيوضح ما استند إليه في تحديد العينة.

بداية أن **المنهج** هو ذلك التنظيم الفكري المتداخل في الدراسة العلمية، وبمعنى أبسط هو الخطوات الفكرية التي يسلكها الباحث لحل مشكلة معينة، ومناهج البحث التي يستخدمها الباحثون متعددة، إذ يعتمد اختيار المنهج على طبيعة المشكلة موضوع البحث.

وتمّ الاعتماد في هذه الدراسة على **ثلاث مناهج أساسية**، وهي **المنهج التاريخي** الذي يتقصّى لنا التّطور التاريخي للدبلوماسية، والدبلوماسية الأمنية الجزائرية حتى يمكن فهم المراحل التي مرّت أو تمرّ بها، والذي يعتمد بالأساس على **الوصف** و**التّفسير** كمستوى في التحليل والمنهج **المقارن** يستخدم في كل خطوات البحث العلمي في الملاحظة والفروض والتحقق منها؛ كما يحوز المنهج المقارن موقعا له في كل مستويات البحث العلمي سواء تعلق الأمر بالوصف. ويقوم بتفسير متغيّرات الدبلوماسية الأمنية الجزائرية مع مختلف دول الإقليم ودور الدبلوماسية الميدانية في ذلك، وعلى الرغم من قدرته على تفسير الظواهر تظل محدودة. و**منهج دراسة حالة** الذّي يقوم على أساس التّعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مر بها**)**...، بالإضافة إلى **المقترب الثانوي** الذي يدرس جزئية فقط من موضوع الدراسة؛ هو **المقترب الوظيفي** الذي يتناول الهيكل المؤسسي لدول إتحاد المغرب العربي الذي تنضوي تحته الجزائر، بحيث يتم التّطرق إليه في المبحث الثاني من الفصل الأول لمعرفة أثر الوظيفة والعمل الجماعي في ترقية التعاون الإقليمي المغاربي. ومن جهة أخرى يتم اللّجوء إلى المسح العام والذي يعرف **بالمحاكاة** (Simulation) خاصة في دراسات الإستراتيجية ودراسة التّفاوض التي تأتي عليها الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في الفصل الثاني والثالث من الدراسة... .

الأدوات المستخدمة:

في هذه الدراسة تختصر في **المقابلة**، و**الملاحظة العلمية الميدانية**.

حدود الدراسة (الزمانية والمكانية):

إن حدود الدراسة في هـذا المجـال مرتبطـة **بفتـرة زمنيـة محـددة**، لأن تحديـد زمـن الدراسة يكون من شأنه إعطاء علميـة ومصـداقية أكثـر لهـذا البحـث؛ كمـا تجنـب (الفتـرة الزمنية) الدخول في متاهة وتعمـيم الفـروض والأسـباب والنتـائج، فالأوضـاع تتغيـر بتغيّـر الزمن والظروف المتعلقة بوضع معين تتأثر بالمستجدات التـي تطـرأ علـى العلاقـات الدوليـة في شكل عام؛ وعلاقة الجزائر بـالإقليم المغـاربي فـي شـكل خـاص، ولهـذا يكتسـي هـذا الموضوع تتبع عمل الدبلوماسية الأمنية الجزائرية إقليميا فـي الفتـرة الممتـدة مـا بـين 2008 ـــــــــ 2012 والسعي منّا لمعرفة كل ما من شـأنه أن يسـاهم فـي تغذيـة التحليـل فـي هذا الموضوع. ويعود سبب اختيار هذه الفترة بالذات إلـى اجتمـاع مجموعـة مـن المحـددات ميّزت هذه الفترة منها في سنة **2008** جـاءت **الأزمـة الماليـة الاقتصـادية العالميـة** اثـري انهيار قيم الصرف العالمي؛ وكذلك انهيار بنـوك عالميـة كثيـرة بسـبب إفلاسـها. وهـذا مـا يؤكد أن حل **الأزمة المالية العالمية** بشكل سلمي غيـر ممكـن؛ لـدى فـان الحـروب المبعثـرة في أماكن مختلفة أو حراك الإقليم المغـاربي والثـورات العربيـة تشـكل فـي مجملهـا حـرب عالمية ثالثة لحل هذه الأزمة، والتّي أعقبت فتـرة **2008** إلـى مـا بعـد **2012**، وتـمّ ضـبط حدود الدراسة في **2012** لأنّ جميع البحوث التـي اطلعـت عليهـا كـآخر بحـوث تنشـر فـي هذا الصدد حددت بتاريخ 2012.

أما حدود الدراسة في **إطاره المكاني** متعلق أساسـا بـالإقليم المغـاربي الـذي يعـد الـدائرة المكانية لانتشار الدبلوماسـية الأمنيـة الجزائريـة وتوسـع عملهـا فيـه، سـعيا لأمـن حـدود الجزائر في محيط الإقليم، وحماية مصالحها الوطنيـة مـن أي تـوتر كـان مصـدره، أو تهديـد يصب في جوانبه كأزمة مالي المستفحلة حاليا.

هيكل وخطة البحث: في دراسة هذا الموضوع تمّ الاعتماد على الخطة التّالية:

الفصـل الأول يتمحـور حـول الإطـار النّظـري للدبلوماسـية الأمنيـة الجزائريـة والإقلـيم المغـاربي وينقسـم إلـى مبحثـين الأول خـاص بالدبلوماسـية الأمنيـة الجزائريـة: مقاربـة مفاهيمية، والثاني خاص الإقليم المغاربي: مقاربة نظرية.

الفصل الثاني ويتمحور حـول الإطـار الإجرائـي للدبلوماسـية الأمنيـة الجزائريـة فـي ظـل حراك الإقليم المغاربي ويتنـاول مبحثـين، الأول يتعلـق بتحـديات القـرن الواحـد والعشـرين

وواقع الإقليم المغاربي، والثاني يخص تحركات الدبلوماسية الأمنية بين ثوابت السياسة الخارجية وضغوطات البيئة الإقليمية.

الفصل الثالث يتمحور حول الدبلوماسية الأمنية الجزائرية بين الانجازات والتحديات ويضم مبحثين وهما المبحث الأول انجازات الدبلوماسية الأمنية الجزائرية، أما المبحث الثاني هو تحديات الدبلوماسية الأمنية الجزائرية.

الفصـل الأول:

الإطار النظري للدبلوماسية الأمنية الجزائرية والإقليم المغاربي

تمهيد

تكتسي الدراسة في هذا الفصل رصد الإطار المفاهيمي للدبلوماسية والدبلوماسية الأمنية، ذلك كون الحديث عن الدبلوماسية يتطلّب معرفة سياقها التاريخي الذي وجدت به واستمرت في تغيّراتها حتى وصلت إلى الحالة التي عليها اليوم، لكن تبقى الدبلوماسية الأمنية التّوجه الجديد الذي ميّز تفاعلات هذا الزمن (2012)،

ولأجل تتبع مراحل الدبلوماسية الأمنية الجزائرية وكل ما يرتبط بها من مستجدات في المعارف والأفكار، تمّ معالجتها في حراك إقليم المغرب العربي، هذا لكي يتسنى معرفة مجرى الأحداث التي أخذت منحى جيوبوليتيكي في تحديد دور الدبلوماسية الأمنية الجزائرية أواخر سنة 2010 إلى ما بعد سنة 2012.

المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية الأمنية الجزائرية

لقد عرفت الدبلوماسية الأمنية استجابة كبيرة من قبل شعوب العالم في القرن الواحد والعشرين، بدرجة لاقت حفوه واسعة على جميع الأصعدة، وذلك يعود بالأساس إلى مجرى الأحداث الدولية التي راهنت على واقع هذه الدبلوماسية من أجل استتباب الأمن العالمي؛ نظرا لما لاقته معظم الدول سواء الصغيرة والكبيرة من خسائر بشرية ومادية من سوء الفهم والتّناقض السائر ضمن منهج العلاقات الدولية عموما، حيث التّداخل والتعقّد للمصالح كما هو ملحوظ في الفترة التي أعقبت عام 2012، على الساحة السياسية، حتى على طبيعة الأنظمة الاجتماعية الدولية، وربما يرجع هذا إلى الانتشار الواسع للديمقراطية وعولمة السياسة العالمية، فعلى مستوى تطور المجتمعات الدولية فيما سبق ثبت عدم جدوى الحرب وفشلها في تحقيق الاستقرار والتّعايش، وكانت سبب مباشر في توطيد اللاتوافق واللامساواة في الحقوق الإنسانية بعيدا عن التّواصل في نمو وازدهار المجتمعات ورقيها واندماج أفكارها وفق مبدأ العيش المشترك، وقبول الاختلاف، لدى وجب اللجوء إلى الدبلوماسية السلمية لمحاولة إعطاء دفعة قديمة ـــــــ مستحدثة في وضع جديد للعلاقات الدولية بعيدا عن الاستعمالات الواسعة للقوة العسكرية، كما يتّم معرفته في هذه الدراسة مفهوم الدبلوماسية الأمنية؛ بما يتماشى مع التّطور الوظيفي منذ الأزل.

إن تطوّر التّمثيل الدبلوماسي بين الأمم في العصور القديمة كان يتّم من خلال:

أن الرسل والسفراء في تلك الأزمنة يقومون بمهمات مؤقتة وغير دائمة تنتهي مع العمل المخول لهم في مكان معين كعقد معاهدة أو إجراء فداء للأسرى، أو تبليغ رسالة إلى غير ذلك، من كون أنّهم يشبهون ما يسمون اليوم بـــــ"سفراء فوق العادة "والذين يقومون بمهمات رسمية وينتهي عملهم بانتهائها؛ لكن الدبلوماسية الأمنية أو بالأحرى التمثيل الدبلوماسي في شكله الحديث لم يكن يمثل ما كان عليه في سابق الزمان؛ بل يرجع فقهاء القانون الدولي تاريخ ظهوره إلى القرن السابع عشر ميلادي، ويتم التّطرق إلى ذلك في التالية:

المطلب الأول: المضامين المختلفة للدبلوماسية الأمنية

إن تعريف الدبلوماسية الأمنية يتطلب معرفة أصل الدبلوماسية، ومعناها يختلف بحسب المجال التّي توظف فيه.

الفرع الأول: الأصل المعجمي للدبلوماسية، والدبلوماسية الأمنية:

الدبلوماسية في الأصل مشتقة من كلمة موجودة في **اللغة اليونانية**،[1] واليونان قديما اتسمت قيمها بالديمقراطية أداء وسلوكا، واشتقت كلمة الدبلوماسية من كلمة (دبلوم أو دبلون) ومعناها طبق أو طوى أو ثنى فلقد كانت تختم جميع جوازات السفر ورخص المرور على طرق الإمبراطورية الرومانية، وقوائم المسافرين والبضائع على صفائح معدنية ذات وجهين مطبقين ومخيطين سويا بطريقة خاصة، وكانت تذاكر المرور هذه تسمى (دبلومات)؛ واتسعت كلمة دبلوما(diploma) حتّى شملت وثائق رسمية غير معدنية التي تمنح المزايا أو تحتوي على اتفاقات مع جماعات بعينها أو قبائل أجنبية.

وانتقل معنى الدبلوماسية عند اليونان إلى اللاتينية وإلى معظم اللغات الأوروبية ليتجه إلى العرب، ويمكن القول أن الدبلوماسية في **اللغة اللاتينية**: تعني الشهادة الرسمية أو الوثيقة التي تتضمن صفة المبعوث والمهمة الموفد بها، والتوصيات الصادرة بشأنه من الحاكم يقصد تقديمه وحسن استقباله أو تسيير انتقاله بين الأقاليم المختلفة وكانت هذه الشهادات أو الوثائق عبارة عن أوراق تمسكها قطع من الحديد وتسمى الدبلوما.[2]

ولقد اتّخذ **الرومان:** معنى آخر في استعمالها لمصطلح الدبلوماسية والذي كان يفيد عن طباع المبعوث أو السفير، وقصدت باللاتينية الرجل المنافق ذي الوجهين.

ومن بين **اللغات الأوروبية** التي تأثّرت بالدبلوماسية وعكست مفهومها في معنى مغاير وهو **المفهوم الفرنسي**: الذي يعني بالدبلوماسية ذاك المبعوث أو المفوض أي الشخص الذي يرسل في مهمة من دون السفير الذي يختص فقط كممثل لمراسلات الملوك، إلى جانب المفهوم الفرنسي نجد **المفهوم عند الأسبان**: يعتقدون بأن الدبلوماسية ترسخ في مفهوم السفارة؛ حيث كانوا أول من استخدم كلمة السفارة أو السفير بعد نقلها عن التعبير الكنسي بمعنى الخادم أو السفارة .[3]

ومعنى الدبلوماسية في **اللغة العربية**: يشتق من كلمة (كتاب) للتعبير عن الوثيقة التي يتبادلها أصحاب السلطة بينهم، والتي تمنح حاملها مزايا الحماية والأمان. وكلمة سفارة تستخدم عند العرب بمعنى الرسالة أو التّوجه والانطلاق إلى القوم بغية التفاوض على أمر ما، أو التّفاهم والتّشاور عليه؛

---

[1]. د.علي حسين الشامي "***الدبلوماسية: نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية***"(عمان: دار الثقافة، ط.1،2009)، ص ص. 28-29.

[2]. د.علي حسين الشامي، (***المرجع السابق***) .

[3]. د.محمود عبد ربه العجرمي "***الدبلوماسية: النظرية والممارسة***"(القاهرة: مكتبة النهضة،2011)، ص.6

والسفارة من السفر أو أسفر بين القوم إذا أصلح، وكلمة سفير هو الذي يمشي بين القوم لأجل عقد الصلح وذات البين. إن تعريف الدبلوماسية في الإسلام جاء مدعما لمعناها في(**اللغة العربية**): والتي هي" **مجموعة من القواعد والأحكام التّي تتّفق مع الشريعة الإسلامية والتّي تعبر عن رغبة الدولة في تعاملها مع غيرها من الدول بما يحقق مصلحتها في جميع الأحوال والظروف**". ولهذا فالإسلام يؤسس بوضوح لإقامة علاقات سياسية بين الدولة الإسلامية وغيرها من الدول، بحيث ينشأ عن هذه العلاقة قبول مبدأ التمثيل الدبلوماسي وتبادل السفراء وتشير إليه الشريعة الإسلامية بـــــ"تجدد عقد الأمان" الذي يمنح لغير المسلم من مبلغ دعوة أو رسالة أو سفير أو تاجر ... الخ.[1] **قال الله تعالى**:« وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنّهم قوم لا يعلمون».[2]

أما عن مفهوم الدبلوماسية في **اللغة الانجليزية**: لها عدة معاني تلخص في كونّها تعنى:

كما جاء في معجم أكسفورد الذي يقول أن الدبلوماسية هي "إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات أو طريقة معالجة وإدارة هذه العلاقات بواسطة السفراء والممثلين الدبلوماسيين، ومعظم الدبلوماسيين ومدارس العلاقات الدولية تستعمل مصطلح الدبلوماسية بمعنى: "ممارسة مبادئ الشرعية الدولية ومعاييرها في العلاقات الدولية".(**Johnson:1964:11**).[3]

واتسع مفهوم الدبلوماسية فيما بعد وأصبح يستعمل على نطاق واسع؛ في معاني المهنة، ومعنى المفاوضات، ومعنى الدهاء و الكياسة.[4]

الفرع الثاني: الأصل الاصطلاحي للدبلوماسية، والدبلوماسية الأمنية: والتّي تمثلت في:

1. ***معاوية بن أبي سفيان*** الذي قال:" لو أن بيني وبين الناس شعرة لما قطعتها إن أرخوها شددتها وان شدوها أرخيتها".[5]
2. **وتعريف *ارنست ساتو***:" إن الدبلوماسية هي استعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة".

---

[1]. د.محمد إبراهيم أبو جريبان "***الأمن الدبلوماسي في الإسلام***"،(مجلة جامعة البلقان التطبيقية:**المجلد24**(العدد الأول).السلط-الأردن.2008).ص.618.

[2]. سورة التوبة – الآية : رقم 6.

[3].Ikedinma H.A,(***Ipid)*** .p.3.

[4].Nicholson, Harold (1952)."***Diplomacy***"(2nd edition).NewYork: Oxford University Press.

[5]. د.علي حسين الشامي، (***المرجع السابق***)، ص ص.35-36 .

3. في حين نجد تعريف ***البروفسور هارولد نيكلسون***:" أن الدبلوماسية هي إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات أو طريقة معالجة وإدارة هذه العلاقات بواسطة السفراء والممثلين الدبلوماسيين فهي عمل وفن الدبلوماسيين" .
4. كما يقول ***الدكتور عدنان البكري***:" إن الدبلوماسية هي عملية سياسية تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية في تعاملها مع الدول والأشخاص الدوليين الآخرين وإدارة علاقاتها الرسمية بعضها مع بعض ضمن النظام الدولي... إلى غير ذلك من تعاريف مختلفة.[1]

أما <u>الدبلوماسية الأمنية</u>: تعبر عن إدارة علاقات بين الدول ذات السيادة الكاملة وبين غيرها من الدول المشابهة لها، وفواعل أخرى المشكلة لهيكل النظام الدولي؛ <u>والدبلوماسية الأمنية</u> حسب هذا الطرح لاقت عناية كبيرة في الوجود لغرض التعبير عن مجالات تطبيق السلم، كما قد تخطر عن إمكانية تصعيد عسكري، أو حرب أو نزاعات مسلحة من جهة أخرى(الجهاز العسكري)، ويشير هذا المعنى إلى مفهوم الأمن الدبلوماسي أو <u>الدبلوماسية الأمنية</u> .

<u>والدبلوماسية الأمنية</u> لها أساسها في العلاقات الدولية من خلال جملة من المنظمة الدولية والإقليمية تقوم إلى جانب الدول برعاية مصالحها وأمنها وفقا لمبدأ التّعايش الدبلوماسي وضمانه إلى أبعد الحدود؛ خاصة في قرن الواحد والعشرين الذي كثرت معه تناقضاته وتغيرت قيمه وتعاليمه. ومن بين هذه المنظمات التي تساهم في ممارسة العمل الدبلوماسي في جانبه الدولي مثلا: **NAFTA**، واتفاقية جونيف الدبلوماسية السلمية **Geneva Convention**، وكذلك العمل الدبلوماسي الشخصي أو الفردي (غير الرسمي) **President Nixon's 1972 visit to China**، كذلك أزمة الصواريخ الكوبية التّي حلّت بالدبلوماسية السلمية **Cuban Missile Crisis**،[2] وأخيرا منظمة الأمم المتحدة **League of nations** المتعارف عليها في القانون الدولي بين مجموع دول العالم. والعمل الدبلوماسي في جانبه الوطني (القومية الوطنية) مثل:**the Missouri Compromise**، و**Hildalgo Guadalupe land grant**، إلى جانب عمل **Smoot Hawley Act**....

وجاء في كتاب **A Natural History of Diplomacy** لـــــ **Kurizaki Shuhei** أن مفهوم الدبلوماسية أسلوبا وممارسة نتاج عملية التّطور المطرد لمسار التاريخ البشري ولا يمكن حصر معنى الدبلوماسية في زمن معين أو حضارة معينة، بل مجرى التّاريخ من أعطى مفهوما تطوريا

[1]. د.حنان خميس، ***(المرجع ذاته)***، ص.2 .

[2].Ikedinma H.A,(***Idem)***.

لعلاقات الدول حسب المتغيرات التي تطرأ على كل فترة، تحدد طبيعة ومنهج هذه الدبلوماسية، ويقول أن تغيّرات الأفعال السياسية ومحيط العلاقات الاقتصادية والتّقدم التّكنولوجي، كلها عوامل عمقت من التّأثيرات، في أرضية الحكام السياسيين وسلوكهم الدبلوماسي.[1]

ومفهوم الدبلوماسية الأمنية: جهاز عسكري يتناسب بشكل مطرد مع الوظائف السياسية والقائم على قاعدة التخصص وتقسيم العمل، ومن بين هذه المكاتب يوجد مكتب خاص بالجانب العسكري، والذي يرأسه الملحقون العسكريون والجوّيون أو البحريون بين بلدين أو مجموعة من الدول، ووظائف الملحق العسكري تكمن في القيام بمراقبة أوضاع الدولة عسكريا والاستعلام بالوسائل المشروعة، وهذا راجع لأهمية المهمة وخطورتها وحساسيتها، لأنّها تعد من بين عمليات التّجسس التّي تؤدي إلى عمليات الطرد، كما تهدف إلى توفير المعلومات التّقنية التّي تدخل في قوة الدولة المعتمد لديه، وهنا تكمن فكرة أو مفهوم الدبلوماسية الأمنية التي تختص بإدماج العمل السياسي بالعمل العسكري لتحقيق الأمن الداخلي والخارجي ضمن المحيط الذي تنتمي إليها مصالح دولة ما ومكانتها .

الفرع الثالث: الأصل الإجرائي للدبلوماسي، والدبلوماسية الأمنية:

مفهوم الدبلوماسية "يعني تنفيذ العلاقات الخارجية ما بين الدول"، كما أن هذا التّعريف يتماشى مع مفهوم القانون الدولي التّقليدي بأنّ الدولة هي الشخص الدولي الوحيد؛ كما أنّها "أداة تسيير العلاقات الدولية، وأنّ هذه العلاقات الدولية لم تعد مقتصرة فقط على العلاقات القائمة بين الوحدات السياسية المستقلة صاحبة السيادة (الدول)، بل تعدت ذلك إلى منظمات على اختلافها وتنوّعها أفرادا وجماعات يملكون الشخصية المعنوية ؛ من بينها المنظمات البيّن حكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية، وكذا الشركات المتعددة الجنسيات، وعلى هذا المنحى تشير الدراسة إلى مقولة "**كيسنجر**" في مفهوم الدبلوماسية حيث يقول "... **إن الدبلوماسية هي تكييف للاختلافات من خلال المفاوضات**".[2]

---

[1].ShuheiKurizaki« ***A Natural History of Diplomacy***», chapter 3 of book manuscript in progress when Diplomacy works, preliminary draft, October 6, 2011.p.2.

[2]. معهد التنمية البشرية"***التطوير التاريخي للنظرية والممارسة الدبلوماسية***"، مؤسسة إبداع للأبحاث والدراسات والتدريب- غزة ــ شارع الوحدة قرب برج شوا (بدون تاريخ)، ص ص.10 -11.

وتمّ ضبط أصل إجرائي موحد لمعنى الدبلوماسية من خلال ما جاءت به اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية (1961) [1] لتضع حدا للتّعاريف المختلفة للدبلوماسية، حيث نصت في مادتها (الأولى.د،ه)على أنّ:

1) **د**:عبارة "**الأعضاء الدبلوماسيين**" وتشمل أعضاء الذين لهم الصفة الدبلوماسية.

2) **ه**: عبارة "**مبعوث دبلوماسي**" تشمل رئيس البعثة أو أي من الأعضاء الدبلوماسيين في البعثة.[2]

أما المعنى الإجرائي **للدبلوماسية الأمنية** مقسم إلى قسمين هما: [3]

❖ **المعنى العام للدبلوماسية الأمنية:**

أما لفهم معنى الدبلوماسية الأمنية لابد دراسة نوعية العلاقة التي تربط بين الدبلوماسية والأمن وما للدبلوماسية من دور في تحقيق الأمن واستتبابه في مختلف المستويات كالأمن الوطني، والأمن الإقليمي[4]

ولعلى من أبرز ما كتب عن "**الأمن**" هو ما أوضحه "**روبرت مكنمارا**" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين في كتابه"**جوهر الأمن**"حيث قال بأن"الأمن" يعني التّطور والتّنمية، سواء منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل حماية مضمونة...وأن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها..." . ولكن أدق مفهوم للأمن ما ورد في **القرآن الكريم** لقوله تعالى"**فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف**".[5] **وإطعامهم من جوع** بتوظيف الدبلوماسية السياسية عن طريق العلاقات الخارجية، **وآمنهم من خوف** تفيد في توظيف الأمن العسكري كلّما استدعت الحاجة لتّنمية الوجود السياسي خارج محيط الدولة (الجزائر).

---

[1]. د.محمد إبراهيم أبو جريبان ،(***المرجع السابق***)،ص ص. 10-11.

[2]. معهد التنمية البشرية، (***المرجع السابق***)، ص ص. 11-12.

[3]. (***المرجع السابق***)، ص.12.

[4]. د.زكريا حسين-أستاذ الدراسات الإستراتيجية-"***الأمن القومي***"عبرالموقع:http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/index.htm،تم تصفح الموقع في: سبتمبر 2013.على الساعة: 4:38.

[5]. سورة قريش، الآية: 3-4.

إذن: الدبلوماسية الأمنية هي مجموعة المفاهيم والقواعد والإجراءات والمراسيم والمؤسسات والأعراف الدولية التّي تدخل في تنظيم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين، بهدف خدمة المصالح العليا (الأمنية والاقتصادية) والسياسات العامة لها مع التوفيق بين مصالح الدول بواسطة الاتّصال والتّبادل وإجراء المفاوضات السياسية وعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية، وتعتبر الدبلوماسية وسيلة رئيسية من وسائل تحقيق السياسة الخارجية للتأثير على الدول والجماعات الخارجية بهدف استمالتها، وكسب تأييدها بوسائل شتى منها ما هو أخلاقي وإقناعي ومنها ماهو ترهيبي غير أخلاقي، وبالإضافة إلى توصيل المعلومات إلى الحكومات والتّفاوض معها، كما **تعنى الدبلوماسية الأمنية** بتعزيز العلاقات السلمية بين الدول وتطويرها في المجالات المختلفة وبالدفاع عن مصالح وأشخاص رعاياها في الخارج وتمثيل الحكومات في المناسبات والأحداث، إلى جانب جمع المعلومات عن أحوال الدول والجماعات الخارجية وتقييم مواقفهم إزاء القضايا الراهنة، **وبهذا يصبح لمصطلح الدبلوماسية الأمنية معنى تحقيق الأمن الداخلي للدول والخارجي في علاقات الأمن الإقليمي والدولي وربطها بنظام الأمن الجماعي ضمن العلاقات المتبادلة بينها كضرورة لتحقيق الأمن العالمي عن طريق السلمية من دون اللجوء إلى الحرب المدمرة (الحالة الاستثنائية).**[1]

❖ **المعنى الخاص للدبلوماسية الأمنية هو:**

أن "**الدبلوماسية الأمنية**" فكرة قديمة النّشأة، وأما أصل المصطلح برز مع الإسلام في معنى الأمان، ونظرا لمستجدات الوضع الراهن تمّ توظيف الدبلوماسية الأمنية من جديد في علاقة الدبلوماسية بالأمن الإقليمي والدولي،[2] والدبلوماسية الأمنية هي إحدى الوسائل المؤثرة في تحقيق الأمن الوطني للدولة وتعزيز مكانتها وصورتها، وأنّها هي الجانب الوقائي لنظام الأمن الجماعي ولها تأثيرها قبل الصراع وعند نشوئها، وما بعدها .[3]

وحسب تقديري فان **الدبلوماسية الأمنية** تكون في مفهومها أشمل منها إلى **الدبلوماسية الوقائية** ذلك أنّها تعمل كوسيلة لربط مؤسستين أو جهازين حكوميين للدولة – جهاز السياسة الخارجية وبالجهاز العسكري- لأجل احتواء موقف معادي من دولة أو أي فاعل أخر يؤثر على سيادة أي دولة، ويتّخذ من النّهج الوقائي الأمني كصورة عامة لاحتواء نشوء أي توتر كان نوعه .

---

[1]. مركز السلام للثقافة ***الدبلوماسية مفهوم الدبلوماسية***".تم تصفح الموقع في يوم: 18 سبتمبر 2013. وهو يعتمد على: د.عبد الوهاب الكيالي"***موسوعة الدبلوماسية***"- الجزء الثاني- ص ص. 662-628.

[2]. د.أبو جريبان محمد إبراهيم،(***نفس المرجع السابق***)، ص ص.12-13.

[3].Ikedinma H.A, (***Idem***).

فمصطلح **الدبلوماسية الأمنية** معقد في تعريفه ذلك أنّه يحمل عدة مؤشرات متقاربة فيما بينها وتختلف في طبيعة التّوظيف.

وعن **الفرق بين الدبلوماسية الأمنية والدبلوماسية الوقائية**؛ أن الدبلوماسية الأمنية وسيلة تكنوقراطية جديدة تتمخض عن اندماج وظيفي بين اختصاصين اثنين والمتمثلين في مؤسسة السياسة الخارجية والمؤسسة العسكرية في جانب تحقيق الأمن الداخلي لأي بلد. وتعد الصورة الجديدة التي ميّزت مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر2001 على أمريكا[1]؛ **والدبلوماسية الأمنية** أشمل من **الدبلوماسية الوقائية** يعني هذا أن **الدبلوماسية الأمنية** تتّخذ من إجراءات والمساعي السلمية لحل النّزاعات التّي تفرضها الدبلوماسية الوقائية، في حين أن هذه الأخيرة تعد جزء هام وأساسي من عمل **الدبلوماسية الأمنية** ولا تكون إلا بها.

ويمكن تعريف **الدبلوماسية الوقائية** عن طريق التقرير الذي تضمنه الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق" **بطرس غالي** "المرفوع إلى مجلس الأمن بتاريخ 17 يونيو1992 ، بناء على دعوة مجلس الأمن المتضمنة في بيانه المؤرخ في 31 يناير 1992 لدى اختتام اجتماعه الذي ينعقد لأول مرة في تاريخه على مستوى رؤساء الدول والحكومات. فالنقطة العشرون من تقرير الأمين العام تنص على اتصال مصطلحات الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلم، وحفظ السلام، أحدها بالآخر بصورة لا تتجزأ[2]:

***الدبلوماسية الوقائية** هي العمل الرامي إلى منع نشوء منازعات بين الأطراف، ومنع تصاعد المنازعات القائمة وتحوله االى صراعات، ووقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها.

***صنع السلم** هو العمل الرامي إلى التوفيق بين الأطراف المتعادية، لاسيما عن طريق الوسائل السلمية مثل تلك التي ينص عليه االفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

***حفظ السلام** هو نشر قوات تابعة للأمم المتحدة في الميدان، وذلك يتم الآن بموافقة جميع الأطراف المعنية، ويشمل عادة اشتراك أفراد عسكريين أو أفراد من الشرطة تابعين للأمم المتحدة، وكثيرا ما ينطوي ذلك على اشتراك موظفين مدنيين أيضا. **وحفظ السلام** هو سبيل صنع السلم كما هو وسيلة

---

[1] تمثل مرحلة 11 سبتمبر 2001 التهديد الأول لأمن الولايات المتحدة الأمريكية (القوة العظمى في العالم) ، ودور ذلك في تغير مواقف وسلوك أمريكا دوليا،وتزايد حجم النزاعات المسلحة حتى الآن.

[2]. سامي إبراهيم الخزندار"***المنع الوقائي للصراعات الأهلية والدولية***"، إطار نظري، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 32 خريف.2011

لتوسيع إمكانيات منع نشوب المنازعات.[1]

*إضافة إلى العناصر الثلاثة السابقة، أضاف" بطرس غالي "اجتهادا منه، عنصرا رابعا سماه بناء السلم بعد انتهاء الصراع، أي العمل على تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز وتدعيم السلم لتجنب العودة إلى حالة النّزاع . ومن هنا يتضح أن **الدبلوماسية الأمنية** ولدت بعد الحرب الباردة، وكمصطلح ظهرت جزئيا مع أحداث الإرهاب على الولايات المتحدة الأمريكية، واكتملت ولادتها مع الأزمة المالية العالمية التي خنقت الكيانات العالمية مند مطلع عام 2008.[2]

فعلى سبيل الحصر على طبيعة الأداء الجزائري في هذا الصدد، فأنّه يصعب فهم الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في فضائها العام، من دون الإلمام بشبكة من المؤشرات الجيو- سياسية المتداخلة، ويزداد هذا التّوجه صعوبة إذ لم تتم موضعة (localisation) هذه الدبلوماسية ضمن التدبير السياسي العمومي، (public management) للسياسة الخارجية الجزائرية التي تتكل على جملة مقومات وثوابت دستورية وقانونية شكلت على مدار التّاريخ السياسي الجزائري منطلقا هاما في تفسير السلوك السياسي الجزائري الدبلوماسي.[3]

المطلب الثاني: التّطور التّاريخي للدبلوماسية الأمنية

لقد عرفت البشرية في تكوينها الأول حضارات اعتقدت بممارسة محددة لقيمها في مجال علاقاتها مع غيرها من الحضارات في معنى الدبلوماسية بمسميات مغايرة لهذا الاسم، وعملت على تطويرها وتلمذتها وانتظامها كأسلوب متبع ومنهج متخذ في طريق علاقاتها مع غيرها، ويقول **الدكتور أبو هيف** هو دراسة تاريخ الدبلوماسية في ماضيها بتتبع المراحل المختلفة التي مرت بها في مجال العلاقات البشرية ومصائر الشعوب وعن طريق هذا التّاريخ يمكن معرفة مجريات السياسة الدولية في الماضي واتجاهها، ودوافع الحرب عن طريق المفاوضات والمعاهدات أن تعيد تنظيم المجتمع الذي تعيش فيه[4].

---

[1] . وثيقة خطة للسلام ***"نص التقرير الذي رفعه الأمين العام الأممي السابق بطرس بطرس غالي إلى مجلس الأمن،*** بتاريخ 1992-06-17 بناء على توصية المجلس في اختتام اجتماعه بتاريخ1992 -01 -31

[2] . وثيقة خطة للسلام، (***المرجع السابق***).

[3] . د.بوحنيهقوي***"إستراتيجية الجزائر اتجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي"***.(أحداث الأخبار)، المجلة الأفريقية للعلوم السياسية، عبر الموقع:.**http://www.bchaib.net/mas/2012** .تم تصفح الموقع يوم:16 سبتمبر 2013 على الساعة:3:41.عبر الموقع:.**http://www.bchaib.net/mas/2012** .

[4] . **د.** حنان خميس ***"تاريخ الدبلوماسية"***، (المرجع السابق)، ص ص. 3-4.

وكان الظهور الأول **للدبلوماسية مع الشعوب والمجتمعات البدائية ـــــــــ القبلية** وهناك خلاف في الرؤى حول تحديد تاريخها الدبلوماسي، فالفئة الأولى تقول بأن تاريخها الدبلوماسي يرجع إلى الكرسي البابوي حيث كانت الخطوة الأولى لها بالضبط في ايطاليا وقد خطتها الدبلوماسية البابوية "**دبلوماسية المدن الايطالية**" وبصفة أخص دبلوماسية البندقية.[1]

ويقول **موات (Mawait)** أن الدبلوماسية بدأت عام 1451 في نهاية حروب المائة عام، ولكن هنا يطرح تساؤل مهم هل الدبلوماسية العلنية بدأت مع القرن العشرين؟ في حين توجد فئة ثانية من الباحثين في الدبلوماسية تقول بأن الدبلوماسية كانت مع نشأة المجتمع وتطوره.

ويقول أيضا **دوليل Deliste** بأن الدبلوماسية ظهرت أثارها على الألواح الآشورية وفي التاريخ الصيني والهندي والإغريقي وكذلك الروماني، لكن لا صلة مباشرة بين النظام الحديث وبين إرسال الكنيسة الرومانية الوسطى للمبعوثين.[2]

ولقد كانت طبيعة العلاقات الاجتماعية بداخل المجتمع القبلي تتسم ببروز بعض القواعد والأغراض تلخص فيما يلي:

1) البعثات الدبلوماسية تنشأ بإعلان تولي زعيم جديد للسلطة أو تتويج أحد الملوك أو وفاة أحدهم أو إجراء انتخابات لاختيار زعيم جديد .
2) كانت معظم البعثات والسفراء تكون لأجل الاتصال والتباحث في قضية الزواج والمصاهرة.[3]
3) كانت هذه البعثات الدبلوماسية تقوم بدورها في إعلان الحرب أو التهديد بها والأخطار التي تترتب على وقوعها وهذه الأمور تدخل كلها في مجال الدبلوماسية الأمنية.
4) مبدأ تبادل الرسل والمبعوثين المؤقتين إقرار مبدأ الحصانات والامتيازات،[4] كما أن بعض المجتمعات البدائية كانت تلقى عمل السفارة على النساء.

إن محددات التّطور التاريخي للدبلوماسية في فترة الحضارة الفرعونية عرف أول رسالة في الدبلوماسية وتسمى "**رسالة أمرنة**" **Amarna letters** وهي أول اكتشاف لمزارع، حيث وجدها

---

[1]. علي حسين الشامي "**الدبلوماسية**: ***نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية***"،(***المرجع السابق***)، ص.57.

[2]. (***نفس المرجع***)، ص.4 .

[3]. المرجع نفسه، ص ص.58 ـــــ61.

[4]. د.حنان خميس، (***المرجع السابق نفسه***).

مدفونة في الأرض في عام 1887 عند طول الـــــــ **Amarna** ، وكان ذلك في عهد الملك **أمنحوتب الخامس Amenhotep 5**وجدت في فترة السلالة الحاكمة للفراعنة القدماء حتّى عهد المملكة الجديدة، وأرشيف الحضارة الفرعونية العظمى يثبت بالدليل على أن أكثر من 350 رسالة بها أكثر من 50 رسالة تصب حول قضايا المراسلات الدبلوماسية بين المملكة المصرية العظمى والقوى العظمة المجاورة لها في الشرق الأوسط لفترة تقارب ثلاثين سنة (Cohen 1995, 264)؛ بدأت من نهاية حكم سنوات **أمنحوتبالثالث Amenhotep3** إلى أول سنوات الحكم **تيلنخمون Tutankhamun** في القرن الرابع عشر ق.م(**In the 14th century BC**) وكل المراسلات متعلقة بقضايا الزواج والحكم بين مختلف المماليك الموجودة آنذاك ، وقضايا التجارة ومسألة التحالف ومشكلة الشرعية القانونية في ذلك العهد من الزمن،

حضارة بلاد الرافدين: كانت مرحلة جد نشطة في الشرق الأوسط،(e.g., Wight 1977) حيث قامت في هذه المنطقة مدن امتدت ما بين نهر الدجلة والفورات إلى وادي النيل؛ محاطة بمدن صغيرة ودويلات مدينة أكبرها إمبراطوريات الكلدانين أو البابليين أو إمبراطورية الفراعنة ،[1] حيث كانت العلاقات الدولية تتميز بسمات المجتمع الآسيوي التي شكلت قاسما مشتركا لحضارات واسعة تمتد من مصر إلى سوريا وبلاد فارس حتى الهند الصينية، وكانت السلطة مركزة بشكل قوي لإدارة شؤون الحكم وكان الحاكم أو الملك يجسد الدولة فكانت الدبلوماسية والعلاقات الدولية تنفد لخدمة السياسة الخارجية التي تحدد أهدافها الأباطرة والملوك، كما أن جميع المشكلات العامة والخاصة كانت تحل عادة بالحرب أو السلم ضمن اتفاق أو تعاهد يجري بعد التفاوض عن طريق مبعوثين أو رسل.

أما **الدبلوماسية في حضارة الهند والصين** كانت عبارة عن فلسفات وضعية لمفكرين ودينيين واتبعت الهند والصين قواعد ومبادئ ارتبطت بنظرتهم الفلسفية، إضافة إلى قداستهم لما جاء في الديانة البوذية والبراهمية الوهمية وكان من أبرزهم الفيلسوف الديني كونفوشيوس في القرن السادس عشر والذي دعا إلى اختيار وتعيين مبعوثين دبلوماسيين يتحلّون بالفضيلة ولديهم كفاءة عالية في التمثيل الدبلوماسي لدولهم خارج الحدود سواء على المستوى الدولي أم جماعة الدول .

وتكمن فكرة الدبلوماسية الأمنية في تاريخ تطور الحضارات القديمة على سبيل الحصر أن الهند والصين كان هناك فيلسوف يدعى "كوانجشينغ" يدعوا إلى اللجوء إلى الوسائل السلمية على اعتماد

[1] . ShuheiKurizaki, (***Ibid***), pp. 3-4.

الوسائل الحربية وحثّ على ضرورة تخصيص الدولة ثلثي ميزانيتها على الإنفاق في مجالي الاتصالات والبعثات الدبلوماسية واتبعت قواعد الأسبقية ومراسيم الاستقبال والاستقصاء.[1]

ويقول **نيكلسون** فيما يخص العلاقات الدبلوماسية في حضارة الشرق القديم بأن قوانين مانو تمثل مجموعة كاملة لأحكام دبلوماسية نجدها في الحروب تنتهي عن قتل اللاجئين من غير المحاربين،[2] وحتّى عندما يكونوا المحاربين على درجة متساوية من التسلّح فيجب على المنتصرين أخذ جرحى الأعداء للعناية بوضعهم الصحي .[3]

أما الدبلوماسية في العصر الإغريقي كما طرح **نيكلسون** في كتاباته بأن الإغريق طوروا نظاما فيه مجموعة نظم دقيقة للاتصال الدبلوماسي، بحيث عرفوا مبدأ التّسوية بالتّراضي أو المصالحة التي تشير إلى وقف الأعمال العدوانية ، كما عرفوا في عهدهم فكرة الاتّفاق والهدنة المؤقتة التي تسبق الحرب في وقتنا الحالي.(Thucydides IV, 22) .والإغريق في ممارساتهم تبنّوا نظام الاتفاقيات والمعاهدات المعلنة إلى جانب التّحالفات والهدنة المقدسة التي تعقد في فترات الألعاب الأولمبية، وكان عقد الصلح والسلم بالنسبة للإغريق أقرب الاستخدامات والأسماء إلى القلوب.

وقد تّميزت الدبلوماسية وممارستها في الإغريق بثلاث مراحل وهي:

المرحلة الأولى: هي مرحلة المنادين أو حملة الإعلام البيضاء وهذه السلطات شبه دينية، ووضعوا تحت حماية آلهة هرمس الذي يمثل إله السحر والحيلة والخداع ويقوم بدورها الوسيط بين العالم العلوي والعالم السفلي،حيث كان الدبلوماسي المنادي يستخدم كرسول لإعلان رغبة السيد أو الملك حول موضوع معين والتفاوض بشأن بعض الأمور المتعلقة بالحكم والسيادة .[4]

المرحلة الثانية: وتمثل مرحلة الخطباء وتعتبر عندهم كمستوى أعلى درجة من مستوى المنادي، وكان يتّم اختيار المبعوثين الدبلوماسيين من بين الخطباء والفلاسفة، الحكماء، وهي مرحلة الدبلوماسي الخطيب.(Mosley 1971, 320; Wolpert 2001, 74).

المرحلة الثالثة: وتمثل مرحلة ازدهار حضارة دولة المدينة وتطور وسائل الاتصال حيث اعتمدت على وسائل ثابتة في مجال السلم والحرب كمبدأ الحصانات الدبلوماسية .

---

[1]. د.علي حسن الشامي (***نفس المرجع السابق***)،ص ص. 61-67.

[2].ShuheiKurizaki,(***Idem***).

[3].حنان خميسي (***نفس المرجع***)،ص ص.5 ــ7.

[4].ShuheiKurizaki, (***Ibid***.), pp. 5-7.

لكن هناك عوامل بعينها أدت إلى تأخر استتاب الاستقرار في العلاقات الدبلوماسية بين الدول المدينة الإغريقية خاصة في مجال التمثيل الدبلوماسي الرسمي أهمها:

1) المدن اليونانية لم يعترف بعضها البعض بالمساواة في السيادة.
2) أن العلاقات الدبلوماسية بين هذه الدول المدنية كانت في الواقع علاقات داخلية بين مدن تربطها مورثات الدم واللغة والدين بالإضافة إلى الجوار الجغرافي أكثر مما كانت علاقات دولية.
3) ومعنى ما كتبه نيكلسون في كتاب(A Natural History of Diplomacy) لـــــــ: ShuheiKurizaki يجيز أن الدبلوماسية الميدانية عند الإغريق تعد أرقى دبلوماسية عرفتها البشرية من حيث المرونة والقابلية للاتصال والتفاوض التطبيقي بالرغم من أنّها تمثل صراع القوى بين دويلاتها في ذلك الزمن.

إن أسلوب ممارسة الدبلوماسية الأمنية عند الإغريق مرتبطة بعدة خصائص وهي:

1) عدم وجود ممثلين دائمين .
2) كانت الديمقراطية الإغريقية تشك في مبعوثيها السفراء والرسل دائما لدى كانت السفارة بشكل عام سفارة جماعية .[1]
3) كان للسفر حصانات وامتيازات بحيث لا يخضعون لسلطة القضاء المدني والجنائي المحلي في البلد الموفد إليه، وقد أصبح هذا المبدأ أساس العلاقات الدبلوماسية الحديثة، وكثيرا ما كانت الحرب تعلن بسبب انتهاك حرمة السفير أو الاعتداء عليه .

الإغريق حسب هذا المنطلق قد مارسوا الدبلوماسية وطرحوا بعض القواعد التي تنظم العمل الدبلوماسي وضرورة إتباع هذه القواعد، مما يعني أن الإغريق ساهموا في تنظيم الدبلوماسية قبل إقامة تمثيل دبلوماسي دائم.[2]

واقتصرت الممارسة الدبلوماسية لروما في أسلوب إبرام المعاهدات والاتفاقيات في علاقات دبلوماسية خارج حدودها مع غيرها وعلى سبيل تركيز الفهم فيما يتعلق أساسا بإعلان الحرب فمن

[1]. د.محمد إبراهيم أبو جريبان "***الأمن الدبلوماسي في الإسلام،(المرجع السابق)***، ص ص.617- 618.
[2]. د.علي حسين الشامي، (***المرجع السابق***)، ص.73.

الشروط المسبقة لها أن يتطابق مع الشروط المرسومة قبل بدئها، وكذلك بما يتعلق بعقد الصلح طبقا لمراسيم معينة .[1]

وكان مجلس الشيوخ الروماني من يدير الخارجية ثم أصبحوا الأباطرة من لهم الدور الفعلي في هذه السياسة بمعية هذا المجلس، وكما كان مجلس الشيوخ يقوم بقبول سفراء الدول الأجنبية والاستماع إلى مطالبهم ثم يتم قبولها أم رفضها؛ وفي عهد الرومان أصبح تكوين البعثة الدبلوماسية[2] والأمنية بمثابة لجنة تمثل مجلس الشيوخ يتراوح عددها ما بين شخصين إلى عشرة أشخاص من أفضية الفرسان البارزين.أما الفرسان عند عودتهم من مهماتهم يقدمون تقرير مفصلا إلى مجلس الشيوخ يصوت عليه هذا المجلس بالقبول أو الرفض .[3]

وكانت الدبلوماسية الأمنية في عهد البيزنطيين أكثر مهارة وتدريبا في استخداماتها أسلوبا وممارسة وكان ذلك في:

1) إتباعهم أسلوب التفاوض في استخدام الدبلوماسية في علاقاتهم ومعاملاتهم مع الأمم الأخرى بدهاء تام .
2) لقد ابتكر البيزنطيون ثلاث أساليب لفض الخلافات وهي سياسة إضعاف الخصم أو الشعوب والقبائل البرابرة وذلك بنشر التفرقة وإثارة التنافس بينهم وإيقاع الخصومات، وذلك بهدف تقوية وحدتهم الداخلية؛ وشراء صداقة الشعوب والقبائل المجاورة بطريقة الرشوة والهدايا؛ إدخال أكبر عدد ممكن في الديانة المسيحية، كما حصل مع العرب في جنوب الجزيرة، وكان ذلك بإقامة أكبر سفارة مسيحية في عصر الحميري في عدن 365 م؛ وقد تمّ ذلك بمساعدة أبرهة نائب ملك الحبشة.

وأهداف السفارة البيزنطية مرتبطة بإعداد تقارير عن الأوضاع الداخلية في البلاد الموفد إليها ولديهم سكن ومقر السفارة خاصة بهم، ويخصونهم بالكرم والمراقبة من قبل حراس الشرف.

كما تميزوا عن غيرهم بقضية الاهتمام الزائد بالمراسيم وإجراءات الضيافة وحسن الاستقبال كما في حضارة روما العريقة وتشديد البيزنطيين على احتفاظ سفراء العرب بالصدارة بين جميع الدبلوماسيين الموفدين إليها، و كان ضمن التّاريخ احترام بيزنطة الكبير لسفارات بغداد؛ القاهرة وقرطبة، ومن ثمة

---

[1].ShuheiKurizaki « ***A Natural of Diplomacy*** »,(***Idem***), pp.8-10.

[2].معهد التنمية البشرية، (المرجع ***السابق***).

[3]. د.علي حسين الشامي ، (***نفس المرجع***)،ص ص.77 - 78.

اعتبر عرب المشرق بغداد من أهم حلفاء بيزنطة ولهم أفضلية مطلقة عن غيرهم من السفراء(قرطبة مثلا) .[1]

وصولا إلى **الدبلوماسية في المجتمع العربي الإسلامي** التي أقامها العرب والمسلمون عبر العالم وتتميز مند بداية الإسلام بالكونية والشمولية على جميع الأصعدة، حيث اعتمدوا على ترسيخ مبادئ السلام والوئام والتعاهد والتعايش بالأمن مند العهد الجاهلي حتى مجيء الإسلام حيث تم إنشاء الدولة في إطار سياسي موحد وبه تعززت علاقات العرب والمسلمين بغيرهم من أمم وفقا لفكرة الشمولية التي أتت بها الشريعة الإسلامية؛ وكانت لها سمات الدبلوماسية الأمنية غير أنها تفضل قاعدة السلام على قاعدة الحرب واعتبارها حالة استثنائية، وبينهما يقر بمبدأ السلم المؤقت أو الهدنة ووقف القتال ويستندون في ذلك إلى مجموعة من آيات القرآن الكريم المفسرة بشكل أحادي الجانب ومجتزأ؛ وهذا تفسير يقوم على تأكيد ولاية الشريعة الإسلامية وسلطتها لجهة القانون، [2] وصنّفوا المسلمون **الدبلوماسية الأمنية** بحسب الشرع الإسلامي بين **دار السلام ودار الحرب** لكن الغلبة هنا لدار الإسلام على دار الحرب يعني هذا تفضيل الممارسات وقوانين السلام على الحرب .[3] إلى جانب دار ثالثة **دار العهد** ويتفرع عنها دارين **دار الصلح ودار الحياد**؛ دار الصلح المؤقتة التي تنشأ عن دار الحرب أي إبرام معاهدات دون أن يكون هناك حرب أو اعتداء أو قتال، ودار الحياد الدائم والتي تأتي وقت السلم بهدف تنظيم العلاقات وتعزيزها بين الدول بمعزل عن وجود حالات حرب أو توترات فعلية أو محتملة، ويمكن القول في هذا الأساس أن الأصل في تحديد علاقة المسلمين بغيرهم هو نتيجة السلام والتعاهد .[4]

وتأتي **الدبلوماسية الحديثة** بمنهج جديد على سعيد أساليبها **ومبادئها وقواعدها**؛ أدى معه إلى ضبط عمل العلاقات الدولية حيث مرت الدبلوماسية الحديثة بمرحلتين أساسيتين هما مرحلة الدبلوماسية التقليدية التي تبدأ من عصر النهضة إلى مرحلة الحرب العالمية الأولى؛ وتميّزت **بدبلوماسية دائمة وثنائية** وذات طابع سري مبني على التّحالفات العسكرية في معظمها؛ ومرحلة **الدبلوماسية المعاصرة** التّي تبدأ من الحرب العالمية الأولى إلى المرحلة الحالية **(2012)**؛ وتسمى بالدبلوماسية المكشوفة أو

---

[1] .حنان خميسي، (***نفس المرجع السابق***)، ص ص.10 - 11.

[2] . د.محمد إبراهيم أبو جريبان ،(***المرجع السابق***)،ص ص.618- 822.

[3] . د. علي حسين الشامي، (***المرجع السابق***)، ص ص.73- 102.

[4] . معهد التنمية البشرية، (***نفس المرجع السابق***)، ص.6.

العلنية.[1] ومن بين خصائصها ما تمثل في انفتاح عهد الدبلوماسية المكشوفة أو العلنية التي بدأت مع الحرب العالمية الأولى. كما أصبحت الدبلوماسية المعاصرة تجري في وسط دولي متعدد الأنظمة ذات البعد السياسي والاقتصادي، ومتنوع في التنظيمات الدولية والإقليمية مما دفع بالعلاقات الدولية نحو مزيد من الاستقطاب وتعقد حالة السياسة الدولية.[2]

إن قضية التّطور التاريخي **لمفهوم الدبلوماسية الأمنية** كان مع الظهور الأول لأسلوب التّعامل بمنطق الدبلوماسية؛ وتعد أداة ووسيلة لتحقيق الأمن وحماية المصالح عبر سلمية العلاقات البينية بين مختلف الحضارات والأمم السابقة وصولا بها إلى الوقت الراهن؛ كما أنّ تحديد مصطلح الدبلوماسية يقتضي معه معرفة الفترة التاريخية التي أعقبت ظهور مصطلح "الأمن"؛ حيث ظهر لأول مرة مع نهاية الحرب العالمية الثانية؛ كما ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحرب، وكان من نتائجه بروز نظريات الردع والتوازن، ولقد تزامن مع إنشاء مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1974م،[3] ومند ذلك العهد من التاريخ تمّ تداول وانتشار استخدام مفهوم الأمن بمستوياته المختلفة طبقا لطبيعة الظروف المحلية القطرية والإقليمية، ليتطور مع الزمن خاصة بعد نهاية الحرب الباردة إلى مستوياته الدولية، وظهرت إسهامات من دول ومفكرين ومنظمات مختلفة بالبحث والدراسة في مفهوم الدبلوماسية وعلاقتها بالأمن لأجل تحقيق السلم العالمي، وجاء **مصطلح الدبلوماسية الأمنية** كمفهوم جديد ميّز هذه الفترة من عملية التّطور التاريخي وتحددت قيمه مع فترة القرن الواحد والعشرين الذي شهد تعقد المصالح وحتمية التناقض وكثرة التنازع والحروب الداخلية، الطائفية والعرقية، التمييز العنصري، أزمة الدين والفكر السياسي المعاصر وغيرها؛ والذي سيعقد من استمرارية فكرة التعايش السلمي، وإمكانية حلول أزمات عسكرية عظمى لم يشهد العالم مثلها في تاريخ التواجد البشري، لدى فالدول تسعي بإرادة سياسية كبيرة لمحاولة تجاوز هذا التناقض في الأفكار والقيم، وممارسة سياسة دبلوماسية سلمية وفقا لنظام الأمن الوطني، والأمن الإقليمي، والأمن الجماعي أو نظام الأمن الدولي. وتشكل **الدبلوماسية الأمنية** أحد أهم المؤشرات أو السمات الصاعدة التي تميّز السنوات الأولى من قرن الواحد والعشرين.

ويتم الاستدلال على ضرورة اللجوء إلى استخدام **الدبلوماسية الأمنية** إقليميا ودوليا في مقترح **د.قسطنطين سيفكوف**(دكتور في العلوم العسكرية وضابط سابق في القوات البحرية الروسية) الذي

---

[1]. (***المرجع السابق***)، ص.108.

[2]. د.علي حسين الشامي، (***المرجع السابق***)، ص ص.126-129.

تكلّم في مؤلف بحثه عن "**تقييم مدى واقعية حدوث حرب عالمية**" كأداة أساسية للخروج من الأزمة العالمية وطبيعتها المتوقعة عسكريا عن طريق الحرب العالمية،[1]حيث أكد أن **حل الأزمة المالية العالمية** بشكل سلمي غير ممكن؛ لدى فان الحروب المبعثرة في أماكن مختلفة تشكل في مجملها حرب عالمية ثالثة لحل هذه الأزمة، ولأن دور الحداثة وما بعدها جعل من النّاتو يسعى إلى إخضاع الدول العربية بشكل أخص وروسيا التي تشكل الحامي الرسمي لها **لعبودية الحضارة الغربية**. وأهم ما قاله عن زوال الحضارة الغربية في فترة القرن الواحد والعشرون بأنّ:

1) الأزمات مع مرور الزمن تزداد تداعياتها وتلقي بظلالها على نطاق واسع.
2) الحرب العالمية الأولى كانت بظهور الذئاب الامبريالية الثلاث الجديدة وتناقضاتها مع بريطانيا وفرنسا وهذا ما ساهم في ظهور حرب عالمية وقعت بأزمة اقتصادية.
3) الحرب العالمية الثانية كانت أهدافها اقتصادية واديولوجية أي التناقض والنزاع بين الولايات المتحدة الأمريكية الرأسمالية والاتحاد السوفيتي الاشتراكي الذي حاول إبادة الدولة الاشتراكية العظمى، وأدت البرجوازية الغربية إلى حرب عالمية أخرى اديولوجية حددت الطابع الكارثي الدروس لتلك الحرب.
4) إلى جانب التناقضات الروحية، الدينية الطائفية بين الإسلام والأرثوذوكسية، البوذية والحضارة الغربية من جانب آخر التي تنفي جميع القيم الإنسانية والروحية في حياة البشرية.
5) والتّناقضات الكبرى بين النخب العابرة للقارات أو متعددة الجنسيات وبين النخب القومية التي يشهد تباطؤ سلطتها وتناقض دورها عالميا؛ وانتصار النخب العالمية متعددة القوميات يحتم موت القومية، ودور نجاح النخب القومية يعني موت النخب العالمية متعددة القوميات.[2] ولهذا فالبديل الفعّال غير المكلف من جميع النّواحي المادية والمعنوية هي ضرورة الأخذ **بفكرة الدبلوماسية الأمنية**، والسعي الحثيث لتقريب وجهات النظر والتقليل من الاختلافات عن طريق فسح الطريق لهذه الدبلوماسية لإبداء دورها في الواقع الدولي، كما تعد **الدبلوماسية الأمنية** مرحلة جديدة تميّز هذا العصر من مراحل تطور الفكر الدبلوماسي وعلاقته بالأمن لأجل تحقيق السلم .

المطلب الثالث: مراحل الدبلوماسية الأمنية الجزائرية

---

[1]. **قناة روسيا اليوم (RT)**، **د**.قسطنطين سيفكوف (النائب الأول لرئيس أكاديمية القضايا الجيوسياسية)،***قراءة بين السطور***"، للمتحدث سرجون هداية،ترجمة حسام هايل غرام.موسكو، على الساعة: 19:01 ،2013.

[2]. قناة روسيا اليوم **(RT)**، (***المرجع السابق***).

يقول الدكتور **مصطفى صايج** أن تقييم ثقل دولة ما في السياسة الخارجية يعتمد على مجموعة من عناصر القوة؛ وفعلا للجزائر عناصر من القوة المتكاثفة :

1) **الموقع الجيواستراتيجي** بين البحر الأبيض المتوسط شمالا ومنطقة الساحل جنوبا، والتي تمثل بوابة الصحراء أو بوابة إفريقيا.
2) تحتوي الجزائر على موارد طاقوية حيوية واحتياطي نقدي هائل capacity، والتّي تتحول إلى القدرة power مقارنة مع غيرها من الدول بخاصة التي تجمعها مع الدول الأوروبية أو المقاربة المسامية لها والمحيطة بها.
3) قوة عسكرية، أمنية منضبطة واكتسبت خبرة في إدارة مكافحة الإرهاب وتحاول أن تبني منظومة إقليمية أمنية في الساحل لكن تفتقد مع كل هذه العناصر إلى إمكانية القدرة الكافية التي توظّف في المجال الجيوسياسي بفعالية أكثر.[1]

فالدبلوماسية الجزائرية تواجه مجموعة من المشاريع الدولية والإقليمية، كمشروع الاتحاد من أجل المتوسط، البحث عن قاعدة عسكرية لأفريكوم، وكذا الإشكالية المطروحة بحسب **الدكتور صايج** متعلقة أساسا بإمكانية الجزائر أن تتبن سياسة جديدة تمكّن من استثمار عناصر قوتها لأجل دفع تأثير هذه المشاريع على مستقبل الجزائر بضمان الاستقرار الأمني وتنافي مسألة التّبعية الكلية لاقتصاديات الدول الأخرى، وبعبارة أخرى: **هل يمكن للجزائر أن تنمّي قدرتها التي تشكل عناصر القوة التي تستعملها في دبلوماسيتها لأجل التأثير في هذه المشاريع الدولية والإقليمية على السواء؟**

كما يؤكد الدكتور **صايج** على أن الدبلوماسية الجزائرية لا تملك عنصر قوة إضافي يدعمها وهي القوة الإعلامية الناعمة في عصر الفضائيات وجيل الفايسبوك، وبالتالي مكانة الجزائر دبلوماسيا تحسب بمتغيرات ثابتة لكن سرعة التغيير سريعة جدا، ونموذج الانتفاضة في تونس والتحالف الدولي والإقليمي ضد نظام القذافي أثبت إلى أي مدى تفتقد الدبلوماسية الجزائرية إلى سرعة التكيّف في محيط يحسب بالمصالح، وهذا يعني أن الدبلوماسية الأمنية الجزائرية تعيش في وضع استثنائي يتيح معه عدم التثبّت في نوعية القضايا المطروحة والعالقة في نفس الوقت، وعلى الجزائر هنا التريّث حتّى تكشف مسارات التّنمية والتّوجهات السياسية لمختلف المنتظمات الإقليمية والدولية، حتى تكون الخريطة الجيوسياسية المتبنية بعد ذلك جدّ مسؤولة أمام الكم الهائل من التّناقضات المطروحة خاصة في الساحة

[1] . د.مصطفى صايج"_***لدبلوماسية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية: ملف الدبلوماسية الجزائرية***"، حوار صحفي، عن موقع: Logo Facebook.Com_, 2-12-2013. تم تصفح الموقع يوم: 22 سبتمبر 2013 على الساعة: 21:51.

الإقليمية وبالتحديد محيط الإقليم المغاربي، ومن جانب مغاير **الدكتور صايج** تكلّم في حواره في "**ملف الدبلوماسية الجزائرية**" على أنّه "**مادام أنّ الدبلوماسية هي انعكاس أمني للوضع الداخلي، فان التّحدي الكبير بالنسبة للجزائر هو كيف يمكن أن تواصل في مسارها الإصلاحي وتجنّب مخاطر عدوى الاضطرابات والانتفاضات المهددة للأمن الوطني، ويبدوا لي أن مسار الإصلاحات بما يخدم قوة الجزائر لا يزال يصطدم بنخب تقليدية لا تريد أن تتكيّف مع التحولات السريعة، العنيفة والدموية التي تجري في محيطها، كما أنّ الجزائر لم تعطي صورة محددة ومشرفة لها في الخارج على الرغم من التّجربة السابقة في عملية الانتقال الديمقراطي التي عرفت انتكاسات لفترة تقارب 20 سنة؛ وبالتالي لا ينبغي القول على أن تجربة التّحول الديمقراطي في الجزائر يمكن أن تكون مضرة لهم لتجنب الصراعات الدموية حول عدة عوامل تخص البناء المجتمعي داخل النّظام الاجتماعي بالجزائر والمتمثلة أساسا في الدين واللغة، العصبية الجهوية...**" ، ويمكن التأكيد على كل ذلك من خلال المؤشرات التي كانت في كل من تونس وليبيا ومصر واليمن، حيث كانت واضحة المخارج، ويمكن فقط الأخذ بجانب الإصلاحات التّي سنّت بالجزائر حيث كانت حسب ما جاء على لسان**د.صايج** جد مسؤولة وعقلانية.

والجزائر بعد أزمة المال العالمي سنة **2008**؛[1] انخرطت **بدبلوماسيتها الأمنية** في الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب لما تملكه من خبرة في هذا الجانب، لكن دون غضّ النّظر على مسألة الإجراءات الأمنية الاستثنائية التي اتخذتها الولايات المتحدة ضد **14** دولة، ومنّها **الجزائر** ضمن القائمة التي تعتبرها **واشنطن** خطرا على أمنها،[2] أما في قضية محاربة الجزائر للإرهاب فقد امتنعت عن دفع فدية وهو ما أعطاها قوة؛ اندماج وتعاون مع واشنطن، إضافة إلى الرؤية التي تبنتها الجزائر والتي ترجمت في منتديات **(5+5)** والحوار الأطلسي المتوسطي واعتبارها شريكا فعّالا ووسيطا بين القوى الكبرى ودول الساحل، إلى جانب الحور المتوسطي بين دول اتحاد المغرب العربي، لكن يبقى الغموض كما قال **د.صايج** متعلق "بتوظيف الإرهاب من قبل بعض القوى الكبرى للسيطرة على الموارد الحيوية" ولقد أثبتت الدراسات الأخيرة عن اكتشاف نوعيات جديدة من **اليورانيوم** المطلوب بحدة في صناعات الدول العظمى؛ وغيرها من المعادن الأخرى الحيوية التي تشكل صلب المصالح

---

[1]. ***أزمة وانت ستريت*** أحد أكبر الشركات المالية العالمية لـــــ:(Goldman Sacks)في أمريكا،ومن ثمة جاءت الأزمة المالية الاقتصادية العالمية 2008،اثري انهيار قيم الصرف العالمي؛كذلك انهيار بنوك عالمية كثيرة بسبب إفلاسها.

[2].عبد الله بن علي(سفير الجزائر بواشنطن)***لن نتوقف حتى تسحب واشنطن الجزائر من قائمة الدول الخطرة***"، حوار م.بورانة،نيويورك.(بدون تاريخ).النص مأخوذ من الأنترنيث صفة(pdf)، يوم: 30 سبتمبر 2013.على الساعة: 09:31.

التي تبحث عنها هذه الدول على امتداد **بحر القزوين** و**الخليج** إلى منطقة **شمال إفريقيا** و**الساحل الإفريقي**.

الفرع الأول: الدبلوماسية الأمنية الجزائرية إبان الثورة التحريرية

لقد كان للعمل الدبلوماسي أثناء فترة الثورة التحريرية دورا هاما وبارزا لا يقل أهمية منه عن اندلاع ثورة أول نوفمبر العسكرية في 1954،[1]التي حققت الاستقلال للبلاد، بتكاثف الجهود الدبلوماسية السياسية والإعلامية من جهة، مع ثورة أول نوفمبر الشرارة الأولى التي حققت لنا هذا الفوز التاريخي من جهة أخرى؛حيث كان يعد سابقا من قبيل المستحيل الانتصار على إمبراطورية فرنسا العظمى، وهنا تكمن أهمية الدبلوماسية الأمنية وتفاعل الجانب السياسي بالجانب العسكري في ذات الشأن؛[2].

ولقد كان للدبلوماسية الجزائرية تأثيرا كبيرا في تحوّل المواقف التي كانت الإدارة الفرنسية تروجها في شأن الذين أسمتهم "**بالفالقة**"أو **الخارجون عن القانون**؛وعمدت فرنسا إلى لقاء سري مع **محمد يزيد** الذي كان يمثل الجبهة في 21 يونيو 1956 بنيويوك .

وقد ظهرت الدبلوماسية الجزائرية إبان الحرب التحريرية في أول تحرك للهيئة الأممية بشأن القضية الجزائرية، حيث قامت الأمم المتحدة بإصدار لائحة في أكتوبر 1957 ليدعو فيها إلى إيجاد حل سلمي وديمقراطي للقضية الجزائرية التي صارت تشكل صداع للعالم كما قال الدكتور **مصطفى صايج**.

وتوالت الانتصارات الجزائرية على مستوى الخارج وربح معركتها ومواجهة الرأي العام الدولي، حيث بعد شهر خرجت **لجنة التنسيق والتنفيذ** التابعة لجبهة التحرير الوطني إلى الخارج قصد إعطاء بعث قوى للعمل الدبلوماسي. وكما ساهمت التقارير التي كانت تنتشر عن مختلف عمليات التعذيب والإبادة الجماعية الممارسة من قبل الجيش الفرنسي في تجنيد المتطوعين في الخارج وتحسين الرأي العام الدولي حول قضية الجزائر العاجلة؛ سواء في الدول العربية أو الدول الصديقة .

وهكذا كانت سنة 1957 هي سنة الجزائر بامتياز في الأمم المتحدة؛ فالقضية الجزائرية عرضت مرتين على الأمم المتحدة في الدورتين الحادية والثانية عشر وتطوّر الأمر بطرح القضية الجزائرية في كل دورة تعقدها المنظمة. وكان انتصار الجزائر يتضاعف في كل فرصة تتاح لها لإبداء مواقفها الرافضة للاستعمار الفرنسي، في حين موقف فرنسا يتضاءل ويتزايد تقهقرا وحرجا حتى أمام حلفائها

[1]. قضية اندلاع ثورة أول نوفمبر الخاصة بالجزائر، سنة 1954.

[2]. د.مصطفى صايج، (***المرجع السابق***).

الأمر الذي أرغم فرنسا في النهاية إلى التخلي عنها، وكانت العزلة الدولية التي منيت بها فرنسا دورها التأثيري على السياسية الدبلوماسية الفرنسية، ما وجدت نفسها مضطرة لإعادة النظر في مواقفها اتجاه الدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة التحريرية .

الفرع الثاني: انتصارات الدبلوماسية الأمنية الجزائرية على فرنسا

إن التقرير الذي بعثه السيناتور **جون كينيدي** الذي أصبح فيما بعد رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية، الذي اتّهم فيه **كينيدي** أمام الكونغرس الحكومة الفرنسية بممارسة سلوك وحشي وموقف استعماري متعنت، إلى جانب السياسة التي ألزمتها الأمم المتحدة أمام هذه القضية، مما بدأ يتغير مجرى الأحوال عبر العالم لاسيما في الدول الغربية.

وكذا مذكرة بتاريخ 23 نوفمبر 1960 الموجهة من طرف أعضاء البرلمان السويدي إلى الوزير الأول مطالبين حكومتهم التّدخل لدى هيئة الأمم المتحدة لوقف الاعتداءات الفرنسية وإيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية .

كما تمّ تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 26 سبتمبر 1958، حيث كان عملها الأساسي هو إسماع الصوت الرسمي للشعب الجزائري على المستوى الدولي؛ فقد عمد **فرحات عباس** الذي كان يترأس الحكومة الانتقالية آنذاك إلى تبادل الزيارات واللقاءات للوفود الجزائرية في الخارج، منها زيارة الوفد إلى بكين وموسكو وبلغراد ... وغيرها من الأمكنة وعواصم الدول الصديقة أو المساندة للقضية الجزائرية العادلة، وقد سعت هذه الحكومة الانتقالية كأول عمل دبلوماسي لها في هيئة الأمم المتحدة فيما يخص الاستفتاء الذي اقترحه **الجنرال ديغول** رئيس الجمهورية الفرنسية آنذاك في 16 سبتمبر 1959 .[1]

كذلك القرار الذي أصدرته الأمم المتحدة بتاريخ 19 ديسمبر 1960 أثناء الدورة الحادية عشر والذي تضمن ما يلي:

1. إن الجمعية العامة قد أحيطت علما بأن الفرنسيين قد وافقوا على هذا المبدأ: وهو مبدأ حق تقرير المصير كأساس لحل القضية الجزائرية و ووافقت عليه.
2. إن الجمعية العامة قد أكدت الحاجة القصوى لوضع الضمانات الفعلية والمناسبة التي تكفل تطبيق مبدأ تقرير المصير بنجاح وعدالة على أساس الاعتراف بالوحدة أو السلامة الترابية أو الإقليمية للجزائر.

[1]. ***قرار استفتاء تقرير المصير*** للقضية الجزائرية العادلة سنة 1959 الذي أعلنه ديغول.

وقد كان أكبر ثاني انتصار للدبلوماسية الجزائرية بانضمام الجزائر المكافحة **لاتفاقيات جونيف** في 20 جويلية 1960 الذي حققته في القصر الفيدرالي بمدينة **بارن السويسرية** والذي كان له انعكاسات حنكة والتّي من أجلها حققت الحكومة المؤقتة الجزائرية الدخول أو الانضمام إلى **اتفاقية أيفيان الأربعة** المبرمة في 12 أكتوبر 1949 بشان حقوق الإنسان، وعلى هذا الأساس يؤكد **الأستاذ بجاوي** الذي صار فيما بعد وزير العدل في الجزائر المستقلة ورئيس محكمة العدل الدولية ثم وزير الخارجية قبل اعتزاله عن السياسة على عدة أمور من بينها أن الحكومة المؤقتة الجزائرية قامت بمساعدة وحماية الأسرى من جنسيات أخرى غير الجنسية الفرنسية؛ ويقول بأنّها أبرزت عمل إنساني كبير، حيث أنشأت مصالح كثيرة لإعادة هؤلاء الشباب من فيلق اللفيف الأجنبي إلى أوطانهم عبر الحدود الغربية؛ حيث حدد رقم **3299** جندي بحلول يوم 23 جويلية 1960 وعلى هذا الأساس وبعد تكثيف العمليات العسكرية بالضربات القاصمة على قوات المستعمرة المرة تلو الأخرى، والضربات الدبلوماسية المحنكة بدأت **مباحثات أيفيان**[1] وبهذا كان تاريخ نشأة الدبلوماسية الجزائرية عبر ثورة التحرير الجزائرية، وكان غياب هذه الدبلوماسية بعد مرحلة الاستقلال لتعود بقوة في مرحلة **الرئيس بومدين؛** ثمّ تباطأت تدريجيا في مرحلة التسعينيات (العشرية السوداء)، لتعود من جديد مع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في عام **1999** حتّى مرحلة **2005**،[2] ثم تتراجع الدبلوماسية الجزائرية من جديد، بل وأصبحت معظم المراسيم الدبلوماسية والسياسية تتخذ شكل الاتفاقيات وعمل البعثات الدبلوماسية الرسمية فيما بين الجزائر وغيرها من الدول التّي تقيم الجزائر معها علاقات،[3] وحتّى الآن لا يوجد دور فعلي للدبلوماسية الجزائرية؛ إلا فيما تعلق بعمليات التفاوض لحل الأزمات الدولية.

أما مند بداية سنة **2008** إلى فترة **2012** بدأت سلسلة جديدة من تاريخ الدبلوماسية الجزائرية، وهذا راجع لكون التهديدات والمتغيرات الحالية أصبحت تمس الحدود الجزائرية ضمن الدائرة المغاربية وقضية الحدود مع مالي؛ إلى جانب تهديدات من جهات غير رسمية كالجماعات الإرهابية التي لم تحدد قوتها حتى الآن في منطقة المغرب العربي وإمكانياتها في خلق توترات أكيدة في وقتنا

---

[1]. د.مصطفى صايج، (***المرجع السابق***).

[2]. ***العهدة الثانية لرئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة***، والذي توسط في حل الصراع القائم آنذاك بين إثيوبيا وأريتيريا في القرن الإفريقي.

[3]. Amina Mernache (la boratoireOBM, obligations, biens, marches,« ***La politique algérienne, la nostalgie d'une gloire perdue***», (Internationale ISSN 21 05- 2646) .Université de Paris – Est rétéil, 2 Octobre 2012.pp. 1-18.

الحالي، **وقضية حراك الإقليم المغاربي** الذي تنضوي الجزائر في محيطه، أزمة الساحل الإفريقي، وخارجيا **التّنافس الفرنسي "استعمار تقليدي"** للمنطقة؛ إلى جانب تصاعد الدور **الأمريكي- الصيني** والتّنافس على المصالح الحيوية في منطقة الساحل، ومن شأن هذا أن أرغم الدبلوماسية الأمنية الجزائرية على النهوض من سباتها خوفا من اختراق الحدود الجزائرية وكان دورها جدي ويشاد به الآن خاصة في قضية حماية المركب البترولي في **منطقة تيقنتورين**"بعين أميناس"؛ التهديد الذي حدث للجزائر مند شهور من سنة 2013؛ وبدأ تحرك الدبلوماسية الأمنية الجزائرية من جديد ودورها في حماية استقرار الجزائر من موجة الثورات العربية وحراك الإقليم المغاربي، وأزمة الجنوب الجزائري المتعلق بأزمة مالي.

الفرع الثالث: أداء الدبلوماسية الجزائرية في عهد الوزير الحالي

تراجع أداء الدبلوماسية في عهد الوزير الحالي "**مراد مدلسي**" يقول **د.صايج** أصبح أكثر من لافت إلى درجة العارفون بهذا القطاع يترحمون على الأيام الزاهية التي عاشتها الخارجية الجزائرية في عهد الراحل "**محمد الصديق بن يحي**" الذي نجح في إنهاء واحدة من أكبر الأزمات الدبلوماسية هي أزمة الرهائن الأمريكان في طهران، بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران 1980، وبينما كانت الدبلوماسية الجزائرية تضع الحدث على المستوى العالمي بحضورها وفعاليتها، انحصر دورها في عهد الوزير الحالي، وانطوت على نفسها .

ويمكن إرجاع هذا الأمر إلى عدم إشراك العمل الوظيفي بين دبلوماسية السياسة الخارجية وظائف الأسلاك الأخرى كسلك الاستخباراتي والعسكري، وربما يكون من شأن التفافهم أن يحقق دور فعّال وأكيد للأداء الجزائري خارج المجال الوطني نحو الدوائر الإقليمية والدولية، ورغم هذا كان هناك نوع من القبول العام لسلوك الجزائر نحو محيطها؛ ويعود هذا إلى دور الجيش الوطني الشعبي في معظمها، وفي الوقت الراهن لابد على الجزائر أن تتخذ خطوة جديرة بالذكر لأجل ضم العمل الوطني لمختلف مؤسسات الدولة خاصة ربط المؤسسة السياسية بالعسكر والإدماج الوظيفي بينها لتحقيق الأمن الوطني من جميع النواحي الأخرى .[1]

المبحث الثاني:المدخل الجيوبوليتيكي للإقليم المغاربي

إنّ التوترات والتناقضات البينية داخل الإقليم والذي يحوي عدة مشاكل بين دول الإقليم سواء تعلق الأمر بقضية الصحراء الغربية ، وكذا مسألة الحدود بين دول المغرب العربي والتي كانت من الأسباب

[1]. ***(المرجع السابق)***.

البناءة في إفشال وتجميد مسعى التكامل ومنظمة الاتحاد المغرب العربي التي برزت بمعاهدة إنشاءه في 1989،[1]وحتى الآن لم يعطي انطلاقة واضحة يشاد له بها، سواء إقليميا أو عالميا؛ وربما يعود هذا لبعض المسائل العالقة والمشاكل الداخلية لكل دولة منه.

ففي 19 فيفري 1989، وقّع ملوك ورؤساء الدول المغاربية في كل من المغرب، تونس، والجزائر، وليبيا، وموريتانيا؛ ثلاث وثائق تتضمن إعلان قيام الاتحاد المغاربي المشترك، ومعاهدة إنشائه وقرار المصادقة على أعمال لجانه، وفي جانب منه رحب المجتمع المدني في أنحاء الوطن العربي بهذا الاتحاد، ذلك لأن المغرب العربي قدم للإسلام خدمات كبيرة، فقد حمل سكان هذه البلاد شعلة الدّين الجديد والحضارة العربية إلى قلب إفريقيا والى أوروبا.

كما ظهرت في المغرب تاريخيا دول قوية كدولة الأغالبة ودولة الأدارسة، والدولة العبيدية الفاطمية، ودولة المرابطين، ودولة الموحدين، وأتاحت فترات الازدهار الفرصة لقيام مدن وحضارات عظيمة كالقيّروان والتي بناها **عقبة بن نافع** في القرن السابع الميلادي، وفارس التي بناها الأدارسة في القرن التاسع الميلادي، ومراكش التي أسسها المرابطون في القرن الحادي عشر؛ إضافة إلى المساجد ودور العلم والمكتبات وغيرها من الآثار العلمية والحضارية، التي لا يزال الكثير منّها إلى يومنا هذا، ويدل على ما كانت تنعم به هذه البلاد من حضارة وتقدم.

المطلب الأول: التحديد الجيوبوليتيكي للإقليم المغاربي

يحتل الإقليم المغاربي موقعا استراتيجيا متميزا ذاك لأنه يشكل31%من مساحة الوطن العربي، وكان لهذا الموقع المتميّز للإقليم المغاربي أهميته في العالم، فهو الجسر الذي يربط بين قارتي أفريقيا وأوربا، وهو حلقة الوصل بين الشرق والغرب، وقد شكل هذا الموقع أهمية اقتصادية وإستراتيجية مما جعل القوى الاستعمارية تتكالب على استعمار المنطقة عبر مختلف العصور.

فقد جاء الاستعمار البرتغالي والاسباني خلال القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر، ومع الحضور العثماني خلال القرن السادس عشري ختفي الوجود الأوروبي الأول، ولكن لأهمية المنطقة في مصلحة وأهداف أوروبا مجتمعة أعاد الاستعمار الفرنسي أو بالأحرى الأوروبي الكرّة

[1]. د.محي الدين الحضري" ***المغرب العربي في مفترق الطريق:من أجل مشروع حضاري جديد للقرن الحادي والعشرين***"(ورقة بحثية قدمت في أعمال المؤتمر الحادي و العشرون لمنتدى الفكر المعاصر حول:"تكلفة اللامغرب"،الجزائر، جانفي 2008)، ص.49.

بعودته مجددا للاستحواذ على المنطقة، بعد أن أذى بانهيار الحكم العثماني وتقسيم(الرجل المريض)؛ فكان مجيء الاستعمار الفرنسي والايطالي لمنطقة المغرب العربي .[1]

إن أرض المغرب العربي تعتبر امتدادا طبيعيا لبعضها، كما يمتلك المغرب العربي إمكانات اقتصادية وبشرية ضخمة يمكن أن تجعل منه فضاء قادرا على المنافسة؛ وعلى توفير الأمن والرفاهة لشعوبه؛ من ذلك الثروات الطبيعية من نفط وغاز طبيعي وفوسفات والكروم، والثروة البحرية القادرة على المنافسة العالمية، وقد حافظ المجتمع المغاربي برغم المحن التي تعرض لها؛ من سياسية التغريب التي فرضت على هويته وثقافته على النّسيج الاجتماعي الذي يجمع بين أبناء المغرب العربي؛ والذي يضمن نوعا من مسار التّشارك والتفاهم، والتوافق والتعايش وفقا للمصير المشترك .

ومن هذا كله يأتي تعريف مصطلح المغرب في اللغة العربية والذي ارتبط بكلمة أل **Maghreb** ومكافئة للبربري، ويعرف بمنطقة شمال غرب أفريقيا،[2] أي غرب مصر، والتّعريف التقليدي يكون بضم منطقة جبال الأطلس والسهول الساحلية للمغرب، الجزائر، تونس وليبيا؛ حيث ألغي لاحقا خصوصيات كل منها بعد تشكيل 1989م أي تشكيل اتحاد المغرب العربي،[3]كما تمّ إدراج موريتانيا لاحقا إليه، وأثناء عصر الأندلس في اسبانيا أل **Maghreb** ا وال **Maghrebis** كانت معروفة "**بالأراضي البور**"، وفي المناطق الإسلامية لاسبانيا في تلك الأوقات تضمنت عادة في التعاريف المعاصرة لل**Maghreb** لذلك استعمل "**أرض البور**"أو " **الأراضي البور**" لوصف السكنة المسلمين لاسبانيا بالمصادر الغربية المسيحية .

أما الشروط التاريخية للمنطقة أو الأجزاء المختلفة منه يتضمن نوميديا(تونس)، ليبيا، وإفريقيا في العصر القديم أو الكلاسيكي؛ إن تعبير أل **Maghreb** في أصل الكلمة العربية "**غرّب**" أو "**غرب**" ليدل على أراضي أقصى الغرب التي سقطت في الفتوحات الإسلامية في القرن السابع؛ واليوم هو مستعمل كاسم علم والذي يدل على أل **maghreb** والمعروف كذلك **بال maghreb** بالمغرب المغرب العربي، أو أل **Maghreb** أي المغرب العربي الكبير وهو تحديد المصطلح الآن **Maghreb**، وفي اللغة العربية **Maghreb** هو الشكل المؤكد؛ مستعمل لبلاد المغرب بشكل خاص ورسمي، وتعبير اللغة

---

[1]. د.إبراهيم أبو قاسم" ***وحدة المغرب العربي بين تجارب الماضي، وتحديات المستقبل***"(ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الثالث حول:" المجتمع المدني والتطوّر السياسي في المنطقة المغاربية"،بالتعاون مع صفيحة "المسار العربي"،الجزائر،7-8 ديسمبر 2012/2011)،ص ص.63-64-70 .

[2]. ***موسوعة الويكيبيديا*** (الموسوعة الحرة) عبر رابطها على الأنترنيت:WWW. WIKIPEDIA.COM .

[3]. ***المجلة الأمريكية لعلم الوراثة الإنساني***، (DOI 34-1023)،2004،ص ص.70-74 .

البربرية للمنطقة بمعنى أرض البربر وأشيع من قبل النّشطاء البربريين مند النّصف الثاني من القرن العشرين .

ويستعمل اللفظ أل **Maghreb** للإشارة إلى منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط، شمال أفريقيا الساحلي عموما، والى الجزائر والمغرب وتونس بشكل خاص .

أل **Maghreb** عزلت جزئيا من بقية القارة بجبال الأطلس والصحراء، وسكنة الأجزاء الشمالية، كانت عندهم روابط تجارية وثقافية لمدة طويلة حتّى منطقة سكنة بلدان البحر الأبيض المتوسط، وجنوب أوروبا، وغرب آسيان، ويعود هذا على الأقل إلى **Phoenicians** الفينيقيين في الألفية الأولى قبل الميلاد، أي المستعمرة الفينيقية لقرطاجة والتي أسست طبقا للتقليد (والآن هي تونس) حوالي سنة 800ق.م . المنطقة وحّدت ككيان سياسي مستقل أثناء حكم المملكة البربرية لنوميديا، وبعدها كان تأثير الإمبراطورية الرومانية، ثمّ بعدها بفترة قدما لاحتلال القصري للمخربين الألمان، ثم أعادت مؤسسة صغيرة على حد حكم بيزنطي ضعيف في عهد الإمبراطورية البيزنطية؛ ثم تلتها الخلافة الإسلامية البربرية المحلية . Zirids, Hammadids, Almohads, Almoravids, Wahasids, Marinids إلى القرون الثالثة عشر، حكم الأتراك العثمانيون المنطقة أيضا.[1]

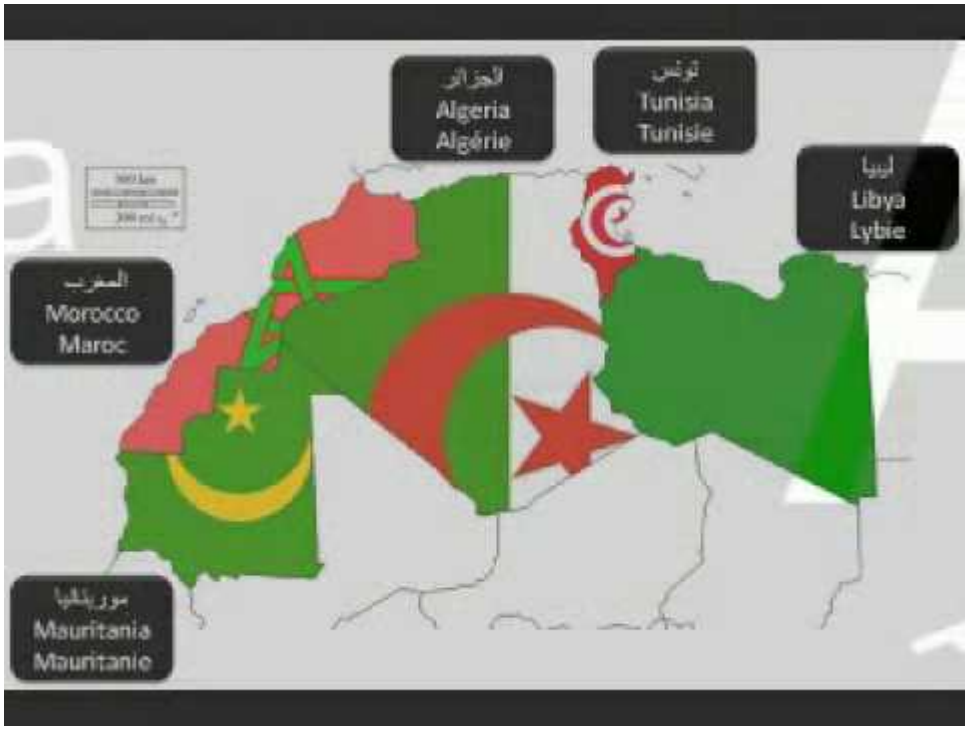

[1]. Aziz Enhaili and OumelKheirAdda ***« State and Islamism in the Maghreb*** », Middle East Review of International Affaires, Vol. No.1 (March, 2003), pp. 66-76.

http://dc426.4shared.com/doc/Lt6FwZqO/preview_html_6d4fe8c6.jpg

(الموقع في الأعلى خاص بالخريطة).

الفرع الأول: الواقع الجغرافي لدول المغرب العربي

إن جغرافية المغرب العربي مقسمة إلى منطقة مناخ البحر الأبيض المتوسط في الشمال، والصحاري القاحلة في الجنوب، وهناك اختلافات في المغرب من حيث الارتفاع والمطر، ودرجة الحرارة، وتراب الأرض التي تحوي تنوع نباتات وأشجار وغابات، بالإضافة إلى تعدد الحيوانات وتنوّعها وهذا راجع إلى تعدد مقومات المنطقة .[1] وصندوق العالمي للطبيعة(WWF) يميّز عدة ecoregions متمايزة ومتميّزة في المغرب العربي (أل Maghreb).

الفرع الثاني: المقومات الاقتصادية لدول المغرب العربي

فيما يخص قضية المقومات الاقتصادية في المغرب العربي، فان المبادلات التجارية لهذه البلدان محدودة جدا؛ وهنا يعكس ضعف تطبيق ليس فقط الاتفاقيات المصادق عليها بعد إحداث اتحاد المغرب العربي، بل أيضا الاتفاقيات الثنائية ويعود معظمها لعد عوامل منها ما هو مرتبط بضعف المشاكل السياسية؛ ومنها ما هو مرتبط بالمعوقات المهنية والمؤسساتية، ومنها ما هو مرتبط بضعف انخراط النّخب وفعاليات المجتمع المدني .[2]

وفيما يخص التبادل الحرّ فقد اقترب الدخول النهائي لمنطقة التبادل الحرّ الأوروبية المتوسطية حيّز التنفيذ؛ ويشكل ضعفا ايجابيا على الدول المغاربية للتعاون فيما بينها، فالشراكة الأوروبية المتوسطية التي انطلقت في برشلونة 1995 مبنيّة أيضا على أساس العلاقة الأفقية جنوب-جنوب؛ ويعمل الاتحاد الأوروبي على تمويل بعض المشاريع الإقليمية لدفع مسار هذه الشراكة الأفقية قدما مثل تمويله مشروع الطريق الساحلي المغرب-الجزائر-تونس، إضافة إلى توسع دول الاتحاد الأوروبي من 25 إلى أكثر من27 سيشكل خطرا في نفس الوقت على دول المغرب العربي إلى جميع المستويات، وإن

[1]. ***موسوعة الويكيبيديا،(المرجع السابق).*** وأنظر كذلك: ***المجلة الأمريكية لعلم الوراثة الإنساني***، (المرجع ***السابق***).

[2] .Maghreb Consulting and Training"***Mauritania Taxl'Alerta", «*** the 20Bfinacial Law:A Small Tax Revolution », 197, Boulevard Zerktouni Angle rue chella Casablanca, February2013.By sit: www.maghreb-consulting.com.pp. 1-5.

تعلق الأمر على صادراته أو الاستثمارات أو سوق الشغل(العمل)، أو سياحة، وهنا لابد لدول المنطقة من تعزيز التعاون فيما بينها لتخفيف من الآثار السلبية لهذا التوسع.[1]

ثم جاءت "**سياسة الجوار**" الجديدة لأوروبا لتعطي الانطباع أن المغرب العربي لازال يشكل منطقة تشهد تسابق جيو-اقتصادي بين أطراف دولية قوية وعلى دول المنطقة أن تستفيد من هذا التّسابق .

فرغم أهمية الجهود المبذولة؛ فان التّبادل التّجاري البيني لم يتجاوز بين ليبيا وتونس أكثر من 800 مليون دولار حسب آخر التصريحات الرسمية.[2]

إذا ما دققنا في منتجات البلدان المغاربية، عموما فأن كل منها ينتج ويصدر نفس ما ينتجه الشقيق على الأغلب، وهذه حالة تمثل عائقا في طريق التّنوع والتّكامل الاقتصادي لاسيما في ظل عدم تحقق الوحدة، كما تخلق نوع من التّنافس بينها في التّعامل مع السوق الخارجي، وتجعل معدلات التّنمية في هذه البلدان محدودة ومتقاربة.[3]

الفرع الثالث: المقومات الاجتماعية والثّقافية لدول المغرب العربي

إن التفاعل الثقافي والمجتمعي داخل مجتمعات المغرب العربي هو بمثابة المنهج والوعي والإدراك، والبحث في جوهر الأشياء وحقائقها، فقد تحوّلت من مجرد معارف وأفكار، ومن تجارب أساسها التّكرار بين الصواب والخطأ إلى ثقافة علمية جادة، يحكمها المنهج من خلال السعي إلى الإضافة والتّجديد والابتكار عبر حركة التّرجمة التي فتحت آفاق الذاكرة العربية كما قال **الدكتور بن حمادي عبد القادر** في هذا الصدد أنّه "على ما يدور في ذهن الآخر، وما تطرحه ذاكرته واجتهاداته؛ فأدرك عندئذ ذلك المشترك الثّقافي من خلال علاقات وأبعاد التّلاحم مع الآخر، فأصبحت ثقافة علمية؛ بهذا الطرح تحتمل الطرف الآخر وتقدّر دور الاجتهاد وتعظم الإضافة والمشاركة في كل

---

[1]. Pierre Antoine Landel "***l'exportation du:developpement territorial ver le Maghreb***", du transfert à la capitalisation des expériences Manu suit auteur, publié dans l'information géographique75, 4-2011, haschs o0666265, version1- 3feb 2012.pp. 39-57

[2]. KH.Sekkat,"***Regional Integration among the Maghreb Countries and Free Trade with the European Union journal of Economic integration***", 1996, pp. 421-452.

[3].د.إبراهيم أبو قاسم، (***المرجع السابق***).

ما تأخذه من قبيل التحديث والتّجديد، بهذا المعيار بدأت ثقافة التعددية والوحدة والمشاركة بين مختلف أفراد وجماعات المجتمع المغاربي .[1]

والحديث الذي يدور حاليا في المغرب العربي يعبر حول فقدان الاعتبارات الثقافية القوية التي كانت فيما سبق، ويبرز أمامنا جليا التّلاحم الثقافي الكامل بين مختلف أجزاءه، وهذا مكتسب من الإرث التاريخي الطويل والبناء الديني المتراكم والمشترك الأنثروبولوجي اليوم، وهي تشكل عمق المغرب العربي الحضاري والثقافي والإنساني .[2]

المطلب الثاني: الأهمية الجيوبوليتيكية للإقليم المغاربي

تعتبر منطقة المغرب العربي إحدى المساحات الدولية الأساسية التي يجري عليها اختبار الرهانات الإستراتيجية العالمية في هذا الزمن (القرن الحادي والعشرين) بسبب موقعها الجو - استراتيجي الهام؛ فكيف تتعامل دول المغرب العربي مع تحديات هذا الموقع؟ وكيف تتعاط مع التكتلات الجهوية والإقليمية والقارية في مختلف المجالات؟ وهل ستبقى الدول المغاربية ضحية مخططات ومشاريع الدول الكبرى؟ وهل تستطيع دول الاتحاد المغاربي في المستقبل القريب أن تتخطى مشاكلها وتتجاوز النظرات الضيقة وترسم لنفسها إستراتيجية تتماشى مع روح التكتلات الإقليمية لتحمي نفسها من رهانات العولمة المتوحشة؟ وهل من مستقبل للاتحاد المغاربي بعد كل هذا التأجيل؟

إن المنطقة المغاربية قد شهدت "وحدة الشمال الأفريقي" من المغرب الأقصى إلى ليبيا ما بين العام 238 ق.م والعام 148 ق.م، ولتأكيد وحدة هذه المنطقة وشعوبها أعيدت الوحدة مرة أخرى بعد الفتح الإسلامي، أي في عهد الموحدين من سنة 1124 إلى سنة 1269 حيث عرفت البلدان المغاربية تحت حكمهم مرحلة حضارية من النواحي السياسية والثقافية والعالمية، فضلا عن تأثرها الكبير وارتباطها المستمر وعلى الدوام بالحضارة العربية الإسلامية .[3] وبعد هذه المرحلة أتى عهد الحفصيين، تمّ سيطر الحكم العثماني على البلاد من العام 1553 حتّى القرن 19، ولم يخرج عن سيطرتهم غير المغرب

---

[1]. د.المنصّف ونّاس"***أهمية المعطى الثقافي في ديناميكية بناء المغرب العربي***"(ورقة بحثية قدمت في السلسلة السادسة: البحث العلمي في العلوم الإنسانية في البلاد العربية رقم14"أعمال المؤتمر الحادي والعشرين لمنتدى الفكر المعاصر حول: "تكلفة اللاّمغرب"، منشورات التميمي للبحث العلمي و المعلومات، مؤسسة كوزال أوينارو، جانفي2008)، ص ص. 168-167.

[2]. L.Fontagné-N-Péridi, le,"***le renouveau de l'insertion des pays du Maghreb dans les échanges mondiaux, Annales Marocaines d'Economies***", 1996, pp. 87-116.

[3]. .المجلة الأمريكية لعلم الوراثة الإنساني، (***المرجع السابق***).

الأقصى الذي لم يخضع لحكمهم، وعندما حل الاستعمار الفرنسي إثر سقوط حكم العثمانيين؛ وبدأ يوسع نفوذه من بلد إلى آخر، انطلاقا من الجزائر في عام 1830م حيث شهدت منطقة الشمال المغاربي-الأفريقي مرحلة جدية من التّفكك والانقسام، وساعد عليها وجود أنظمة ضعيفة متهالكة ووصل الأمر إلى حد اعتبار الجزائر قطعة من فرنسا وولاية من ولاياتها الداخلية، واعتبار البلدان العربية الأخرى محميات فرنسية، باستثناء ليبيا(الايطالية)، وشمال المغرب الاسباني(الأسبان).[1]

لتأتي مرحلة النّضال والعمل الموحّد من أجل الظفر بالاستقلال الوطني لكل شعوب المنطقة المغاربية؛ وبالفعل وبفضل العمل الثوري الوطني لدول المغرب العربي وتكتلها فيما بينها تحقق ما كان يعد مستحيلا أو يستحيل تحقيقه في ظل استعمار الإمبراطورية العسكرية الفرنسية العظمى، وقهرت فرنسا واستقلت الدول المغاربية الواحدة تلو الأخرى بفضل تفعيل عامل الوحدة بينهم.

المغرب العربي يعد بحسب تقديرات **2010** بين1 % من سكان العالم، كما أن هناك تأثيرات أخرى مختلفة بارزة في كافة أنحاء المغرب العربي، بخاصة في البلدان الساحلية moriscos الشمالية كالمهاجرين والأوروبيين خاصة في القرون الوسطى، وأبرزهم كانوا (الاسبانيون الأصليون) Nuladies. وكان معقل الجاليات اليهودية الهامة دعتMaghreb.[2]

كذلك انضم الأفريقيون جنوب الصحراء الكبرى إلى مزيج السكان المغاربة عبر تجارة الصحراء؛ عبر حافة الصحراء الجنوبية للمغرب عن طريق التّجار؛ والعبيد ذهبوا إلى المغرب من منطقة الساحل، Haratine وكانت جاليات صغيرة من السكان السود دعوا **السكان السود** Pied noirs الذين سكنوا الصحاري أثناء فترتها، وبعد ذلك هاجرت شمالا في الجزائر، حيث هاجروا واستقروا تحت القاعدة الاستعمارية فيها، إلى جانب أقلية أوروبية فرنسية في أواخر القرن التاسع عشر، وعلى أية حال تركت الجزائر بعد استقلالها من فرنسا .

المطلب الثالث: إسقاط المقاربات النظرية على الإقليم المغاربي

الفرع الأول: تطبيق نظريات التّكامل والاندماج في الإقليم المغاربي

1) النظرية الدستورية: وتعد هذه النظرية كجزء من نظرية التّكامل والاندماج وهي نظرية قانونية وسياسية محظى، ولذلك نجد المختصين بالقانون الدستوري والقانون الدولي العام مهتمين بدراسة هذه

---

[1]. ***موسوعة الويكيبيديا،(المرجع السابق).***

[2]. Peterson Institute for International Economic"***Maghreb Regional and Global Integration : A dream to be Fulfilled***", carry chy de Hufbauer and claire Brunel, editions.October2008.pp. 1-3.in sit :**www.petersoninstitute.org**.

النظرية أكثر من غيرهم وتهتم بطرق تكوين الدول وكشكل من أشكال الدول؛ وبالتالي الأسس القانونية والسياسية لهذه النظرية لم تتغيّر كثيرا عما كانت عليه منذ سنة أو أكثر .

وتبدأ المدرسة الدستورية بالتركيز على ضرورة بناء الوحدة والاندماج بين وحدات سياسية مستقلة انطلاقا من الجانب السياسي الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بتوفر عامل الإرادة السياسية لدى هذه الوحدات السياسية .تؤكد النظرية أو المدرسة الدستورية على أن المتغير السياسي والإرادة السياسية لا يمكن أن تتوفر إذا لم يكن هناك تجانس وتشابه في الميدان الاقتصادي والاجتماعي بين الوحدات السياسية(الدول) التي تريد الدخول في عملية التوحيد .[1]

وعليه فالمنهج الدستوري للاندماج والتوحيد ينطبق بصفة رئيسية على المجتمعات المتجانسة وعلى فرضية أساسية وهي أن توفر الإرادة السياسية لدى النحب والقيادات السياسية الحاكمة، ويعتبر المحدد الرئيسي للوحدة سواء كانت فيدرالية أم كونفيدرالية ؛ وما يترتب عن ذلك القبول بمبدأ التنازل عن السلطة وبمبدأ المشاركة في السلطة بين هذه القيادات .[2] ولدراسة اتحاد المغرب العربي لابد من معرفة المنهج الكونفدرالي التّي تدين به دوله، ويفترض المنهج الكونفدرالي ضرورة تنازل الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها وصلاحيتها لأجهزة الاتحاد الجديدة؛ وكذا الدخول في مثل هذه الاتحادات يفرض توفر عامل العقلانية لدى السلطات الحاكمة بين هذه الدول التي تلجأ إلى هذا التّكتل أو التّكامل.

- **الاتجاه الكونفيدرالي**: والكونفدرالية عي عبارة عن اتفاق بين دوليتين أو أكثر بهدف تكوين مؤسسات وأجهزة مشتركة في مجالات يتم تحديدها بناء على هذا الاتفاق بحيث تنازل الدول الأعضاء لهذه الأجهزة عن جزء من سيادتها بالقدر الذي يسمح لها بممارسة مهامها.

فالكونفدرالية قد تكون وسيلة لتنسيق الشؤون الخارجية والأمنية لمجموعة من الدول ذات المصالح الإستراتيجية المتجانسة. فإذا كانت كونفدرالية التكامل والاندماج بين مجموع الدول؛ فالاتحاد الكونفدرالي الذي ينشا بين دوليتين أو أكثر يمكن الدول الأعضاء من الاحتفاظ بسيادتها المطلقة في الشؤون الداخلية والخارجية، وبالتالي هو لا يؤدي إلى قيام كيان سياسي وقانوني واقتصادي جديد مغاير عن ما كانت عليه الدول .

أما العلاقة بين أية دولة من دول الاتحاد الكونفدرالي ودولة أخرى خارجة عن هذا الاتحاد فتحكمها مبادئ وقوانين كقواعد القانون الدولي العام، ولا علاقة لها بمعاهدة الاتحاد الكونفدرالي .

---

[1]. E.B .Haas,"*the uniting of Europe: political, social and economic* forces, 1950-57", (***Idem***).

[2].د.حسينبوقارة ،(***المرجع السابق***).

أما فيما يخص المؤسسات والأجهزة التي تفرزها ظاهرة الاندماج على الشكل الكونفدرالي فإنّها مؤسسة مشتركة بين الدول الأعضاء فقط دون اشتراك غيرهم من الدول التي هي في علاقتها مع أحد الدول الأعضاء في الاتحاد الكونفدرالي؛ وهي مؤسسات فوق الدول وصلاحياتها واختصاصاتها محددة من طرف معاهدة إنشاء الاتحاد الكونفدرالي، وهذه الأجهزة الكونفدرالية تنشا في المجالات والميادين التي تتجانس فيها مصالح الدول الأعضاء، وهنا يكون التّنازل من سيادة الدول الأعضاء في بعض صلاحياتها لهذه الأجهزة الكونفدرالية، ويكون تمثيل الدول الأعضاء فيها بالتساوي داخل هذه الأجهزة التّكاملية .

ويكون الاتحاد الكونفدرالي كمرحلة أولية وسابقة تماما لمرحلة الاتحاد الفيدرالي، على التّنسيق بين سياسيات الدول الأعضاء في كافة المجالات وتمهيد الأرضية نحو بناء تكامل أكثر صلابة؛ ويعد هذا عبارة عن محاولة لتنسيق وتنظيم سياسيات الدول الأعضاء في مجالات معينة، خاصة منها المجال الأمني المطلوب بحدة في القوت الراهن .

وكخلاصة القول بأنّ الاتحادات الكونفدرالية **كاتحاد المغرب العربي** مثلا يمثّل شكل من أشكال التّكامل الإقليمي وحتى الدولي؛ تعتمد أساسا على توفر عاملي الإرادة وعقلانية السلطة، ولا تؤدي الكونفدرالية إلى تكوين شخص دولي جديد، بل تبقى على سيادة واستقلال الدول الأعضاء في مختلف الميادين، كما يمكن لهذه الاتحادات الارتقاء إلى درجة التّوجه الفيدرالي .

2. النظرية الوظيفية الجديدة:

ظهرت أفكار جديدة ضمن الوظيفية تحدد في بعض التّصورات النظرية تحت مسمى المدرسة الوظيفية الجديدة، أو ما بعد الوظيفية التقليدية بزعامة " كارل دويتش"Karl Deutsch والمفكر الوظيفي E.Hass وكذا Etzioni؛[1] وأهم ركيزة تقوم عليها هذه النظرية الجديدة هي اعتمادها على مفهوم التّكامل الجهوي أو الإقليمي، وكذا ضرورة وجود تجانس اقتصادي واجتماعي بين الدول التي ستدخل في العملية التكاملية فيما بينها **كاتحاد المغرب العربي**، فجل الدول متساوية من عدة نواحي

[1].R.J.Harrison, (***Ibid***), pp. 75-95.

اقتصادية وسياسية واجتماعية، وحتى ثقافة مصيرية واحدة، ويشكل العامل الأكثر أهمية بالنسبة للتكامل الجهوي في هذه المنطقة.[1]

وفي هذا الإطار يرى كل من **Etzioni،E.Hass،Deutsc** أن عامل الانتشار هو الوصول إلى مرحل الإقلاع **Take off**؛ وهي النّقطة التي يصل فيها مسار التكامل إلى تحقيق الشروط الضرورية التي تسمح له بالمواصلة دون التدخل من البيئة الخارجية؛ وهي النقطة التي تتفق عليها النخب الرئيسية على أساس أن الأهداف التكاملية تأتي فوق كل اعتبار.

الفرع الثاني: نظرية النظم(النظام الإقليمي):

تعتبر نظرية النّظم من أهم التطورات التي نشأت في إطار المدرسة السلوكية في منتصف الخمسينيات، فنظرية النظم أو التحليل النظمي كثيرا ما كان يسمح بتخطي الفاصل أو الهوة بين المستوى الوطني الضيق والمحدود بحدود دولة معينة إلى جانب المستوى الإقليمي كتصور أوسع من المجال الوطني، ويضم مختلف الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد أو كيان إقليمي واحد؛ والجانب الدولي الذي يختزل كل الوحدات السياسية بما فيها الفواعل تحت الدولة، وفوق الدولة في إطار دولي أوحد يحدد مختلف المجالات التي ينتمي إليها ويحددها وفقا للسياسة الدولية المعمول بها.

وقدم "**شارلز ماكلاند**" وهو من أبرز كتّاب نظرية النّظم تعريفا بسيطا للنظام إذ اعتبره بنية لها عناصر مرتبطة ومتفاعلة مع بعضها البعض؛ ولها حدود محدودة تفصلها عن بيئتها أو محيطها .

كما أن النّظام يعد أداة تحليلية تقدم منظورا معيّنا لدراسة السلوكية البشرية على كافة المستويات، كما يمكن تعريف النّظام كذلك بأنه" شبكة تفاعلات بين وحدتين أو أكثر تتسم بنوع من التّكرار والحدة، وتميّزها بالتالي عن التفاعلات التي تقوم بها إحدى هذه الوحدات (الأطراف أو بعضها أو كلها مع وحدات أطراف أخرى في محيط النظام) .[2]

ويستعمل مفهوم النّظام عدة مجالات والتّي هي:

1) **المفهوم الجغرافي**: نظام دولي، نظام إقليمي، نظام شبه دولي.
2) **المفهوم النوعي**: نظام سياسي، نظام اقتصادي، نظام اجتماعي وكلها نظم متفرعة عن النظام الوطني.

---

[1].د.حسين بوقارة، (***المرجع السابق***).

[2]. د.ناصيف يوسف حتّي" ***النظرية في العلاقات الدولية***"(بيروت: دار الكتاب العربي، ط.1، 1985)،ص ص. 46-58.

3) **المفهوم الوظيفي**: نظام أمني كنظام الدفاع الغربي، ونظام تعاوني كمجموعة الدول العشر، نظام نزاعي كنظام النزاع في الصحراء الغربية بين الجزائر والمغرب، ونظام اقتصادي كنظام النفط الدولي.

ومن بين المستويات الثلاث يتّم تفحّص النّظام الإقليمي لضرورة ارتباطه بمجال الدراسة، والمتعلقة أساسا بإقليم المغرب العربي، لدى يمكن القول أنّ النّظام الإقليمي أو النّظام الدولي التابع Subordinate نشأ مع مرحلة الستينيات إلى السبعينيات؛ وتعود أصول الفكرة إلى مصدرين أساسيين من أدبيات العلاقات الدولية:

أولهما: الإقليمية: وهي مدرسة نشأت بمواجهة العالمية التي دعت إلى بناء نظام دولي جديد يحفظ السلم والأمن والاستقرار . كما اعتبر دعاة أو أنصار الإقليمية أن بناء التّجمعات الإقليمية هي الوسيلة الأفضل والأكثر عملية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين؛ وكان من أبرز دعاة هذا الاتجاه هو رئيس وزراء بريطانيا "**وانستون تشرشال**" واضع مقولة الستار الحديدي في أواخر الحرب العالمية الثانية .

ثانيهما: يعود إلى مفهوم النّظام الإقليمي؛ إلى دراسات التّكامل في كافة فروعها وبشكل رسمي التكامل الاقتصادي وتعود إلى المدرسة الوظيفية الجديدة، ونركز عليها كثيرا في هذا الصدد، لأنّها خدمت بكثرة التّكاملات الجهوية والإقليمية .

إضافة إلى وجود مستجدات دولية ساهمت في تركيز مثل هذا النّوع من الأنظمة التكاملية؛ وفي هذا السياق يقدم "**أوران يونغ**" نموذج الانقطاع في النّظام الدولي، والذي يفسر المعطيات العملية لقيام النّظم الإقليمية . وهذا الوضع شجع التّكتلات الإقليمية في مختلف المجالات وزيادة تناميها دوليا، وأدت إلى إحياء قوى إقليمية كبرى، وازدياد عدد الدول المستقلة بشكل كبير خاصة في أفريقيا وأسيا، إلى جانب إزدياد مستوى الوعي السياسي الذي قد يتخطّى حدود الدولة إلى حدودها الإقليمية.[1] واعتبر " **لويسيكانتوري**"و"**ستيفن سبيغل**"وغيرهم كثير أن هناك ستة أسباب أساسية لاعتماد مفهوم النّظام الإقليمي أو كما اصطلح عليه "**بالنّظام الدولي الفرعي**" كأداة تحليل في السياسة الدولية وهي:

1) يساهم في تعميق دراسة العلاقات الدولية بفهمه مستوى تحليل متوسطي يجمع ما بين المستوى الدولي و مستوى الوحدات .

[1].د.ناصيف يوسف حتّي، (***المرجع السابق***).

2) يساعد في تصحيح رؤى بعض الباحثين والدارسين الذين يتعاملون مع القضايا ومختلف الأحداث بمنظور دولي على اعتبار أن الوقت الراهن يراهن على أزمات من منطلقات ونتاج عوامل إقليمية أو ما دون ذلك.
3) يساعد في قيام دراسات وبحوث مقارنة لسياسة الدولة على المستويين الإقليمي والدولي.
4) يساعد على اختزال المقارنة بين منطقتين مختلفتين لأجل معرفة سمات التّمايز والتشابه بينهما من حيث الزمان والمكان.
5) يساعد في دراسة التفاعل بين المستويات المختلفة في النّظام الدولي والنّظام الإقليمي ... .

وقد قدم مجموعة من الباحثين المختصين في تقديم تعريفات متعددة للنظام الإقليمي، ولقد استعمل كل منهم تسميات مختلفة لهذا النظام منها: النظام الفرعي أو النظام الإقليمي الفرعي أو النظام الدولي الجزئي أو النظام الدولي الفرعي، أو نظام الدولي الفرعي .

واعتبر كل من "**لويس كانتوري** و**ستيفن سبيغل**"أنهما قدما أدق تعريف للنظام الإقليمي، واعتبروه يتكون من دولة أو دولتين أو أكثر متقاربة ومتفاعلة مع بعضها البعض؛ وعندها روابط أثنية ولغوية وثقافية اجتماعية وتاريخية مشتركة. ويساهم في زيادة شعورها بهويتها الإقليمية حيث قسما هذين الباحثين النّظام الإقليمي إلى ثلاث أجزاء، وهي منطقة القلب، ومنطقة الهامش، ومنطقة التغلغل؛ فإما نظام القلب وهم الدول التي تشكل المحور المركزي للسياسة الدولية للمنطقة (منطقة المغرب العربي مثلا)، ونظام الهامش فتضم الدول البعيدة عن ((القلب)) النظام بدرجة معينة نتيجة عوامل اجتماعية، وسياسية، أو اقتصادية، أو تنظيمية، ولكن مع ذلك تقوم بدور معين في سياسة النّظام الإقليمي .

كما أعد الكاتب " **وليام تومبسون**" عدة عناصر تدخل في اعتبار النّظام الإقليمي والتي تشكل صفاته فوجد هناك (واحد وعشرين صفة)، وبالتالي يدل ذلك على وجود عدة مدارس في تعريف المنطقة أو الإقليم ويبرز بينها ثلاث اتجاهات رئيسية وهي:

1) اتجاه يركز على اعتبارات التّقارب الجغرافي.
2) اتجاه يركز على وجود عناصر التماسك الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي بين الدول.
3) اتجاه يركز على عنصر التّفاعل، ويعتبر هذا الاتجاه أن النّظام الإقليمي يقوم على وجود تفاعلات سياسية، واقتصادية واجتماعية وحتى ثقافية بين الدول في أنظمة إقليمية مختلفة،

وذلك حسب المعايير التي استعملها الكاتب، وبناء على ما سبق اعتبر " **تومبسون**" أن هناك أربع شروط ضرورية وكافية لتحديد النظام الإقليمي وهي:

1) وجود تقارب جغرافي بين الوحدات بشكل عام .
2) اعتبار المراقب الخارجي أو الداخلي للنظام كمنطقة متميّزة عن غيرها أو كمسرح عمليات.[1]

وما يمكن استخلاصه من هذا الفصل هو أن الدبلوماسية الأمنية هي تكييف الاختلافات من خلال المفاوضات. أما فيما يخص قضية الفرق بين الدبلوماسية الحديثة والدبلوماسية الأمنية هو أن الدبلوماسية الحديثة هي أداة وأسلوب تسيير وتنظيم العلاقات الدولية لأشخاص المجتمع الدولي لدى بعضهم البعض، في حين الدبلوماسية الأمنية هي دراسة نوعية العلاقة التي تربط بين الدبلوماسية والأمن واستثباته في مختلف المستويات كالأمن الوطني، والأمن الإقليمي.

الدبلوماسية الحديثة تمرّ بمرحلتين أساسيتين هما مرحلة الدبلوماسية التّقليدية التي تبدأ من عصر النّهضة إلى مرحلة الحرب العالمية الأولى، وتميّز بدبلوماسية دائمة وثنائية وذات طابع سري مبني على التحالفات العسكرية في معظمها، ومرحلة الدبلوماسية المعاصرة التي تبدأ من الحرب العالمية الأولى إلى المرحلة الحالية 2012، وتسمى بالدبلوماسية المكشوفة أو علنية.

الدبلوماسية المعاصرة تجرى في وسط دولي متعدد الأنظمة ذات بعد سياسي واقتصادي مما دفع بالعلاقات الدولية نحو مزيد من الاستقطاب وتعقد حالة السياسية الدولية.

ويمكن تعريف الدبلوماسية الأمنية حسب هذا المنطلق (الرأي الشخصي): على أنّها تعني بتحقيق الأمان والبقاء والذي بدوره يقلل من حذة التّناقض ويؤسس للتّوافق بين الدول، ويكون ذلك فقط عند استخدام وسيلة الدبلوماسية وربطها بالأداء العسكري لأجل الرّدع فقط، وهنا تكمن علاقة الدبلوماسية بالأمن ويكون جوهر معنى الدبلوماسية الوقائية والدبلوماسية الأمنية، ومن مبادئها أنّها تعمل كوسيلة لربط مؤسستين او جهازين حكوميين للدولة ؛ السياسة الخارجية والعسكر لأجل احتواء موقف معادي من دولة أو أي فاعل آخر يؤثر على سيادة أي دولة، ويتخذ من النهج الوقائي الأمني كصورة عامة لاحتواء نشوب أي توتر كان نوعه.

جدول يبيّن ملخص العناصر الأساسية في الفصل:

[1].د.ناصيف يوسف حتّي،(***المرجع السابق***).

الدبلوماسية الأمنية الجزائرية	المبادئ التّي تقوم عليها	الفواعل المؤثرة عليها
▪ توجه جيوسياسي جديد يضمن معه التّزاوج بين الوظيفة السياسية والعسكرية تحت وظيفة واحدة أمنية مشتركة تدعم أصول التّنمية والفعالية والرّشادة والقابلية....	▪ التّأكيد على احترام الثوابت الوطنية . ▪ تفعيل دور الشباب المساهم في العمل المصيري للبلد. ▪ تنافي الحرب في العلاقات الإقليمية والدولية واستبدالها بقيم الرّدع والتّهديد. ▪ أخذ الحيطة و الحذر من مبدأ حقّ الحرية و واجب الصدق مع مختلف الفواعل الإقليمية والدولية التي تكون بداخل الدول أو خارجها. ▪ المرونة والشفافية في قضية المواقف المصيرية للبلد خارج المحيط . ▪ تفعيل البيروقراطية الايجابية وتنمية مسار التّعاون العسكري- السياسي؛ كما تّم تفعيله مع المجال السياسي- الاقتصادي والذي حقق انجازات تذكر... .	▪ الاتّفاقيات الدولية المبرمة ... ▪ القيود الخارجية في مختلف المجالات؛ ألزمتها هذه الاتفاقيات المبرمة. ▪ المعاهدات والبروتوكولات التّي أبرمتها الجزائر مع نظيراتها من الدول والمنظمات الدولية التّي تتيحها، أسهمت في تنمية فكر التّدخل في السياسات الوطنية وجعلها تطبق ما تراه المجموعة الدولية مناسبا ... .

الفصل الثاني:

دور الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في حراك الإقليم المغاربي

تمهيد

يعد الإقليم المغاربي الحيّز الجغرافي الذي تنتمي إليه الجزائر. ولقد واجه هذا الإقليم مؤخرا توترات عديدة، ترجع في معظمها إلى التّحديات التي واكبت القرن الواحد والعشرين، والتّي انعكست بعديد المفرزات عقدت من أوضاع تعامل دول المغرب العربي مع بعضها البعض، ما أجبر هذه الدول للدخول في واقع حراك الإقليم المغاربي؛ الذي فرض على الجزائر الأخذ بقيم الدبلوماسية الأمنية بما يوافق ثوابت السياسة الخارجية من جهة، وتبني إستراتيجية محددة في تحركاتها اتجاه الإقليم من جهة مغايرة.

المبحث الأول: تحديات القرن الواحد والعشرين وواقع إقليم المغرب العربي

يمثل الإقليم المغاربي أحد أهم المناطق الجيو– إستراتيجية تلك التي تجري فيها فواعل هذا النظام بكل أهدافها، كتحديات رئيسية ضاغطة إلى جانب عوامل داخلية متعلقة بدول المنطقة ، بكيفية أو بأخرى لأجل تحقيق مصالحها. وكانت أهم مؤشراتها في ذلك نشر الديمقراطية، الحرية، وحقوق الإنسان، والدخول في مشاريع اقتصادية مع دول المنطقة، وكذا عسكرية من أجل وضع حلول ميدانية لمسألة الإرهاب المغاربي،[1] والهجرة السرية والمتاجرة بالمخدرات واختطاف الرهائن ...إلخ.[2]

كما ظهرت مستجدات جديدة؛ خصت المنطقة بانتفاضة شعبية كبيرة ضد الأنظمة في الإقليم المغاربي، فيما أصطلح عليها " **بحراك الإقليمي المغاربي**"ومسميات أخرى كالربيع العربي أو مواجهة الثورات العربية، أو الحراك المدني ... إلخ.

المطلب الأول: تحديات القرن الواحد والعشرين على إقليم المغرب العربي

إن التّحديات والاتجاهات الوحدوية بالمغرب العربي في فترة القرن الواحد والعشرين لا زالت تؤثر في مسارات عمل الوحدة المغاربية، ولم تترجم شيئا ذا أهمية من توصيات مؤتمر طنجة وتخلت عن ذلك بعد شهور قليلة وكان للمشاكل الحدودية البينية أثرها في إبراز المشاكل السياسية الوطنية، القطرية وخوفها من فقدان استقلاليتها في ظل العمل الوحدوي،[3] وفي الجانب المقابل الاتجاه الشعبي في عموم المغرب العربي قد فقد فاعليته التأثيرية على القرار الرسمي، وهمش دوره على الصعيد الوطني والمغاربي، وكان ذلك أحد الأخطاء الكبرى، إذ أن المشاركة الجماهيرية الحرة ،[4] من خلال أحزابها و منظماتها المهنية ضمانة أكيدة للعمل الوحدوي الذي دعت له وعملت من أجله وآمنت به فكرة و تطبيقا، ومنذ منتصف الستينيات بدأت مرحلة

---

1. مالك عوني "***مواجهة اللايقين: محددات التفاعل والتأثير بين الثورات العربية والنظام الدولي***" مجلة السياسة الدولية (العدد 190)، أكتوبر 2012، ص ص. 1-3، تم تصفح الموقع عبر الأنترنت يوم: 11-11-2013. على الساعة: 16:41.

2 . Santucci J.C "***vers le grand Maghreb***", problèmes politiques et sociaux N0 spécial, NO 626, 16 fév. 1990.

[3]. أ.د. محمد علي داهش "***في الحركات الوطنية و الإتجاهات الوحدوية في المغرب العربي***" (دمشق : مطبعة إتحاد الكتاب العرب، 2004) ، ص ص . 172 - 203 .

[4] . أنظر ألان جوكس "***الوضع الجديد للتحالفات الإستراتيجية الأمريكية***" ، دفاتر الدراسات الإستراتيجية ، (عدد20) ، ربيع 1997.

جديدة في العمل الوحدوي المغاربي ، حيث بدأت الأوضاع الاقتصادية لأقطار المغرب العربي تدفع لضرورة العمل بهذا الاتجاه الوحدوي، وكان ظهور اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي عام 1964 من القرن الماضي ،الأولوية في بدأ الاتجاه السياسي الرسمي في المغرب العربي يتعامل مع الواقع بروية وعقلانية لإيجاد أرضية مشتركة تخدم التقارب والتعاون عن طريق التكامل والاندماج في هذا القرن.

إن أهمية التحولات الجوهرية التي مست لبّ العلاقات الدولية عقب تفكك المعسكر الاشتراكي في ديسمبر 1991، أفرزت أوضاعا سياسية واقتصادية، وحضارية وثقافية بالغة الخطورة، وقد كان إدراك الدول في كثير من المناطق الجغرافية لهذه الحقيقة بمثابة الدافع الأساسي لتكوين تكتلات تؤمن لأعضائها وسائل وقدرات لمواجهة تحديات الوضع الدولي الجديد، وفي هذا الصدد تشير جل الدراسات المتخصصة استشراف صور مستقبل العالم،[1] إلى أن الكيانات السياسية والاقتصادية والحضرية الصغيرة والمتوسطة معرضة لعملية الاندثار أو الابتلاع من طرف الكيانات الكبرى والأقوى، وعليه يمكن التأكيد منذ البداية على أن الدول المغاربية تبقى لفترة طويلة في منأى عن هذه التّحديات التي أفرزها الوضع الدولي لما يعتبرونه ـــ ما بعد الحرب الباردة ـــ فالانعكاسات السلبية لمنطق لا تكامل ولا مغرب عربي، بدأت في المدة الأخيرة تتعاظم، وترهق كاهل المواطن المغاربي، وهو ما قد يرغم القيادات السياسية في المغرب العربي على إعادة النظر في أولوياتها، وفي إدراكها لمسار التكامل والاندماج في المنطقة. إلى جانب ارتباط تحديات إقليم المغرب العربي بنص معاهدة إنشاء الإتحاد المغاربي والتي تخص التّجمع الإقليمي الذي يشمل خمسة دول عربية من شمال إفريقيا، والتي تسمى بدول المغرب العربي وهي (تونس، ليبيا ، الجزائر، المغرب، موريتانيا) ،[2] والتي اجتمعت لدراسة سبل التعاون والتشارك ومواجهة التحديات التي سنفصل فيها، فيما بعد، ويتم الإتحاد المشترك بينهم لعدة إنجازات في مجالات الأمن والاقتصاد، السياسة الخارجية التي حددتها بنود معاهدة التأسيس (**1989**)، وتبيّن الأهمية الكبيرة التي حضت بها هذه المجالات بسبب أنّ النجاح في صياغة سياسات مشتركة في هذه الميادين، يشكل مفتاح نقل الفكرة المغاربية من طور المشروع إلى واقع يعيشه الناس ويمارسونه، ويتقاسمون فوائده ، لكنه يظهر أن العملية جمّدت في هذه الفترة من القرن الحادي

[1] . د. حسين بوقارة " ***إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي***" ، (الجزائر: دار هومه،2010) ، ص ص. 28-90.

[2]. أ. د. محمد علي داهش ، (***مرجع سابق***)،ص.213.

والعشرين لعدة أسباب تتعلق جلها بطبيعة التّحديات التي تواجه تقدم المشروع المغاربي المتكامل.[1] ويمكن تقسيم هذه التحديات إلى فرعين رئيسين هما:

الفرع الأول: التحديات الداخلية لدول المغرب العربي: وتنقسم إلى ما يلي:

1. **ضعف الأمن المغاربي المشترك**: وهذا راجع إلى إشكالية العلاقات الأمنية البينية التي ظلت متأثرة إلى حد بعيد بمتغيرين أساسين؛ فيما تعلق بقضية الحدود الموروثة عن الاستعمار، وفيما يخص مفعول الحرب الباردة بين الجزائر والمغرب لاسيما على صعيد الحدود المغربية - الجزائرية.
وهو ما شكل مصدر مواجهة عسكرية بداية من عقد الستينيات، وخصوصا في سنة 1963 إلى 2012.[2]
2. **ملف الصحراء الغربية** : شكل أحد المفاتيح المركزية في تفسير تعثر الفكرة الاندماجية المغاربية كتّحدي جوهري فيها.
3. **شبكة الإرهاب و توسيع دائرة العنف** : تزامن هذا المعطى مع تيارات جيو– إستراتيجية جديدة في الضفة الشمالية والغربية للمتوسط ، كما يعلق الأمر بتزايد نسبة الهجرة (إفريقيا) ، وتصاعد موجات العنف والتطرف.
4. **زيادة موجات من التسلّح**: والتي كلفت ميزانيتها أرقام ضخمة فاقت التصورات،خاصة في السنوات الأخيرة تزايد إيقاع التزويد بالسلع والسعي إلى تحديث المؤسسة العسكرية والبشرية واللوجيستية ؛ كما تظهر أرقام متداولة على صعيد مراكز الدراسات وبيوت الخبرة الدولية ذات الصلة حيث أن نصيب كل من الجزائر والمغرب وليبيا كان وافرا ، وعن معدل قيمة الصفقات المبرمة مع روسيا بدرجة أخص ، وبدرجات متفاوتة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وجنوب إفريقيا والصين تتجاوز 5% من الناتج الوطني الخام (Pib) ، فمثلا الصفقة التي تمت ربيع 2006 مع روسيا في أعقاب زيارة رئيسها للجزائر كلفت خزينة هذه الأخيرة 7,5مليار دولار أمريكي ، ويتوقع أن ترتفع مستقبلا لتصل عتبة 15 مليار دولار أمريكي وهو رقم ضخم في ميزان التوازنات المالية الجزائرية وإسقاطاتها الاقتصادية والاجتماعية ، كما

---

[1]. د. عبد النور بن عنتر "***الإستراتجيات المغاربية حيال أزمة مالي***"، مركز الجزيرة للدراسات، (ورقة بحثية قدمت في ندوة :" المغرب العربي و التحولات الراهنة"، الدوحة، 17 – 18 فيفري – 2013)، ص. 1-8 .

[2]. د. أمحمد مالكي "***الإتحاد المغاربي ورهانات التكتلات الإقليمية***"، مركز الجزيرة للدراسات، (ورقة بحثية قدمت في ندوة :" ***المغرب العربي و التحولات الإقليمية الراهنة***"، الدوحة،17 – 18 فيفري 2013)،ص ص، 1-9.

أنّ " **معهد إستكهولم لبحوث السلام**" صنّف الجزائر على رأس الدول الإفريقية من حيث الإنفاق العسكري، والمغرب كذلك يتّبع المنحنى نفسه، وهذا ما يمثل كأكبر التحديات التي تواجه الإقليم المغاربي ... .[1]

5. **إقتصاد مغاربي غير منتج** : يمكن القول من زاوية التأسيس*أن الاتحاد المغاربي تمكن من إقامة بنية مؤسسية كافية لتنظيم عمله المشترك وتأثيره والدفع به نحو التطور والعمل والإنتاج ، غير أن توقفهم مع حلول 1994 أصاب هياكله بالضعف والجمود، وأفضل دليل يلاحظ من خلال واقع المبادلات البيّنية المغاربية من مرحلة التأسيس إلى وقتنا الراهن أي حين تتجاوز المبادلات العمودية إتجاه دول الإتحاد الأوروبي في مجملها خمسين في المئة (50%) على صعيد الصادرات والواردات، وتصل لدى بعض الأقطار المغاربية إلى أكثر من سبعين في المئة (70%) على مستوى وارداتها مثل تونس أو تقترب منها بالنسبة لصادرات المغرب وإذا ما حاولنا مقارنتها بالعلاقات البينية بين دولة مغاربية و باقي الأقطار الأخرى فعلاقة المغرب مع البلدان المغاربية الأربع وصلت في عام 2007 إلى 8,9 مليار درهم (أكثر من مليار درهم بسعر التحويل الحالي) ،[2] وتتصدر الجزائر قائمة الزبائن المغاربين بسبعة مليار دولار وبهذا تعد الجزائر أول شريك تجاري للمغرب على صعيد إفريقيا،وعموما العلاقات البينية المغاربية ضعيفة جدًا مقارنة مع التجمعات الإقليمية الأخرى عبر العالم ، حيث تقدر مبادلات التجمعات الأخرى بإحدى وخمسين مرة ضعف المبادلات المغاربية الدولية.[3]

6. **سياسة خارجية ضعيفة التنسيق**: لم تبقى السياسة الخارجية للدول المغاربية في منأى عن التجاذبات الجهوية والدولية؛ فقد شكل الفضاء المغاربي إطارا مميّزا لمظاهر التوتر والصراع الناجمة عن القطبية الثنائية للحرب الباردة ، وبعد نهاية هذه الأخيرة وتمّ صياغة فلسفة جديدة لإدارة العلاقات الدولية ؛ كيّفت دول المغرب العربي سياساتها بما يتلائم مع التوجهات

---

[1]. أنظر د. مصطفى الفيلالي " ***المغرب العربي الكبير نداء المستقبل***"، ط.2 (بيروت : مركز الدراسات العربية ، فيفري 1989)، ص. 157.

[2]. د.أمحمد مالكي، **(المرجع السابق)**.

[3] . معهد العربية للدراسات و التدريب " ***الثروات العربية و مستقبل الإتحاد المغاربي*** " ، العربية نت يوم 12 يوليو 2012 . تم تصفح الموقع يوم: 10ــ 11 ــ 2012، على الساعة:14:40.

الإستراتيجية الدولية الجديدة (بالهيمنة الأمريكية)،[1] لكن السياسة الخارجية المغاربية ظلت مشدودة للإرث التاريخي لبلدانها، خصوصا ملف الحدود والوحدة الترابية وعلاقاتها التقليدية مع فرنسا، ثم علاقتها مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية لاحقا، وتمثلت هذه السياسات فيما يلي:

أ ـــ **التنازع و التنافس في السياسة الخارجية المغاربية** : حيث لم تشهد العلاقات بين المغرب والجزائر أكثر من تسعة عشرة سنة من الاستقرار؛[2] والتعاون مقابل ثمان وعشرون سنة من الحدود البرية شبه مغلقة أحيانا أو مغلقة بالكامل في أحيان كثيرة خاصة بين المغرب والجزائر وفي الواقع شكلت المنازعات الترابية التحدي الأساسي لديمومة التوتر في العلاقات المغاربية البينية.

ب ـــ **التنافس الدولي على المنطقة المغاربية** : تشهد المنطقة المغاربية في بدايات هذا القرن، تحديات خارجية تجمل في بروز مشاريع دولية ذات طابع تنافسي، فمن اللاّفت للإنتباه أن الدبلوماسية الجماعية لإتحاد المغرب العربي ظلت رسمية ومحدودة التأثير حيال مشروع منطقة التبادل الحر، " **والإتحاد من أجل المتوسط** " فقد أبرمت كل من المغرب وتونس منفرديتتإتفاقا في هذا الصدد و تفاعلت الدول الثلاث (الجزائر وليبيا وموريتانيا) إيجابيا مع المشروع الثاني ، وإن أبدت بعضها تحفظات ، وعلى العموم اليوم تسعى الدول المغاربية منفردة إلى إكتساب مواقع متقدمة في الفضاء الأوروبي؛ كما حصل للمغرب في حين منح صفة " **الوضع المتقدم**" (statut avancé).[3]

7. **العجز الديمقراطي المغاربي**: تدل العديد من المؤشرات على أن الطلب على الديمقراطية مازال واردا؛ ومتجددا ، وهي المساهمة بشكل وافر في تعثر مشروع البناء المشترك، بل يمكننا القول أن غياب الديمقراطية أو ضعفها في مجال السياسي المغاربي جعل المشاريع التكاملية تفتقد لقوة الدفع؛ التي تضمن إستمرارها ، فالميزة الأساسية للتجمعات المبنية على أساس الدمقرطة؛ أنها تلزم الدول بالتنازل التدريجي عن سلطانها وسلطاتها لفائدة الهياكل المشتركة، كما تجبرها على الخضوع لفكرة العمل الجماعي عبر الحوار والتوافق.

---

[1] . فهمي شراب "***جدلية التدخل الأجنبي في شؤون الدول العربية ليبيا نموذجا***"، غزة 2012، تم الدخول إلى الموقع **www.ansarsaddan.com** يوم: 11ـ 11 ـ 2013، على الساعة 14:50.

[2] . د. حسين بوقارة ، (***المرجع السابق***)، ص ص. 91 - 126.

[3] . د. أحمد مالكي ، (***المرجع سابق***)، ص ص. 8ـ9. وأنظر مصطفى الفيلالي، (***المرجع سابق***)، ص. 157.

8. **تحديات النقص في المياه العذبة**: فهي مسألة لا تقل خطورة و إثارة للقلاقل عن مثيلاتها،[1] فلا سوف تشكل المياه العذبة في كل الأحوال مصدر للمنازعات الاجتماعيةوالاقتصادية؛ التي يمكن أن تبلغ حد بالغ الخطورة، وفي كل من إفريقيا الشمالية (إقليم المغرب العربي)، والشرق الأوسط لكونهما المنطقتين الأشد إحتياجا للمياه.

إن حصة المياه للشخص الواحد سوف تنخفض بنسبة 80% و هذا ما تبرزه توقعات الخبراء في هذا الشأن، فبعد أن كانت حصة المياه للفرد الواحد في عام 1960 بلغت 3430م^3، وسوف تبلغ في عام 2025 إلى 667 م^3 ؛ أي أن البشرية سوف تتراجع عن عتبة الإنذار التي تبلغ 2000 م^3 . وهذا ما يؤدي إلى التحدي الأكبر الذي يواجهه إقليم المغرب العربي بصفة خاصة والعالم بصفة عامة في القرن الواحد والعشرين.[2] كما تمثل عوائق وتحديات التقارب الحقيقي والتعاون الفعلي على طريق التكامل والإتحاد المغاربي ، تتمثل في مشكلات السيادة الوطنية على بعض المناطق، هذه المشكلات من آثار المرحلة الاستعمارية التي هيمنت على أقطار المغرب العربي إبّان الاستعمار الفرنسي والإيطالي والإسباني. وجاء ملف الصحراء الغربية 1975 والموقف من جبهة البوليساريو ليدخل أقطار المغرب في دائرة الصراعات المعلنة والخلفية قرابة ربع قرن، إنضاف على ذلك قضية السيادة الوطنية وظهور الحركات الأصولية في الجزائر منذ عام 1992 واتهام الجزائر للمغرب بدعم بعض فصائلها، قد حال دون تقارب قوي بينهما لأجل دفع اتجاه المغرب العربي إلى الأمام.كما جاء الحصار على ليبيا منذ 1992 وما تمخض عنه من موقف ليبي محتج على المواقف المغاربية التي أيّدت الحصار، وخرجت عن معاهدة إتحاد المغرب العربي حسب المادة (3 و 15 منها) ، ليباعد بين الأقطار العربية و يصيب إتحاد المغرب العربي الجمود التام منذ مطلع 1995 حتى 2012 ، وعليه فقد تحكّم الواقع السياسي بالواقع الاقتصادي المغاربي، وترك تأثيراته العميقة في المبادلات البينية ، ولم يقف الأمر عند ذلك الحد؛ فهنالك مشكلات اقتصادية على صعيد الهيكلة والتنظيم والإنتاج ، وهناك تخلّف في الهياكل التسويقية والإنتاجية وعدم كفاءتها، فضلا عن ضعف مواقف النقل والاتصالات وارتفاع تكاليفها، إلى جانب النقص في المعلومات التجارية واختلاف النظم التجارية والسياسات المالية والنقدية وعدم التنسيق للتعريفات الجمركية، وعدم قابلية عمولات " أقطار المغرب العربي " على

[1]. إينياسيورامونيه ، (***المرجع السابق***)، ص ص. 28-183.

[2] . د. محمد علي داهش ، (***المرجع سابق***)، ص ص.201-202 .

التبادل فيما بينهما إلا عبر عملة أجنبية، و فضلا عن ذلك هيمنة القوى الاجتماعية والاقتصادية ذات الميول والاتجاهات القطرية والتي تدفع انطلاقا بمصالحها وأنانيتها الضيقة بالاتجاه المضاد للعمل الاتحادي ؛ كل ذلك يشكل عوائق فاعلة داخلية أمام تيسير وتنمية

دول المغرب العربي عموما. وتحديات أخرى تتعلق باختلاف أولويات كل قطر واختلاف الأنظمة السياسية واتجاهاتها الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأزمة الديمقراطية والأقليات الإثنية وغيرها، وكل ذلك يدفع لضرورة العمل المشترك لتجاوز الوضع القائم بالعودة إلى تفعيل آليات العمل الاتحادي من جديد، ورسم إستراتيجية للغد بما يخدم حاضر الأجيال و مستقبلها. [1]

9. **تحديات الظروف السياسية الداخلية** : ساهمت في تدهور العلاقات المغاربية ذلك أن الإتحاد المغاربي شهد في مسار مد وجزر.[2] وفي سنة 2012 وما بعدها، ارتبط التّحدي الداخلي للمنطقة المغاربية بالفواعل الخارجية – بدرجة مكثفة- ؛ والتي أضحت تشكل عائق على ديناميكية المنطقة. [3]

الفرع الثاني: التحديات الخارجية لدول المغرب العربي: و تتمثل في:

1. **تحدي العولمة**: تعد العولمة ظاهرة محورية هي الأخرى برزت إلى ساحة السياسة الدولية في مقتبل هذا القرن وهذا يعني، أن الدول كافة باتت تتأثر بمفعول العولمة ، أو كما يصطلح عليها اقتصاديا بالثورة الرأسمالية الثانية، وما انجر عن ذلك في شكل أزمات شملتها حروب متفرقة، نال منها إقليم المغرب العربي مرتبة منها بما نسميها بالحراك المغاربي؛ ذلك أن العولمة الاقتصادية طالت خبايا كوكبنا وأطرافه كافة في شكل فواعل جديدة من غير الدول ، متجاهلة استقلال الشعوب وتنوع أنظمتها السياسية على حد سواء.[4]
2. **تحدي الثورات التقنية في عالم المعلوماتية**: بتأثير المعلوماتية في سنوات ما بعد 2005 تمت انعكاساتها بدرجة كبير على الدول والسياسة الدولية ، كما أدت إلى تسارع عملها وتغييره نحو

---

[1]. د. حسين بوقارة ، (***المرجع السابق***).

[2]. الحاج ولد إبراهيم " ***الربيع العربي الإستثناء الموريتاني*** "، تقارير مركز الجزيرة للدراسات من موقعها عبر الإنترنت:**http:// studies. Aljazzera.Net** . 30 يوليو 2012، وتم تصفح الموقع يوم: 2013 /11/11، على الساعة 15:10.

[3]. معهد العربية للدراسات و التدريب، (***المرجع السابق***).

[4]. إينياسيو رامونيه، (***المرجع السابق***)، ص ص .9ـ12.

محددات هذا العصر (2012)، حيث شهد قفزة جديدة لها في مستهل الألفية الثالثة؛ وذلك بفضل التقنيات الجينية الجديدة التي تعنى بحفظ الجنس البشري.

ففي دول مثل دول المغرب العربي كالجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، ليبيا إلى جانب دول إفريقية مثل الصومال، الكونغو، مالي*... ، ودول من العالم كباكستان، كولومبيا، الفلبين، أو سيريلانكا تنشأ جماعات ذات هويات مضطربة ، تتجاوز أي شرعية مهما تكن كحالة الثورات العربية في المغرب العربي، كالتّي حدثت بتونس، ليبيا، الصحراء الغربية الممتدة، فإذا بمخاطر جديدة في القرن الواحد والعشرين إرهابية بامتياز وعصبيات دينية أو عرقية وازدياد حجم الأسلحة النووية وتعاظم الجريمة المنظمة، واتساع شبكة المافيا وتنامي الاختلاسات المصرفية واتساع مجالات هروب الاستثمارات الضخمة (الإنرون)، إلى جانب اتساع نطاق الأوبئة الجديدة كتحدي طرأ على هذا العصر، (السيدا، حمى إيبولا، مرضى السارس...إلخ)، وتلوث ذات حدة مضاعفة وأثار ارتفاع حرارة الأرض وتصحر الأراضي بوتيرة متسارعة إلى غير ذلك.

3. **تحدي تحولات مجرى التاريخ**: لقد حدثت تحولات كبرى على مستوى التاريخ البشري، في عصرنا هذا تحولات شملت المجالات الثقافية والحضارية منذ عشر سنوات من القرن الواحد والعشرين مرورا بها إلى الوقت الحالي، إذ لم تعد المفاهيم الجغرافية والسياسية لها وجود مثل مفهوم الدولة القومية والسلطة والسيادة المطلقة والاستقلال إلى جانب الديمقراطية ، والحدود السياسية الموروثة عن الاستعمار التقليدي بالنسبة لدول المغرب العربي أو مختلف الدول المستعمرة عبر العالم؛ حيث لم تعد لهذه المفاهيم الدلالة التي كانت لها في الأزمنة السابقة، حيث تحولت مجرى الحياة الدولية عما كانت وتحددت في عوامل باتت اليوم تدعى تحالفات الدول(ألينا: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا،المكسيك)؛ والإتحاد الأوروبي والآسيان والإتحاد المغربي شبه المجمد... إلخ.[1]
4. **تحدي المنظمات غير الحكومية والجنسيات** : و تشمل غرينيس لشركات المتعددة ،أمنيستي أنترناشيونال أتاك، هيوماتزراينسووتش ، وورد وايلد لايف...إلخ وتنشط هذه العوامل الثلاث في إطار عالمي ترسمه منظمة التجارة العالمية (OMC)، والحكم الكوني الجديد أكثر مما يفترض أن ترسمه منظمة الأمم المتحدة، و لقد حصل هذا التّحول الكبير في العالم الذي يجري بموجبه إفراغ الديمقراطية من محتواها من دون أن ينتبه له الناس ، أو من أن يعي المسؤولون أنفسهم أبعاده.

[1] . إينياسيو رامونيه ، (***المرجع السابق***).

5. تحديات دول : تلعب كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا حاليا الفواعل التي كان لسياساتها الخارجية أثرا ملحوظا على قضايا المغرب العربي، وقد يطرح استعمال مصطلح - دولة كبرى- إشكالية معقدة في حقل العلاقات الدولية والتّي برز رواجها نهاية الحرب العالمية الثانية، حتّى 2012.[1] لذا فالتّحدي الخارجي من قبل دول راجع لأهمية المنطقة المغاربية إستراتيجيا، وهذا مع عكس عملية التّسارع في وتيرة التّنافس بين القوى العظمى حول المنطقة .

ومن بين هذه الدول توجد إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية على اعتبارها الدولة العالمية الأولى في المنطقة المغاربية ، فأمريكا خصوصا والدول الغربية عموما تبحث في إلغاء الحكم الديكتاتوري بتوسيع مفعول الديمقراطية على الدول العربية ؛ على اعتبار معظم هذه الدول تحتكر الحرية والعدالة منذ مرحلة استقلالها من مستعمراتها التقليدية وشعوبها تعاني من عدة أزمات معظمها كانت من قبل أداء الأنظمة الديكتاتورية من جهة ، وعدم وجود تقسيم عادل للثروة والسلطة بين مختلف شعوبها؛ ما حدا بها إلى المنحنى التي آل إليه الوضع في هذه الدول العربية بفعل الحراك الإقليمي المغاربي والثورات العربية عموما. كل هذه التحديات الداخلية كانت نتيجة أحداث دولية وبالأساس كانت انعكاسا لأحداث 11 سبتمبر 2001 *.[2]

أزمة شمال مالي وتحديات فشل العمل المغاربي المشترك: ميدانيا تلعب الدول المغاربية الأدوار الأولى في العملية العسكرية لتحديد أهدافها والتحكم في مسارها، بيدا أن إيديولوجية الحل السلمي بينهم تختلف لاسيما بين الجزائر والمغرب، اللذان شجعا فكرة التنافس المغاربي البيني والذي جعل الدول المغاربية تتحرك محتشمة ومكتفية بالتّدخل لا أكثر، وكأنها غير معنية بشكل مباشر . فجاءت إستراتجيتها الوطنية متشابهة في ظل اختلاف توجهاتها. وعلى الرغم من وجود أرضية مواقف مشتركة، محاربة الإرهاب، التّمسك بالوحدة الترابية الحالية، رفض التدخل الأجنبي ثم القبول به ...إلخ. [3]

لم يستقر أمر الدول المغاربية على موقف موحد ، فمواقفها كانت نفسها و تطورت كلها في نفس الاتجاه لكنها بشكل فرادى.[4]إلى جانب العامل الاقتصادي الذي يعد التحدي الأولي المشجع لظهور

---

[1] . د. حسين بوقارة ،(***المرجع السابق***)، ص. 90.

(*) أحداث الإرهاب على أمريكا.

[3] . د. عبد النور بن عنتر ،(***المرجع السابق***)، نفس الصفحة.

[4] . أ. د. محمد الأمين ولد الكتاب ، " ***التداعيات الأمنية والإنسانية لأزمة شمال مالي على الصعيد المغاربي*** " (ورقة بحثية قدمت في ندوة " ***المغرب العربي و التحولات الإقليمية الراهنة*** "، الدوحة 17ـــ18 فيفري2013)، ص.1.

التداعيات الحالية الذي شهدها الموقف المغاربي عموما؛ و الذي يكمن في الانتشار الكبير للفساد والاحتيال على موارد المنطقة بطرق متنوعة، وتعتبر البيروقراطية أحد أبرز وسائلها... .

تحديات الإعلام الاجتماعي على الشبكة العنكبوتية : لقد نجحت أدوات الإعلام الاجتماعي حتّى سنة 2012 في الدمج بين الهويات الافتراضية عبر شبكة الأنترنيت والهويات الحقيقية للمستخدمين،[1] ولعبت هذه الوسائل الإلكترونية أهمية بالغة وتحدي مثير للجدل في تغيرات وضع الأنظمة الحاكمة في الدول المغاربية محل دراسة ، والسبب في الحراك المدني الشعبي طيلة فترة الربيع العربي؛[2]حيث لاحظت الحكومات وقطاعات الأعمال على حد سواء في الإمكانيات التي يطرحها انتشار أدوات التواصل الاجتماعي في المنطقة العربية.

6. **تحدي مسألة غياب مشروع مجتمعي واقتصادي مغاربي واضح المعالم:**بدخول دول الإتحاد في أزمات سياسية داخلية، إضافة إلى عدم استثمار المكون البشري للمنطقة المغاربية (المجتمع المدني) لخدمة التكتل الإقليمي.[3]

المطلب الثاني : واقع إقليم المغرب العربي في ظل هذه التحديات

شكلت المنطقة المغاربية منطلقاً للثورات العربية؛ بعد أن تمكّن الثوار والمحتجون من إسقاط النظام في تونس وليبيا؛ فيما عمدت دول مغاربية الأخرى كالمغرب والجزائر إلى إعمال إصلاحات سياسية ودستورية هامة.

إن تتبّع واقع إفرازات هذه التداعيات الجديدة التي تعرض لها الإقليم المغاربي فيما يخص مسألة الثورة ودورها في إحداث الحراك المغاربي الاجتماعي، يفرض محاولة رصد أهم المحددات التي بلورت هذه الوقائع ، وكيف تمّ التجاوب معها من قبل هذا الإتحاد دون غض النظر عن دور القوى والفواعل المحركة للحراك المغاربي والثورات العربية عموما المؤثرة داخليا والجهات الدولية المساهمة خارجيا...

---

[1] . الحاج ولد إبراهيم، (***المرجع السابق***)، الصفحة نفسها.

[2] . تقرير الإعلام الإجتماعي العربي" الإعلام ***الإجتماعي و الحراك المدني: تأثير فيسبوك و توتير*** " ، كلية دبي للإدارة الحكومية ، الإصدار الثاني. ماي 2011، عبر الموقع: **www.ArabsosialMediaReport.com** ، و تم تصفح الموقع يوم: 11ـــ11ـــ2013 ، على الساعة 6:45، ص ص. 1-8.

[3] . رندة حيدر، "***رياح التغيير في الشرق الأوسط منظور إسرائيلي*** "، (مختصرات من الصحف العبرية) ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ــ لبنان، ملحق خاص في 7 ــ 5ــ 2012، عبر الموقع:.**www.Pasetine.studies.org**تم دخول الموقع يوم: 10ــ 11 ــ 2013 ، على الساعة 15:15 ، ص ص. 11- 13.

الفرع الأول: الثورات العربية

مفهوم الثورة، بحاجة إلى مرجعية ومناقشة موسّعة لدلالته وقيمته التحليلية لأجل فهم مدلوله الميداني[1].

ويعرف **مايكل روسكن وروبرت كورد** في كتابهم مقدمة في العلوم السياسية الثورة بأنها "**عملية تغيير جدري للنظام السياسي بما يؤدي للإطاحة بالنظام القديم والنخبة التابعة له.. ".**

ويعرف **كرين برنتون** الثورة في كتابه المسمى "**تشريح الثورة" بقوله أنها عملية حركية ديناميكية تتميز بالانتقال من بنيان اجتماعي إلى بنيان اجتماعي آخر**" . كما يعرفها أيضا **عزمي بشارة** الثورة بأنّها "**تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة، أو خارج-الشرعية يتمثل هدفه في تغيير النظام الحكم القائم في الدولة**"، والثورة بهذا المعنى هي حركة تغيير لشرعية سياسية قائمة لا تعترف بها وتستبد لها شرعية جديدة .

ويرى البعض أنّ الفهم المعاصر والأكثر حداثة للثورة هو التغيير الذي يحدثه الشعب من خلال أدواته كالقوات المسلحة أو من خلال شخصيات تاريخية لتحقيق طموحاته لتغيير نظام الحكم العاجز عن تلبية هذه الطموحات ولتنفيذ برنامج من المنجزات الثورية غير الاعتيادية ، والمفهوم الدارج أو الشعبي للثورة هو الانتفاض ضد الحكم الظالم، وقد تكون الثورة شعبية مثل الثورة الفرنسية عام 1789 ، وثورة أوكرانيا المعروفة بالثورة البرتغالية [2] في نوفمبر 2003 أو عسكرية وهي التي تسمى انقلابا مثل الانقلابات التي ساعدت أمريكا اللاتينية في حقبتي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي أو حركة مقاومة ضد المستعمر مثل الثورة الجزائرية أما الانقلاب العسكري فهو قيام أحد العسكريين بالوثوب للسلطة من خلال قلب نظام الحكم، بغية الاستئثار بالسلطة والحصول على مكاسب شخصية من كرسي الحكم.

ويأتي **مفهوم الربيع العربي** هو الآخر ظهر كمصطلح جديد ميّز موجة الثورات التي شهدت الدول العربية، حيث بدأ هذا الربيع العربي مع الانطلاقة الأولى نحو الحرية والديمقراطية، التي تشهدها معظم

1 . أ. وفاء لطفي" ***الثورة و الربيع العربي: إطالة نظرية***"، (كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة 2012)، عبر الرابط: **http://asharqalarabi.org.uk/markaz/**d-21-05-2012.pdf

2 . وفاء لطفي ،(**المرجع السابق**) **www.sofwarelabs.com**

البلدان العربية ليفتح مجالا واسعا نحو التساؤلات والاستفسارات التي يحاول الجميع البحث عن إجابات؛ ولابد من مرجعية وتقييم حصاد موجة التغيير العربية للوقوف على ملامح وخصوصيات الموجة التي وصفت بأنّها ربيع عربي، بهدف التعرف على طبيعة ذلك المفهوم وتحديد مدى ثوريته.[1]

استهل الوطن العربي بشقه المشرق العربي وبالخصوص المغرب العربي الذي أحدث الشرارة الأولى عام 2011، بحركات شعبية قوية تهدف إلى تغيير جذري لأوضاع عدد كبير من الأقطار العربية، حيث بدأت الشرارة الأولى من تونس وتصاعدت بوتيرة سريعة إلى الحد الذي مكنها من الإطاحة برئيس النظام وتنحيته في أيام قليلة فقط؛ واعتبر" **فرحاخوسروخفار**" (**FARHAD KHOSROKHAVAR**)، عندما حدد الثورة بموجة " **الحرية و العدالة** " عن طريق تساؤله حول ما إذا نحن (" **هل نعلن الحرية للعدالة أم العدالة لأجل الحرية؟** ") واعتبر أن الثورات العربية كانت لأجل دافع السلطة في كل من تونس وليبيا ومصر خاصة. كما أكد على أنّ هذه الثورات تبحث عن أو إلى تحقيق الديمقراطية وطلب العدالة الاجتماعية.[2]

كما قال بأن العالم العربي منذ 1980 حدثت له عدة تطورات كبيرة فتحت له الباب نحو بدايات الدخول في النهج الليبرالي وتطليق وترك النهج الاشتراكي تدريجيا بسياسات معظمها تبنت تسمية " **سياسة الانفتاح** " على الغرب "Infitah " . كما فصل في أزمة الحراك في تونس بقوله أنّها بدأت ببعض التغيرّات الاجتماعية تظهر في شكلها الجذري مع الشهور الأولى لسنة 2008 في وضعيات سميت "les minus Gafsa " واجتمعت ظروف معيّنة ساهمت في تسريع تأزم الوضع، والتّي أدّت إلى حدوث ثورة غردان " Le révolte de Benguerdan" في عام 2010 في منطقة حدودية مع ليبيا، أين توجد مسارات تنموية للتجارة المحلية التونسية الليبية المستحسنة في مجالي التصدير والاستيراد، حيث حدثت موجة ثورة حدودية في مجالها الاقتصادي لتنتقل إلى المجال السياسي في مرحلة 2011 ، وإسقاط النّظام التونسي عن طريق حادثة البوعزيزي في مدينة "سيدي بوزيد" بمنطقة شبه منسية في حسابات تونس الداخلية في مختلف المشاريع الشعبية المحلية باعتبارها منطقة من المناطق الطرفية " Les régions côtières " ، مثل سيدي بوزيد " la Ville de sidi Bouzid" الموجودة على الحدود[3]. وذلك لأن الحكم البوليسي والعنف المفرط غير قادر على التصدي للثورات الشعبية، ولذلك سرعان ما انتقلت الشرارة إلى مصر التي كانت تموج أصلا بإرهاصات الثورة، وكذلك تفجرّت مظاهر التغيير واستطاعت في أسبوعين أن تطيح بدورها برأس النظام ومعاونيه الأساسيين، ثم انتقلت الشرارة إلى اليمن وليبيا وسوريا، أما عن دول الخليج العربي فهي تحاول الابتعاد عما

1- شعبان طاهر الأسود، (***المرجع السابق***).

2. Yvescharles Zarkas, (***Idem***).

3، وفاء لطفي" ***الثورة والربيع العربي: إطالة نظرية***"، (المرجع **نفسه**)، عبر الرابط: **www.sofwarelabs.com**.

يجري من رياح التغيير في الوطن العربي، ولقد طرق " **الربيع العربي** " أبواب الخليج ، وإن كانت التداعيات جاءت بنسبة متفاوتة من بلد خليجي لآخر وهناك بعض البلدان العربية مرتاحة لنتائج هذا الربيع ، في حين هناك دول أخرى خائفة وغير مطمئنة منه ؛ ويرجع هذا إلى التباين لرؤية الربيع العربي إلى نقاط قوة وضعف التي تتسم بها هذه الدول : كنقاط القوة مثلا (السعودية - قطر - الإمارات وربما الكويت) ونقاط الضعف مثلا (البحرين - عمان ...). لكن على العموم العالم العربي عان من نتائج الربيع العربي بصفته السلبية أكثر منها ايجابية سواء ماديا أو معنويا.

ومن هنا تصل الدراسة إلى أن الثورات العربية، أو بالأحرى الربيع العربي كان وضعه التلقائي وإن كانت هناك محفزات دولية ساهمت في تغذيته وتنمية النّزعة الثورية بالذات لدى الدول العربية كإطلاق الحريات الأساسية وليبرالية التفكير إلى جانب الديمقراطية والعدالة كلها عوامل أثرت بشكل ما في خلق وعي جديد أدى إلى عموم الثورات العربية بدرجات متفاوتة .

الفرع الثاني:الحراك المغاربية و تداعياته:

1ــ تعريف الحراك: يأخذ بالعامل الاجتماعي وتأثيره على العامل السياسي بدرجة أكبر، ولا يهمه تغير القيم ومبادئ المجتمعات، إلاّ ما يخص قضية الديمقراطية الفاعل المؤسس لحقيقة الحراك المجتمعي أو المدني، كما يعد الحراك السياسي تعبيرا عن ثورة اجتماعية أو مجتمعية مدنية ثارت بحثا عن تغيير واقعة اجتماعية؛ ضيقت عليهم سبل العيش[1]، ما أدى بتأثير من المجتمع إلى الحراك النظام؛ الذي يشمل هذا المجتمع في تغيير الوضع السياسي، أي تحريكه من وضعه إلى وضع يتناسب مع الوضع الذي أثر أو عان منه مجتمع الدولة ، وهنا التّركيز يكون على الوضع الاقتصادي على اعتبار العلاقة الطردية التّي تربط السياسة بالاقتصاد، والمحرك الاجتماعي أو المجتمع لكن عن طريق اجتماع الاثنين السابقين (الاقتصاد والسياسة).

1. Oliver Fillieule, Erik AgrikOliansky, Isabelle Sommier(Dir)"***panser les mouvements sociaux: conflits sociaux et contestations dans les sociétés contemporaine***" paris, Découverte 2010 SideneyTarr, Charles Tilly, contentions politics, Boilder, pardigmePublishers, 2006.

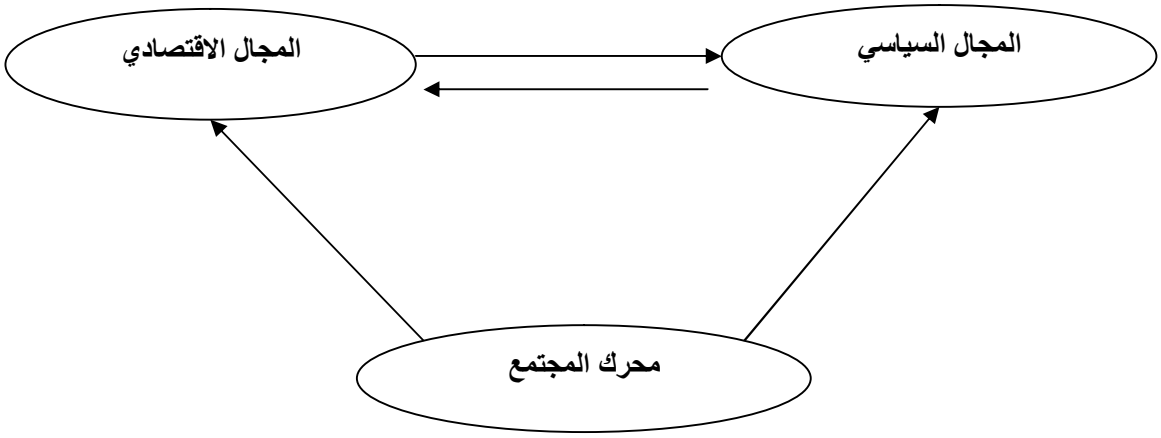

ويعني هذا أن المجتمع أساس تحريك سياسة النّظام القائم وزحزحته عن مكانه ،[1] في سعيه إلى وضع بديل جديد يتناسب مع متطلباتهم ومستجدات العصر، وهذا لأجل تحقيق تنمية وضعيتهم الاقتصادية المتدنية وتنمية مستجدات الديمقراطية والحق الإنساني في المساواة والحرية،[2] وهو سبيل مهم يساهم بشكل جلي في الحراك على الوضع القائم عن طريق الفوضى والدعوة إلى تنظيم قانوني؛ لأجل تفكيك قيم النظام السياسي الموجود في هذه الدول العربية، وتحريك وضعيته لما تخدم لجمهرة مضادة لهذه الأنظمة، كما تساهم في تحريك النظام القائم وخرق توازنه لا ضعافه، ومن ثّم تأتي مرحلة سهولة إسقاطه ؛ وهو لب الثورة التّي حركت به هذه الأنظمة، وبالتالي ثورة مجتمع إلى جانب حراك الأنظمة القائمة في مختلف المجالات، حيث تعد الحلقة العكسية للتوافق الذي تم فرضه عن طريق التفاوض الاجتماعي من قبل المجتمع المدني الغربي؛ بما فيه الطبقة المثقفة والمفكرين في أوروبا بالذات الذين وضعوا مبدأ العقد الاجتماعي * الذي يتم بين الدولة (نظام الحكم) والشعب أحد مكونات الدولة إلى جانب الرقعة الجغرافية التّي ينتمي إليها، وتعد هنا الثورات العربية أو الحراك العربي أو الحراك المغاربي الذي حدث في بدايات 2011 مع ثورة تونس، ما هو إلاّ رفض شعبي " **أحد مكون أساسي للدولة** " ، وتخليه عن صفة تقيد حريته المطلقة لصالح هذا التنظيم التّي تتسم به الدولة ، على اعتباره الخاسر الأول والأخير من هذا العقد، ولم يستفد من أي امتياز لهذا التنظيم الذي لم يحقق صفة المساواة والبقاء؛ ولاجتماع ظروف معينة بداخل التفاعل المجتمعي كرس هذا الوضع ، ما أمكن من حدوث ثورة عارمة رافضة للوضع القائم وغير راضية عن سياسات حكامهم جملة و تفصيلا ، التي انزلقت إليه هذه الدول (الأنظمة السياسية) عن أهدافها الرسمية ، بحيث تحوّلت من كونها أسست لتحقيق

1 . عيادمحمد سمير " ***إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية و التحول السياسي*** " (ورقة بحثية قدمت في ملتقى حول: التحولات السياسية و إشكالية التنمية السياسية في الجزائر واقع و تحديات ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ، 2011)، ص ص . 1 - 15.

2 . مجيد شحاوة " ***الثورات العربية: تحديات سياسية و السياسة*** " ، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (عدد خاص: آفاق برلمانية) ، المؤتمر السنوي السابع عشر ، فندق إيسترن ــ رام الله . 28 سبتمبر 2011 ، ص.9.

المساواة والعدل والتنمية والتنظيم بكل وسائله إلى إنزلاقات ضد كل هذه المبادئ؛ ما أبق على سطوة الدولة وتعميم مبادئ اللاتساوي واللانظام (الحقرة) أسهمت في تغذية عامة المجتمع بلا مجال لحل هذا كله؛ إلاّ عن طريق التضامن لأجل تعميم رأي واحد الذي هو تحريك هذا النّظام عن مكانه، عن طريق ثورة ضد النظام السياسي الحاكم لهذه الدول العربية ، لأجل تحقيق مبدأ الحرية الديمقراطية ؛ أي حرية حكم الشعب ، وحق تحقيق اختياراته.[1]

وكل من الحراك والثورة مصطلحين بمعنى مختلف لكنهما يصبان في نفس الغرض ويأتيان في سياق واحد، أي يكملان بعضهما ، بهذا الحراك المغاربي أو حراك المغرب العربي هو ذلك الحراك المدني أو الشعبي المشترك بين مجموع شعوب المنطقة ، والتي ظلت لسنوات تتأثر بنفس المعالم السياسة الطاغية والضاغطة على أفعال وممارسات أفراد وجماعات هذه المجتمعات داخل محيط الإقليم المغاربي، وحراك مغاربي يعني تحريك وانتقال الوضع السياسي ، الجيوـ إستراتيجي المغاربي من مخططاته السابقة نحو وضع جديد بتشارك فواعل مستحدثة كفاعل الشعب والشباب ؛ وفاعل وسائل الإعلام وتقنيات التكنولوجيا المتطورة جدا إلى جانب الوقت الذي دخل في اعتبارات الدول العربية كفاعل مؤثر، مركز على فعل الشعب أو الشباب بصفة مركزة وتقنية الاتصال والمعلوماتية، لدى الحراك هذا يخضع لمستجدات الوضع الراهن، ويعد كأكبر تحدي طرأ على مجال العلاقات الدولية بحيث لم يبقى التقسيم شرق غرب، بل ظهرت قطيعة ابستمولوجية، بحيث الغرب أصبحوا يشاركون في مسار السياسة الدولية، وأضحى التقسيم الشرق الغرب.

2ـ خصوصيات الحراك : ويتمثل في:

- **الواقع الاقتصادي** التي تميل موازينه إلى جانب طبقات غنية بشكل شاسع، والواقع الاجتماعي كانعكاس للواقع الاقتصادي، بحيث يزداد الأغنياء غناء والفقراء فقرا، ومن مؤشرات الحراك وخصوصياته قمع الديمقراطية والحريات السياسية، حيث استخدمت كل الأنظمة وسائل القمع

(*). جاء به الأوروبيين كنظرية تؤسس لمبدأ قيام الدولة يتزعمها هوبس، جون جاك روسو و ماركس فيبر في القرون الوسطى ؛ و بقى مفعولها قائم بعد معاهدة واستفاليا في 1648 لبناء الدولة القومية ؛ و استمر لوقتنا الحالي لكن بمفهوم أنقص من وظائف الدولة إلى فواعل أخرى (دور المجتمع المدني).

البوليسي، ومن حيث احتكار السلطة توحدت عقائد التوريث، إذا لم يكن من بين أبناء العائلة الواحدة فبيّن أبناء الحزب الحاكم أو بين أبناء الطبقة المستغلة[1].

- لكل حراك خصوصياته المكانية والزمانية، وتستجيب لتطلعات الشعبية وأهدافها الاجتماعية بحسب طبقة الدولة ونظامها السياسي إضافة إلى وضعها ووزنها السياسي وعلاقاتها الخارجية .
- من خصوصياته أنه **تحوّل سياسي كسلوك، أو كأسلوب**:

أ/ــ التحول السياسي كسلوك : وهو يبعني التّحوّل السياسي انتقال من موقع اجتماعي أو سياسي أو اديولوجي إلى آخر كالانتقال من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ومن الفقر إلى الغنى، تغيير الولاء للشخص أو الحزب ... وكل ذلك يجري وفقا لحركية غير مضبوطة مما يفتح المجال لكل الاحتمالات، أي الانتقال من وضع غير ديمقراطي إلى وضع ديمقراطي آخر، حيث ورد تعريفه في معجم العبارات السياسية الحديثة على أنه "رغبة نحو التحول التدريجي إلى الديمقراطية، وهو حسب **صمويل هينتغتين** تحول من النظم السياسية غير ديمقراطية إلى نظم أخرى ديمقراطية ".[2]

ب/ــ التّحول السياسي كأسلوب:

هو التحوّل السياسي أي هو عبارة عن ثورة سياسية بيضاء، والثورة البيضاء هو مصطلح يطلق لوصف التغيير الجذري في قمة الهرم السياسي والاجتماعي من خلال إحداث انقلاب سياسي في مواقع المسؤولية بوسائل سلمية.

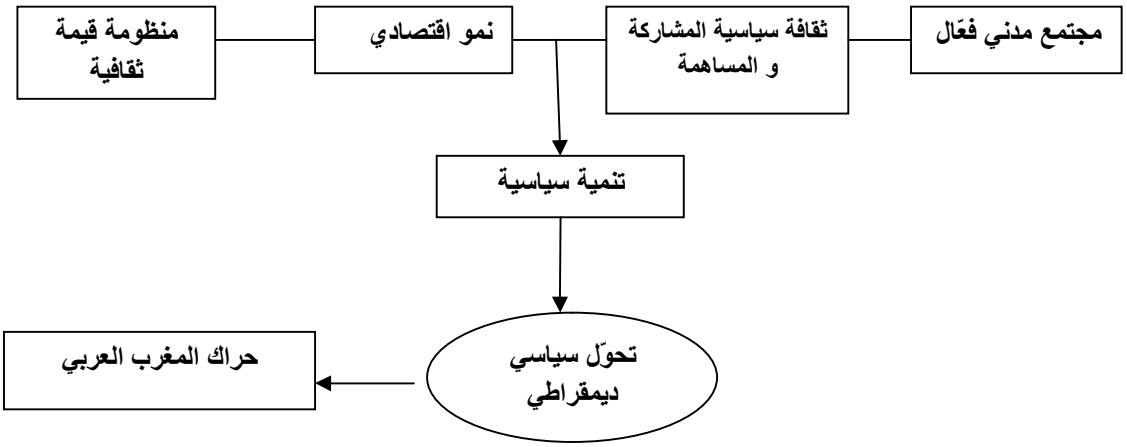

1 . حسين خليل غريب " ***الحراك الشعبي العربي الراهن و إشكالية مفهوم التغيير***" ، تم تصفح الموقع يوم الثلاثاء 4 أكتوبر 2011 ، على الساعة 23:54 عبر رابطه على الأنترنت ، ص ص . 1 - 5.

2. عياد محمد سمير " ***إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية و التحول السياسي*** "، (***المرجع السابق***).

إن علم السياسية لم يستطع - لحد الساعة - التّوصل إلى تعريف دقيق لمفهوم الحراك المجتمعي الذي آل إليه الوضع السياسي نظرا لتعدد المقاربات النّظرية والمدارس الفكرية، ومهما يكن الأمر يعتبر الحراك الاجتماعي عملية ومسار تشمل مختلف النظم الفرعية، وتهتم بمختلف مقومات النظام السياسي ،[1] ما هي إلا عملية يكتسب بمقتضاها النظام السياسي مرونة تسمح له بإستعاب التغيّرات الاجتماعية التّي تطرأ على المجتمع، وتعطيه القدرة على التكيف مع ظروف البيئة الداخلية والخارجية ولن يحدث هذا إلاّ إذا توفر هناك مناخا ديمقراطيا، وبالتالي يمكن القول بأنّ الحراك الاجتماعي و التحوّل السياسي عمليتان و مساران متلازمان يكمّل أحدهما الآخر.

3 ــ أسباب و دوافع الحراك المغاربي: هناك نوعين من مسببات الحراك وهي

أ/ ــ أساب هيكلية بنيوية: يوجد عموما الاتفاق بين المختصين والباحثين في القضايا المغاربية وحتى العربية أن هناك عدّة أسباب وعوامل بنيوية وراء قيام الحراك المغاربي والثورات العربية وتكون من أبرزها هي مؤسسة نظم الإقليم المغرب العربي والدول العربية عموما فاسدة،[2] وكذا القمع الأمني وهيكلة الانسداد السياسي بأطر سياسية لا تسمح بحرية التعبير وغياب الحريات السياسية والممارسات الديمقراطية ، وفشل القوى التقليدية في استيعاب وفهم الحركات الشبابية الجديدة، وتراجع عوامل الاندماج الوطني، واستئثار فئة قليلة بموارد الدولة عبر تكريس معادلة زواج السلطة و رأس المال، وانتشار الفقر والبطالة في المجتمعات العربية، كأحد مخلفات الإصلاح الاقتصادي الذي عظم من قيمة المؤشرات المالية على حساب التهميش التنموية لفئات مجتمعية وقبلية ودينية فضلا عن جمود النخبة و تماهيها مع مصالح النظام السياسي.[3]

ب/ــ أسباب ظرفية محفزة: لقد تشابكت وتضافرت الأسباب البنيوية في تأكل الأنظمة العربية ودخول مرحلة الانهيار خلقت في الوقت نفسه اختناقا كان ينقصه فقط عوامل ظرفية محفزة مثل: فعل (محمد بوعزيزي في تونس، و تعذيب (خالد سعيد) في مصر... إلخ.

4ــ مقاربة ميدانية لحركات التغيير في الإقليم المغاربي:

---

1. عياد محمد سمير ، (***المرجع السابق***).
2. عبد الوهاب الكيالي و آخرون "***موسوعة السياسة***" ج1 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، ط5، ص. 346.

ـــــــ تشابهت نقطة البداية التي أطلقت شرارة حركات التغيير العربية، والبداية هي عنف من جانب الشرطة في تفريق المتظاهرين الذين يرفعون شعارات الإصلاح السياسي، علما بأن سقف مطالب تلك الحركات في البداية لم يكن يتعدى مكافحة الفساد وإفساح المجال لمزيد من الحريات وفصل السلطات وتداول رئاسة الدولة.

حدث هذا في تونس* (الشرعية الثورية) وليبيا، وبعض الدول العربية الأخرى (كمصر ـــــ و اليمن سوريا)؛ إلاّ أنّه مع مرور الوقت ومع عناد النظم الحاكمة ارتفع سقف المطالب إلى مستوى الدعوة لإسقاط تلك النظم بالكامل. [1]

- كررت النظم الحاكمة بشكل مذهل استخدام الأساليب نفسها في تعاملها مع مطالب التغيير، حيث في البداية يكون هناك اتهام المتظاهرين بالخيانة والعمالة للخارج ، مع التأكيد على محدودية نطاق الأحداث واستخدام أقصى عنف في قمعها ثمّ يبدأ بإطلاق وعود محدودة بتعديلات وزارية أو برشوة مادية.

وهذه ظاهرة شملت كل دول الاتحاد المغاربي وانتشرت إلى باقي البلدان العربية الأخرى كما أسلفنا الذكر خصوصا النفطية، حيث سمحت مدا خيل النفط المرتفعة بتقديم مزايا اقتصادية، ولكن قيم الديمقراطية وإطلاق الحريات الأساسية ضغط بعد الحكومات، كان سببا في إنهاء حكم الرئيس، و تنح نظامه من أساسه في ليبيا، أما في الجزائر ـــــ المغرب سرعت بإصلاحات التي كانت ناجعة نوعا ما[2].

لكن هذا لا يمنع وجود بعض التفاوت بين نظام وآخر، فالعقيد القذافي لم يمر بكل تلك المراحل لكنّه انتقل من مشاركة المتظاهرين والجماهير الليبية على نظامه إلى وعود الإصلاح التي أطلقها ابنه" سيف الإسلام" ، ثمّ انتقل إلى سب المتظاهرين واتهامهم بالعمالة، واستخدم كل ما بحوزته من سلاح لإخماد حركتهم في معركة لا شبه لها إلاّ في الصراع بين قوى التحرر والاستعمار التقليدي.

---

1 .نيفين مسعد، " ***حركات التغيير العربية من منظور مقارن*** " ، مجلة الدراسات الفلسطينية عن طريق موقعها: **http:// www. Palestine Studies.org/ Ar-Index-aspx.** جامعة القاهرة 2011، تم تصفح الموقع يوم: 16 ــ 11 ــ 2013، على الساعة 19:02.

2. خالد حدادة ، " ***عن التحديات الفكرية و العملية التي يطرحها الحراك المغاربي الراهن أمام قوى اليسار العربي*** " ، مقال مأخوذ من الأنترنت 2011.

(*) ثورة تونس (ديسمبر 2010).

- أعادت الحركات العربية الاعتبار لدور الطبقة الوسطى في عملية التغيير الاجتماعي بعد أن ساد الاعتقاد بتآكل تلك الطبقة تحت وطأة تزايد عملية الخصخصة، و بدأ ذلك أوضح ما يكون في حالة (تونس) ، حيث من أشعل فتيل الثورة هم الشباب من أبناء الطبقة الوسطى استطاعوا التحايل على تصنيف النظم الحاكمة على كل سبل العمل السياسي عبر اعتمادهم بشكل مكثف على شبكات التواصل الجماعي (أساسا الفايسبوك) ، من أجل التعبئة والحشد والتوجيه.
- و فيما يخص قيادة حركات التغيير، فبعضها توفرت له هذه القيادة وجهته من البداية كما هو الحال حين قاد " الاتحاد العام للشغل " في تونس الثورة خاصة أن الاتحاد يمثل المظلة الجامعة لنشاط القوى والأحزاب السياسية التونسية... وعلى صعيد آخر يمثل نموذج ليبيا ومسار حركة الثورة في الإقليم المغاربي نموذج آخر هو الثاني الذي كانت فيه غلبة التكوين القبلي على بعض الدول العربية جعل سلاح القبائل يستخدم من طرفي النظام الحاكم، وحركات التغيير الأمر الذي أدّى و مازال يؤدي إلى إطالة أمد الصراع من جانب، ومترافقا مع دموية هذا الصراع من جانب آخر، والتي تصل إلى تقسيم البلاد إلى عدة دويلات لحقيقة الاصطفاف القبلي كما حدث في السودان ... إلى غير ذلك.[1]

وعلى العموم ساهمت الثورة التونسية، ومن بعدها الثورة الليبية في تنبيه دول المغرب العربي إلى المناخ الثوري العربي، فشرعت في التعاطي مع المطالب الشعبية، بطريقة مختلفة عن السابق وتميل إلى فتح باب الإصلاح الجزئي، وهو ما حصل في حزمة الإصلاحات التشريعية والإعلامية التي أعلنها الرئيس الجزائري منتصف 2011، و ما جرى في المغرب عندما اضطر الملك "محمّد السادس" تحت تأثير التظاهرات الشعبية التّي قادتها حركة 20فيفري إلى طرح تعديلات دستورية أقرّت استفتاء شعبي حصل في شهر يوليو 2011 و جرّت بعدها انتخابات تشريعية تمكنّ فيها حزب العدالة والتنمية من الفوز بأغلبية المقاعد، وشكلت حكومة مغربية جديدة برئاسة الإله بن كيران.

1 . نيفين مسعد، ***(المرجع السابق)***.

وعلى الرغم من الشكوك التي تدور حول هذه الإجراءات الإصلاحية، ومدى نجاعتها في فتح باب التحوّل الديمقراطي في هذه الدول، فإنّها تبرز التأثير الجديد للرّأي العام في تغيير طريقة تعاطي الحكومات.[1]

ففي تونس قد لعب الجيش دورا مهما في حقن الدماء؛ واتضح أن عدد من الشخصيات العسكرية والأمنية قامت بدور مركزي في دفع الأوضاع نحو الإطاحة بالرئيس (زين العابدين بن علي).

5. شبكات التواصل الاجتماعي و دورها في الحراك المغاربي:

لقد تميّز الوضع خلال فترة 2008 إلى 2012 من مطلع القرن الحادي والعشرين بمرحلة جديدة ارتبطت بموجة الاحتجاجات، والثورات التي اجتاحت بعض الدول المغاربية وعديد البلدان العربية على السواء، والمطالبة بالتغيير من قبل شريحة الشباب، واستعمالهم لوسائل إعلامية حديثة للتواصل و التنسيق فيما بينهم، وفي مقدمتها شبكات التواصل الاجتماعي، والتّي وجد فيها شباب الوطن العربي منفذا للتعبير في آمالهم و طموحاتهم ورغباتهم في التغيير.

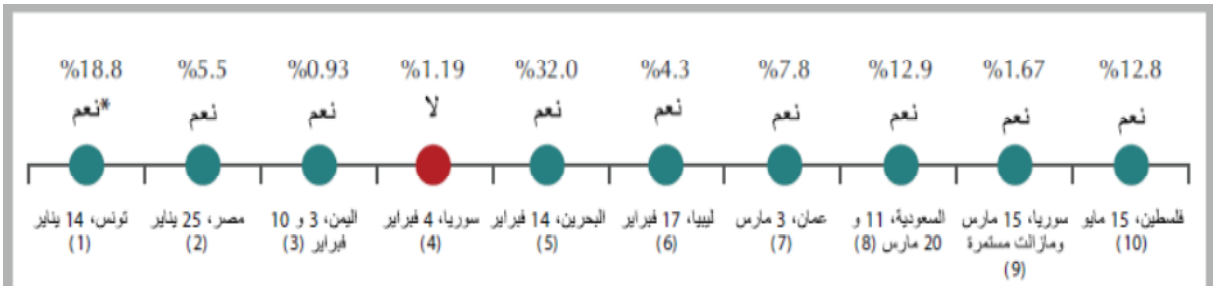

(بعض المقتطفات المختارة للأنشطة عبر مواقع الإعلام الاجتماعي وشبكة الانترنت في المنطقة العربية في 2011)

إن صعود نجم شبكات التواصل الاجتماعي كالفايسبوك والتويتر وغيرها من شبكات التواصل الافتراضية الحديثة؛ حيث لعبت دور في توسيع دائرة الحراك ليشمل تقريبا كل دول الاتحاد المغاربي، ولكن كلّ ودرجة الثورة فيه، والتّي دفعت العالم إلى إعادة حساباته في مجال آليات التعامل مع تقنيات الاتصال الحديثة، وخاصة شبكات التواصل الاجتماعي.[2]

1 . عبد الوهاب الكياني وآخرون، (***المرجع السابق***).

2 . تقرير الإعلام الاجتماعي العربي"***الإعلام الاجتماعي و الحراك المدني: تأثير فيسبوك وتويتر***"(***المرجع السابق***).

تعتبر شبكات التواصل الاجتماعي من العوامل المهمة والرئيسية التي ساهمت في عملية الحراك السياسي المغاربي والثورات العربية،[1] إذ ساهمت هذه الشبكات في إزاحة الخوف السياسي، وكسر الصمت الإعلامي المطبق على الرأي العام العربي، بالإضافة إلى أدوار وإسهامات أخرى لهذه الشبكات إلى درجة أن البعض اعتبرها العامل الحاسم في إنجاح هذه الثورات والاحتجاجات، ويمكن فهم أهم أدوار التّي قامت به هذه الشبكات في النقاط الآتية: التعبئة السياسية، التنظيم والتنسيق، بناء وجهات إعلامية بديلة، كسر احتكار الدولة والطبقات السياسية، أداة التوظيف السياسي، الحصول على دعم المجتمع الدولي، حيث لجأ معظم الناشطين عبر هذه الشبكات إلى تدويل قضاياهم، بهدف الحصول على دعم دولي، كما وظفت هذه الشبكات من أجل العمل على إضعاف شرعية النظام الحاكم، على الصعيد الداخلي والخارجي، من خلال حشد أكبر قدر من التعبئة الموجهة ضده . ولقد قدّرت الفترة من 2010 – 2012؛ من انتشار عدد المستخدمين لهذه الأجهزة، وخاصة الفايسبوك إلى تأجيج الثورة وإلحاق معظم دول الشرق الأوسط، وعلى رأسها مصر بتداعيات الثورة في المغرب العربي، ويقدر المختصون في هذا المجال في العالم العربي، أن مستخدمي الفايسبوك الإجمالي في العالم العربي إلى **27,711,503** مستخدم في **5 يناير 2011** ، ما يعني أنه قد تضاعفت تقريبا مقارنة بنفس الفترة من العام 2010 حيث قدر بـ: **14,791,972** وفي بداية أفريل تجاوز متوسط مستخدمي الفايسبوك لكل دولة في المنطقة العربية **7,5** بعد أن كان أقل من 6% نهاية 2010 ، كما زاد عدد مستخدمي الفايسبوك في الوطن العربي بنسبة 30% في الربيع الأول من عام 2011.[2]

7 ـــ الدعم الدولي للتحوّلات في المنطقة المغاربية والعربية: لقد حرص المجتمع الدولي، وخاصة تكتل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، أن يظهر دعمه للانتفاضات 2011 (الحراك المغاربي) وفي العالم العربي، والتحوّلات التي تلت شتّى الطرق.

ففي مجال التعاون المتعدد الأطراف تعهد المجتمع الدولي في إطار"**مبادرة دوفيل** "بتقديم 34 مليار من التمويل لتونس ومصر والمغرب مابين 2011-2013 كما وعد صندوق النقد

1 . أ.د.عبد الجبار أحمد عبد الله ، " دور ***شبكات التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي*** "، مجلة العلوم السياسية (العدد44) ،م م ، فراس كوركيس عزيز (كلية العلوم السياسية ــ جامعة بغداد). 2011، ص ص . 199 - 230.

2. تقرير الإعلام الاجتماعي العربي، (***المرجع السابق***).

الدولي بمساعدة أخرى بقيمة 35 مليار دولار للدول التّي تضررت من الاضطرابات التّي نشأت مع الربيع العربي، ومع ذلك لم تجد العديد من المساعدات طريقها إلى هذه الدول، لكن دائما توجد استثناءات في هذه المساعدات بحيث المتتبع لشكل هذه المساعدات يجدها تأخذ شكل استثمارات أو قروض بدل المنح.[1]

فمثلا الاتحاد الأوروبي قد استجاب للحراك المغاربي عبر العديد من الوسائل بما في ذلك المساعدات الإنسانية، ومراجعة البرامج السياسية والعقوبات؛ والتدخل العسكري والدبلوماسي، وقدم برنامجا جديدا اسمه **SPRING** والذي يرمز إلى دعم الشراكة، وإصلاح ودعم النّمو الشامل، وثم تبنيه لتنظيم الموارد المالية الإضافية والتّي تقدر بـــ 350 مليون أورو خلال فترة 2011 - 2012 وسائل وأدوات جديدة لدعم الإصلاح تقدر بـــ 22 مليون أورو تقدم للمجتمع المدني، إلى أن يتم تأسيس الوقفية الأوروبية الديمقراطية، كما أن المفوضية الأوروبية لديها تفويض لبدأ مفاوضات لإقامة منطقة تبادل حرّ عميقة وشاملة مع المغرب وتونس برؤية إدماج هذه الدول في السوق الأوروبية المشتركة لأجل احتواء موجة الحراك.[2]

وتمت هذه المفاوضات حول" **شراكات التنقل** " تتضمن إدخال بعض صيغ تسهيلات التأثيرية تجري بشكل متوازي... . وبهذا فانّ الدعم المقدم من الفاعلين الخارجيين يتم تعريفه من خلال المصالح الإستراتيجية لهذه الأطراف في المنطقة. فبتوجيه من انشغالهم بقضية توازن الأمن في المنطقة، يريد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ضمان تأكيد وتحقيق مصالحهم الإستراتيجية وتجنب الاضطرابات في منطقة الساحل الإفريقي، والمنطقة المغاربية التّي تعتبر المساهم الأول والمركز لتنمية المصالح الأوروبية والأمريكية في العائد الاقتصادي لهم.[3]

وتجدر الإشارة إلى أن هناك رسم جديد أو تغييرّ جديد في تعريف الأمن الوطني للدول العربية بخريطة جيو - سياسية عربية جديدة تتبلور في محاور جغرافية متقاربة ثقافيا؛ فالثورة التونسية والليبية واضطراب الأنظمة السياسية في كل من الجزائر والمغرب يعود إلى عدم الإصغاء لتوجهات مجتمعاتهم (الرأي العام الوطني الداخلي)، ورغم كل هذه التحديات والتداعيات قدمت عديد المؤشرات لكسر واقع استدامة الخلافات بين الدول المغاربية، ووجدت الأنظمة الجديدة أو القائمة أن المعالجة الاجتماعية لمشاكل الفقر إنّما تتطلب

1. مؤسسة فرايد " ***التحول السياسي في العالم العربي***" ، نشرة السياسة ، إصدار 1989ـــ 2667 (عدد رقم122)، منشورة بموقع المؤسسة على الأنترنت. يوم:2012/09/29، ص ص. 1- 7.

2 . مؤسسة فرايد ، (***المرجع السابق***).

1. MokhefiMansouria" ***Washington face aux révolutions arabes***", politique étrangère, 2011/3 Automne, pp.631-643.DOI :10.3917/PE.1130631.

تعاونا إقليميا يأخذ بعين الاعتبار المتمم والمكمل، والقيمة المضافة للعنصر البشري، والموارد الطبيعية والاقتصادية في هذه الدول، لذلك وجدنا ميّلا أمام جموح الرّغبات الشعبية لإنتاج إجراءات تكاملية ذات طبيعة اتحادية بين دول المغرب العربي متجاوزة قطيعة سياسية ونزاعا أو نزاعات محققة بين دوله فيما بينها؛ ولاسيما النزاع المغربي الجزائري.[1]

المبحث الثاني: تحركات الدبلوماسية الأمنية بين الثوابت السياسة الخارجية وضغوطات البيئة الخارجية

تكتسي عملية الدراسة في الدبلوماسية الأمنية الجزائرية رصد سبل تعامل الجزائر مع الحراك المغاربي، والتي لازالت تأثيراته بارزة على مستوى الإقليم، ما بعد سنة 2012، كما أفرزت تداعياته وتحدياته معضلات كبرى، وأسهمت هذه الحركات الثورية بشكل جدي في بلورة التفكير من جديد بتفعيل تكتل الاتحاد المغاربي بصفة رسمية، ولهذا كان أكبر تحدي يضرب بمصالح الجزائر هو حراك المغرب العربي، فالجزائر الدولة الوحيدة التي لم ينتشر بها هذا الحراك إلى جانب المغرب نسبيا؛ كما أنّها تملك دبلوماسية حل الأزمات ما أكسبها سمعة دولية وإقليمية جعل منها مصدر ثقة كبيرة للتّعامل مع ما تقتضيه مصالحها البراغماتية ومبادئها الإنسانية؛ وكان أكبر امتحان يصادف الجزائر بعد مرحلة استقلالها من الاستعمار الفرنسي وبعد العشرية السوداء في المرحلة الانتقالية هو **حراك المغرب العربي** (الثورات العربية المغاربية)[2]، لدى كان لزاما على الجزائر أن تبني سياسة تعاملها مع مختلف الحركات الشعبية للدول المغاربية وتبيّن مسارها وحنكتها وتحكمها في المستجدات الطارئة دون ترك مجال لهذه الثورات أن تصدّر إلى محيط المجتمع الجزائري، وباعتبار الجزائر الفائز الوحيد نسبيا بعدم دخولها في موجة الحراك ، فهذا له اعتبارات تحسب وتحسم لطبيعة المبادئ والسمات التي تتيحها سياستها الخارجية والتزاوج الذي سعى في إنتاجه السيد عبد العزيز بوتفليقة بين وزارة السياسة الخارجية ووزارة الدفاع والأمن أي زوج من مؤسستين رسميتين في الدولة، وهذا ما يجمع بين الجانبي السياسي السلمي

1 . المركز الوطني العربي " **التوازنات و التفاعلات الجيوستراتيجية و الثورات العربية**" ، وحدة تحليل السياسات في المركز.(مركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، أفريل 2012 ، شارع رقم : 826 ــ منطقة 66. الدوحة ــ قطر: .**www.dohain stitute.org** ، ص. 30.

2. Khalfa Mameri, ***"Pèlerinage aux sources de la politique extérieure de l'Algérie***", Revue algérienne des internationales 04 (1986) : pp. 16 – 18.

الدبلوماسي والجانب العسكري الأمني، كما أن التزاوج يخلق التوازن، وهذا القرار الأخير الذي اتخذه رئيس الجمهورية شهدت له معظم الدول على أنّه قرار عقلاني وصائب ويعبّر عن ثقل وحنكة الحكم السياسي الحالي،[1] والذي أكسب الجزائر واجهة جديدة،[2] وجعل منها تشارك القوى العظمى كلاعب وليس كقوة محدودة في الإقليم المغاربي وفي كامل القارة الإفريقية؛ إلى جانب المساهمة في بناء السلم العالمي ولو أن هذا المشروع يشوبه بعض الريبة والشك كون أنّ مقاصد الديمقراطية الغربية تعرف بأنها وسيلة لتحقيق غاية، وليست هناك قيم إنسانية تصان بالمعنى الحق وإن كان بالإمكان وضع تحفظ على النموذج الليبي في مسألة الحراك وقضية تدخل الحلف الأطلسي الذي عبر الحدود الليبية باسم حماية الإنسانية من انتهاكات **القذافي** لها، ونشر الديمقراطية، لكن ما تتبعنا حينها أن هذا الحلف الأطلسي أو بالأحرى العمليات العسكرية لقوات الحلف الأطلسي استهدفت المواطنين العزّل والبلدات الليبية والمدن دون تفريق في حربه (الحلف الأطلسي) ضد **القذافي**، ثم تصرح الدول التي تنتمي إلى هذا التنظيم العسكري إلى اعتبار أنّها أخطاء حربية وليست مقصودة ولكن غايتهم من حماية المدنيين من **القذافي** ليس لأجل حماية الإنسانية كما يصرحون بل لأجل تحقيق مصالحهم القديمة "**كأزمة لوكاربي**"وأهداف حديثة بالسيطرة على مصادر الثروة وغيرها ، والأهم من ذلك أن السلم والأمن يعد الغاية الأولى التي تسعى الجزائر لتوطيدها في الإقليم المغاربي.[3]

وحسب تقديري ودراستي في المجال فيمكن التّصريح ولو ضمنيا؛ على أنّ الدبلوماسية الأمنية التي اتخذتها الجزائر كوسيلة لتخطي عتبة **الحراك في المغرب العربي**، وفرت لها ضمان ورقة رابحة تستخدمها وقت الحاجة، كما أمكنها التّحرر ولو جزئيا من القيود الإقليمية والدولية وتبقى فقط المعضلة الأمنية في كامل الحدود المغاربية ما يؤرق الجزائر؛ على اعتبار لعبة مصالح كبيرة وخطيرة تنسج خيوطها بين الفواعل الدولية؛ والمتمثلة أساسا في القوى الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، الصين) كدول شرعية وتنظيم القاعدة تحت مسمى "تنظيم المغرب الإسلامي"، والتي جعلت المنطقة المغاربية والصحراوية

1.الدستور الجزائري، (***التعديل الدستوري 2008***).

2. Khalfa Mameri, (***Idem***).

3.العايب سليم، "***الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي***"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق: قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2011)، ص. 3.

ضالتها،على اعتبار أنّ هذه المناطق بالذات تملك موقع جيو - إستراتيجي هام لتحقيق مصالحهم الجيو-سياسية، ولربّما الثأرية بينهما. وبامتلاك الجزائر فرصة أو قفزة دبلوماسية؛ فهي تحرّك أياديها لاستقرار أمن المنطقة، كما ألزمها الواقع الدولي الدخول في مسار اللعبة. والجزائر في هذه الحالة تعد الخاسر الأول من جعلها المعادلة صفرية بين الضدين، ما يدخل الجزائر في حالة استنزاف تؤدي بها نحو الخسارة الأكيدة، أو في تقبلها فكرة التّدخل العسكرية للقوى الكبرى في المنطقة المغاربية، وفي هذه الحالة أيضا تعد الجزائر الخاسر الرسمي. لذا وجب على الجزائر الأخذ بقيم **الدبلوماسية الأمنية** ونشرها عبر وسائل الإعلام والتّكنولوجيا الحديثة؛ ليعلم كلا الطرفين بأنّ الجزائر طرف في الحل وليس طرف في الصراع، ووجب على الأطراف عدم جعل المنطقة المغاربية منطقة تؤتّر أو صراع دائم، ولا بد من إيجاد حل ضمني يجبر تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة، لأن المنطقة عانت من هموم استعمارية تقليدية ومن شبكات المافيا لمدة طويلة كانت هي الطرف الخاسر فيها. والجزائر منذ بداية فترة الثروات العربية وحتى ما بعد 2012 قد نجحت – نوعا ما – في حماية نفسها من انعكاسات هذا الحراك.[1]

المطلب الأول: منطلقات الدبلوماسية الأمنية الجزائرية

إن الدستور الجزائري الحالي، يحتوي على العديد من المبادئ تميّز وتحدد السياسة الخارجية ووظائفها وتعاملاتها والمبادئ التي هي متبناة في معظم المنظمات الإقليمية والدولية، كالأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وهي المبادئ التي تقوم عليها علاقات حسن الجوار؛ وفي نفس المنهاج اتّسمت السياسة الخارجية الجزائرية بسمات ظلت لصيقة بها طوال فترة من الزمن؛ من المرحلة الثورية إلى يومنا هذا (2012)، والذي مكّن الجزائر من تفسير والتّعامل مع السلوكيات المحيطة بعلاقاتها الدولية والإقليمية، ما أكسبها دبلوماسية أمنية استطاعت التّعامل مع موجة الحراك المغاربي. بالإضافة إلى السّمات التّي أتاحتها السياسة الخارجية الجزائرية لهذه الدبلوماسية الوسيلة الوحيدة التي أكسبت الجزائر ثقة الفواعل الإقليمية والدولية في الوقت الراهن(2012)، ومستقبل علاقاتها فيما بعد.

1. العايب سليم،(***المرجع السابق***)،ص. 27.

الفرع الأول: تطبيق مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

لقد نص الدستور الجزائري الراهن في الفصل السابع من الباب الأول على مجموعة من المبادئ في عدة مواد دستورية ابتداء من **(المادة 86)** إلى **(المادة 93)**، وقد تبنت الجزائر المبادئ التي تضمنتها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، إلى جانب حركة عدم الانحياز؛ وهي المبادئ التي تضمنتها علاقات حسن الجوار التي أفضت إليها وأقرّتها العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، إلا أن الجزائر قد أعطت لهذه القاعدة مضمونا خاصا لتصوّر علاقاتها في المحيط المغاربي، لكن الجزائر فيما يخص مفهوم "**حسن الجوار**" أطلقت عليه اسم "**حسن الجوار الإيجابي**"وقد جاء هذا الوصف في سنة **1981** حيث ورد في خطاب الأمة الذي وجهه رئيس الجمهورية "**الشاذلي بن جديد**" لنواب المجلس الشعبي الوطني في 1981/12/20، "أنّه على المستوى الجهوي فإن الجزائر التي تعتبر جزءا من المغرب العربي، وتنتمي كذلك إلى مجموعة الدول الصحراوية؛ فإنّها تسهر على تحقيق مبادئ حسن الجوار الإيجابي، إن حسن الجوار البسيط الذي يعني مجرد عدم الاعتداء وتفادي التدخل في الشؤون الداخلية ليس كافيا في حد ذاته كضمان الاستقرار والوفاق، بل التفسير الإيجابي يفيد في إقامة تعاون مثمر لصالح الشعوب والتكامل في المصالح لفائدة البلدان المعنية، والتنسيق المستمر بالنسبة لكل القضايا التي تهّم المنطقة بوجه خاص، علما بأنّ الضمانات الأكثر أهمية لتحقيق هذا الهدف، تتمثل في التخلي عن كل أسباب التوتر، والجزائر بصدد هذا الموضوع تعلن ودون تحفظ التزامها الكامل اتجاه قرارات منظمة الوحدة الإفريقية المتعلقة باحترام الحدود القائمة عند الاستقلال".[1]

وهذا يعني أن الجزائر لا تحبذ تطبيق مبادئ حسن الجوار بشكل سلبي، وتتركه إن كان "**إلا للاستثناءات فقط**"، وفي الحديث عن مضمون **حسن الجوار الإيجابي** يعني هذا أن أي دولة ألا تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة مجاورة وألا تعتدي على إقليمها، لكنها يمكن أن تسمح بإقامة قواعد عسكرية أجنبية فوق أراضيها أو أن تقيم تعزيزات عسكرية بالقرب من حدود الدولة المجاورة، إلى غير ذلك من الممارسات التي لا تمثل خرقا لمبادئ حسن الجوار المقرر في المنظمات الدولية والإقليمية، لكن التصوّر الجزائري الذي يهدف إلى تطبيق

[1]. Khalfa Mameri, (***Idem***).

مبادئ حسن الجوار بشكل إيجابي يقوم على عدم الاكتفاء بمجرد التقييد بمبادئ الحفاظ على السلم بين الدول المجاورة، بل يجب العمل على تنمية السلم بين دول الجوار والتخلص من كل عوامل سوء التفاهم عن طريق فتح قنوات الحوار والتشاور من أجل حل كل الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين الدول المجاورة، وكذلك استغلال كل الإمكانات لتنمية علاقات التعاون والتضامن وتحرير المبادلات بين الدول، لتصبح مصالح الدول مرتبطة بروابط متينة لا يمكن أن تتلاشى بمجرد سوء التّفاهم، وعلى العموم هذه المبادئ تتمثل في:

أولا: ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار

وتسلم الجزائر بهذا وتتمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار لأجل ضبط هذه الحدود وترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي. ولذلك سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة منذ حدوث أول انزلاق حدودي بينها وبين المغرب أياما بعد نيل الاستقلال، وفق **اتفاقية إفران 1969/01/15** واتفاقية **تلمسان 1970/05/27**، ثم **معاهدة الرباط 1972/06/15**، بهذا الاتفاقيات التي عالجت مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب، التفت الجزائر إلى كل جيرانها من أجل ترسيم حدودها معهم، فتمّ التوقيع على اتفاقية مع تونس يوم **1970/01/06** وتم التوقيع على اتفاقية أخرى يوم **1983/05/19**، كما تم التوقيع مع موريتانيا يوم **1983/01/05م**[1]، أما الحدود الليبية الجزائرية فكانت مضبوطة بموجب الاتفاق الليبي الفرنسي لسنة **1956**. وكان هناك سعي حثيث من الجزائر لضبط حدودها مع جيرانها من دول المغرب العربي من أجل ضمان الصورة الإيجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار.

ثانيا: مبدأ التعاون بين الدول المجاورة

جاء هذا المبدأ لتفعيل صورة مفهوم حسن الجوار الإيجابي في التصور الجزائري، وهذا ما يساهم في بعث التشاور والتعاون قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين أو أكثر، وتمارس التعاون الحدودي في إطار اختصاصات هذه الجماعات أو السلطات الإقليمية، كما يحددها القانون الذي يحكم هذا التعاون والقانون الداخلي للدول وتطبيقا لهذا المبدأ فإن الجزائر وقعت اتفاقيات التعاون

[1]. العايب سليم، (***المرجع السابق***)، ص ص. 28 – 31.

والإخاء وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة فيما يخص الدول المغاربية والصحراوية ما عدا المغرب مع نهاية الستينات.[1]

ثالثا: دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها

يشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحررها السياسي والاقتصادي، ومن أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال بعدا أساسيا للسياسة الوطنية، وتنظيما لعلاقات مستقبلية سياسيا واقتصاديا.[2]

أما العلاقات المغربية الجزائرية فشهدت قطيعة دامت أكثر من 12 سنة، ولم تعد إلى مجراها إلا بعد الاتفاق على تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حق تقرير مصيره. وإلى جانب هذه المبادئ التي أضفت المضمون الإيجابي لعلاقات حسن الجوار تبني السياسة الخارجية الجزائرية مبادئ أخرى وهي:

1- مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة العسكرية:

جاء في ميثاق الأمم المتحدة كأول مبدأ ضروري لامتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها في علاقاتها الدولية، كما جاء في المبدأ الثاني منه ضرورة فض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية كالمفاوضات والتحقيق والوساطة والتحكيم والتوفيق والتسوية القضائية من أجل الحفاظ على السلم والأمن؛ فإن بروز أي نزاع بين دول المغرب العربي خصوصا يوجب الاحتكام إلى هذه الطرق السلمية – السابقة الذكر – لتسويتها.

2- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة:

نص ميثاق الأمم المتحدة في **(المادة 2/7)** على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما نصت عليه العديد من مواثيق المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية، وتعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة والداعمة للدول المجاورة ويمكن أن تؤثر بما يجري حولها خصوص إذا كانت الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية

[1]. العايب سليم، (***المرجع السابق***)، ص ص. 31 – 34.

[2]. Khalfa Mameri, (***Idem***).

فيها غير متجانسة، ولهذا فإن التقيد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل لهذه الأنظمة في الأقاليم المتجاورة لها، وعدم التدخل فيما يجري فيها، وهذا ما يؤسس لعلاقات "**حسن الجوار**"... إلى غير ذلك.

الفرع الثاني: مفعول سمات السياسة الخارجية الجزائرية

لقد اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بجانب متمايز من السمات طيلة مسارها، سواء كانت تلك السمات موروثة عن العمل الثوري أو مستمدة من مسار الممارسة بعد الاستقلال ويمكن ذكرها في :

أولا: سيطرت العوامل الشخصية لشخص الرئيس في السياسة الخارجية

تعتبر التأثيرات الشخصية لرئيس الجمهورية تؤسس لنوعية العوامل التي توجه وتحدد السياسة الداخلية والخارجية للبلاد. "فالدستور في سنة **1963** في مادته الثامنة والخمسين منح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها وتنسيق السياستين الداخلية والخارجية للبلاد، واستمر على منوال دستور **1976** الذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمة وقيادتها وتنفيذها، أما دستور **1989** فنصت (**المادة 74**) منه "**أن رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها، وبذلك فإنه يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج**" وينهي مهامها ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم[1]، وفي نفس الشيء فان دستور **1996** من خلال ما عبرت عنه المادة **77**". والمعنى المعطى أن سيطرت الرئيس تكون من الناحية الدستورية والفعلية. باعتبار أن **المؤسسة العسكرية أحد الفواعل الهامة في السياسة الداخلية** لكنها في صنع السياسة الخارجية ليست كذلك بحكم نقص خبرتها في الشؤون الخارجية والدبلوماسية إلا فيما يتعلق بالقضايا التي تهدد الأمن القومي الجزائري.

ثانيا: الطابع الأزموي في السياسة الخارجية الجزائرية

[1]. عديلة محمد الطاهر، "***أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999 – 2004***"، (مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005)، ص ص. 82 – 84، و، ص ص. 85 – 92.

وتتسم السياسة الخارجية الجزائرية هنا بالنّشاط المكثف في ظل الأزمات بينما يصيبها الجمود في مرحلة الاستقرار للأوضاع، وراجع ذلك إلى أن مرحلة **1990**"**أزمة العشرية**" السوداء عرفت الدبلوماسية الجزائرية انكفاف على نفسها بحيث سيطر الجمود على السياسة الخارجية الجزائرية وبمجيئ "**عبد العزيز بوتفليقة**" بدأ يعود نشاط الدبلوماسية الجزائرية من جديد، وبدأت الجزائر تعود إلى الساحة الدولية شيئا فشيئا، بحيث أعطى لها دفعا جديدا من خلال تركيز نشاطها نحو الخارج، وبعد القيام بحل النّزاع في القرن الإفريقي[1] بين إثيوبيا وإيريتيريا، وبعث مشروع الشراكة مع إفريقيا تكون بها الجزائر قد سجلت عودة قوية إلى الساحة الدولية والإفريقية، والآن هي تدخل مرحلة الركود لنشاطها الدبلوماسي جراء الاستقرار الداخلي، وعندما يكون الاستقرار الداخلي مهدد تنشط الدبلوماسية إقليميا ودوليا؛ فالطابع الأزموي يحدد مجرى سير السياسة الخارجية الجزائري ويتوّج عملها ونشاطها بشكل مكثف والعكس.

ثالثا: طابع الحياد في السياسة الخارجية الجزائرية

الجزائر دائما في نشاطها الخارجي لا تتدخل في المسارات الدولية والإقليمية، كما تلتزم طابع الحياد في دبلوماسيتها منذ المرحلة الثورية (الحركة الوطنية سابقا)، ولم تتدخل والتزمت الحياد حيال ما يجري في الساحة المغاربية والعربية، وحافظت على هذا التقليد بحيث لم تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، والتزمت الحذر من سياسة التحالفات التي أقامتها الدول العربية مع القوى الأجنبية، مما أكسبها التقدير والاحترام في الأوساط العربية، وحتى منها الإقليمية الصحراوية والدولية.[2]

وبقيت على هذا المنوال حيال كل النّزاعات والأزمات الدولية بعد استقلالها سنة **1962** وهذا ما أكسبها سمعة وهيبة طيبة في العالم. وجعل وساطتها تقبل من طرف أطراف الصراع، وكذا تطلب وساطتها من عدة دول لأجل الحل أو التسوية السلمية كوساطة (إيران – العراق)، (تونس – ليبيا)، (الفصائل الفلسطينية) وغيرها. وبهذا قسمة الحياد ظلت لصيقة بالسياسة الخارجية قبل وبعد الاستقلال، وحتى الوقت الراهن (**2012**).

---

[1]. محمد بوعشة، "***الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية-الإريتيرية***" (بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004)، ص ص. 31 – 93.

[2]. العايب سليم، (***المرجع السابق***)، ص ص. 39 – 41.

المطلب الثاني: تعامل الدبلوماسية الأمنية الجزائرية تجاه الحراك المغاربي

إنّ لمبادئ وسمات السياسة الخارجية الجزائرية الأثر الكبير في تحديد تعامل الجزائر، إذ تعد الحجر الأساسي التي تبني عليه الدبلوماسية الأمنية الجزائرية ممارساتها أو منطلقاتها النّظرية لاكتساب شرعية ميدانية على الواقع العملي والوظيفي؛ وكما ذكر سابقا بأن تداعيات الحراك المجتمعي الشعبوي أحدث ضجة كبيرة بين أوساط المثقفين والمفكرين ناهيك عن الحركات الشبانية المتعاظمة إلى جانب الرأي العام الداخلي بالنسبة للجزائر أحدثوا ضجة إعلامية فيما يخص عدم تدخل الجزائر من باب الإمكانية الدبلوماسية وتوظيف حنكتها في ذلك لأجل فض أو تسريع الحل لهذه الثورات العربية المغاربية من وجهة نظر التسليم بمبدأ "**حسن الجوار الإيجابي**" بين الدول المغاربية أو إبداء رأيها أو أي تصريحات رسمية تعطي الوجه الخارجي للجزائر اتجاه ما يحدث في الإقليم المغاربي.[1]

الفرع الأول: ثورة تونس

تعتبر تونس أول دولة مغاربية وعربية كانت بها الانطلاقة الأولى لموجة الحراك المغاربي والتي لحقت بها فيما بعد الثورات العربية الأخرى، بحيث تلت اندلاع الثورة التونسية نظيرتها الثورة المصرية وفق مبدأ الحتمية الثورية، وكان تعامل الجزائر مع الوضع في تونس بتتبع المسلسل الثوري دون تدخل مطلق في مسار الثورة ومصير مجتمعها؛ والتزمت الجزائر سياسة الحيطة والحذر بحيث عملت السلطات الجزائرية على حماية وتجنيد الحدود الرابطة مع تونس،[2] كما عملت الدبلوماسية الأمنية الجزائرية بالتزام الصمت والتّكتم بمواقفها؛ وذلك راجع للثوابت الوطنية تتضمن عدم التّدخل في الشؤون الداخلية للدول، وألزمت نفسها الثبات والأخذ كلي بمبادئها فيما يخص:

1.مالك عوني، "***مواجهة ألا يقين: محددات التفاعل والتأثير بين الثورات العربية والنظام الدولي؟***"، (***المرجع السابق***).

1) عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة والتي نصّ عليها ميثاق الأمم المتحدة في (**المادة7/2**) بعدم التّدخل وعملها بهذا المبدأ من جانب؛ كما سعت من جانب آخر لاحتواء موجة الثورة في تونس وعدم تصديرها إلى الجزائر بتأمين الحدود عسكريا، كما أن الدبلوماسية الأمنية الجزائرية وعملا بمعتقد حماية "**الأمن القومي**" تركت الجزائر الثورة التونسية تأخذ مجراها كما فعلت كل الدول العالمية الأخرى، وتزامنا مع نفس الحديث لم تترك مجال لرئيسها المخلوع –"**زين العابدين بن علي**"– بالدخول إلى التراب الجزائري لتجنب أي انعكاسات تنجر عنه ولكي لا يكون لها دخل في مسار "**ثورة مجتمع**" عان من ويلات حكم بوليسي تسلطي.[1]

2) أخذت الجزائر بمبدأ آخر وهو **دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها** حتى مع أنظمتها الحاكمة وترك الثورة العارمة التي حدثت في **تونس** نهاية **2010** تأخذ مجراها، أي لم تبدي الجزائر أي تدخل رسمي منها إلا فيما يخص العمل بمبدأ موازي الذي هو **التعاون بين الدول المجاورة**، بهذا الجزائر قد قدمت مساعدات معتبرة لتونس قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار اعتبارا للمجموعات الإقليمية التابعة لهذين البلدين واستلمت تونس الجزء الأكبر من المساعدات بعد انتصار الثورة فيها.

الفرع الثاني: الحراك الشعبي المغربي

نظرا لانتشار تسونامي الثورة إلى معظم البلدان العربية،[2] خاصة بعد انتصار الثورة في تونس وولادتها في مصر، والتّي ساهمت في نهوض مبكر للدول الغربية خاصة القوى الكبرى كأمريكا وفرنسا ومساهمتها المباشرة في تدعيم أو تحويل مجرى الثورة بما يخدم مصالحها عن طريق تدخلاتها وضغوطها السياسية الدبلوماسية، جاء **الحراك المغربي** (Maroc) بقوة ودفع كبير نظرا للموقف الدولي المساند والمشجع لهذه الثورتين (التونسية – والمصرية) ولو أنّه في الثورة التونسية كان دعما محتشما، أما الثورة المصرية والتي أكدت الدول القوية مساندتها لحركة الشعوب في تنمية مسار ثوراتهم نحو الديمقراطية وضمان الحقوق الإنسانية؛ وهذا المجرى للأحداث تمّ بضغط هذه القوى لتسريع نجاح الثورة في مصر وحسمت بعزل رئيسها "**حسني مبارك**" عن الحكم وتم تبنيها للمشروع الإسلامي بنجاح

1. وفاء لطفي، "***الثورة والربيع العربي : إطالة نظرية***"، (***المرجع السابق***).
2. حسين خليل غريب، "***الحراك الشعبي العربي الراهن وإشكالية مفهوم التغيير***"، (***المرجع السابق***).

الثورة، وتزامن في نفس الوقت حدوث موجة حراك مجتمعي مغربي موسع، ودائما اكتفت الدبلوماسية الأمنية الجزائرية بحماية الحدود من الجهة الغربية والأخذ بسياسة الترويج المعبئ للمجتمع الجزائري بمستوى الانزلاق الذي آل إليه الوضع بعد العشرية السوداء والمعاناة الشعبية التي استمرت ويلاتها حتى الوقت الراهن **(2012)**؛ إلى جانب هذا أخذت الدبلوماسية الأمنية الجزائرية عملها التأثيري داخل الوطن وألزمت سمة سيطرت العوامل الشخصية لرئيس الجمهورية السيد "**عبد العزيز بوتفليقة**" والمسؤولين الكبار في الدولة على التحذير من مستوى الانزلاق الذي سيأخذ بالجزائر نحو الهاوية إن انساق الشعب الجزائري إلى موجة الحراك ؛[1] كما اعتبرته تهديدا أكيد لاستقرار ووحدة الجزائر؛ وطلبت من الشعب الجزائري إلى التريّث وعدم الانسياق وراء هذا الحد من الجهالة والعودة مجددا إلى التذكير بآثار العشرية السوداء التي لازال يعاني منها الشعب الجزائري حاليا **2012**.[2]

وفي نفس السياق الزّمني الذي اشتعلت فيه موجة الحراك الاجتماعي في المغرب كانت هناك بعض الانتفاضات والتّحركات الشعبية بالجزائر منددة (بالحقرة)، وإسقاط النّظام السياسي التّسلطي انعكاسا طبعا للزيادات التي مست بعض المواد الغذائية الأساسية لحياة المواطن الجزائري، ما أدى إلى تسريع الإصلاحات السياسية والاقتصادية على مستوى عديد الهياكل، بداية كانت بتدعيم القطاعات الاقتصادية، وبخاصة هذه المواد التي حدثت بها الزيادات. على اعتبار أن الحراك في الجزائر أخذ منهج مغاير حيث بدأت المطالبة بأزمة السكر ثم انتقلت إلى أمور سياسية.[3]

وجاءت هذه الإصلاحات موازنة مع إصلاحات العاهل المغربي "**الملك السادس**" الذي قام بوضع إصلاحات دستورية عميقة على مستوى شخصه، وعلى مستوى الحكومة وعلى مستوى وسائل الإعلام والاتصال وحقوقهم، بحيث القرار المتعلق بشخصه والمتمثل في تقليص من سلطات الملك لصالح الجهاز الحكومي، أما القرار المتعلق بالحكومة حيث تم إقصاء وإلغاء العمل بالجهاز الحكومي الذي كان في وقت الحراك، وتّم تسريع تشكيل حكومة انتقالية جديدة، أما القرار المتعلق بالإعلام فتم توسيع حقوق الإعلام والنشر وفق مبدأ الديمقراطية والحرية، وتقليص قدر المستطاع من القيود المفروضة على هذه الأجهزة

1. عديلة محمد الطاهر، "***أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999 – 2004***"، (***المرجع السابق***)، ص. 92.
2. العايب سليم، (***المرجع السابق***)، ص. 38.
3. حسين خليل غريب، (***المرجع السابق***).

الإعلامية؛ ما أسهم في احتواء **أزمة الحراك المغربي** وكان نجاح معتبر لاق دعم كبير وتشجيع الدول القوية لحل هذه الأزمة في فترة وجيزة بفوز آخر ترك بصمة للمغرب عالميا، والتي مكنتها من الخروج من هذه الأزمة بنجاح معتبر تحسبا له وليس عليه.[1] من ثمة الدبلوماسية الأمنية تتم على مستوى الخارج؛ ولكن كاستثناء أتيح تطبيقها داخليا، وبهذا أمكن للجزائر وسياساتها وتصريحاتها التحذيرية الترهيبية أن تبني دبلوماسية أمنية كحل للأزمات الداخلية والخارجية.

الفرع الثالث: الثورة الليبية

لتأتي الثورة الليبية والتي تزيد الطين بلاّ على مسار تعامل السلطات الجزائرية مع المجتمع الجزائري، الذي تأزم وتعقد كثيرا، ولم تجد الجزائر مع كل خبرتها الدبلوماسية وسياسييها على مستوى الداخل والخارج حلا يضفي في انتهاء هذه الأزمة، فكانت الأزمة الليبية أكثر شدة من الثورتين السابقين لها بحيث – وخلافا لما سبق – وجد أن الرئيسين السابقين لتونس ومصر اتبعا مسار الرأي الشعبي سياسيا وسلميا بخطابات وإصلاحات سياسية تخدم شعوبها؛ إلا فيما يخص الانزلاق الذي لم يصرح بها الرئيسين كأمر الجيش (حالة الطوارئ) بقتل كل من يساهم في تأجيج الجماهير الشعبية مثلا.

لكن كانت الأزمة الليبية أكثر شدة، وبمنظور آخر كان زعيمها "**لمعمر القذافي**" الذي لم يتقبل الوضع بتاتا،[2] كان قد دخل في حرب استنزاف مع شعبه بكل أنواع الأسلحة، إضافة إلى بعض الخطابات المسيئة وغيرها من الألفاظ الدنيئة التي تلفظها **القذافي** أمام مسمع الجماهير الليبية ما أشعل الغضب العارم وثورة شعب عان أكثر من **40** سنة حكم ديكتاتوري تسلطي فاشي. ولم يكتفي **القذافي** عند هذا الحد، حيث قام برفض أي تجمهر شعبي في الساحات العامة أو أي ثورة، كما اتهم الدول الغربية بأنّ لهم صلة وراء كل ذلك، ما أسهم في إشعال موجة الثوار الليبيين في مختلف القبائل الليبية خاصة التي كانت معارضة لحكمه، ما أدى إلى حدوث فوضى عارمة وانتشار السلاح، وتصاعد حدة الأزمة بإعلان القوى الكبرى في العالم المنضوية في الحلف الأطلسي الدخول حرب مسلحة بتدخل عسكري

1. أ. د. محمد الأمين ولد الكتاب، "***التداعيات الأمنية والإنسانية لأزمة شمال مالي***"، (***المرجع السابق***).
2. فهمي شراب، "***جدلية التدخل الأجنبي في شؤون الدول العربية ليبيا نموذج***"، (***المرجع السابق***)، ص. 3.

بتزكية من الأمم المتحدة لتخليص الشعب الليبي من الاعتداءات التي قام بها **القذافي** ضد المدنيين العزّل وكل الشعب الليبي، وتمّ تدخل الحلف الأطلسي وبعد عدة شهور تمكنت قوات الحلف من إسقاط نظام **القذافي** على آخره بمقتله ومعظم أبناءه وأعوانه، وتمكنت الحكومة الانتقالية من أخذها الحكم مؤقتا تماشيا مع الوضع لأجل قيام انتخابات طارئة وسريعة للبلاد.[1]

إنّ مسار الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في تعاملها مع مستجدات هذه الثورة يكون بتعزيز نشاطها الداخلي والخارجي، فالجزائر اكتفت بالصمت ولم تبدي أي تجاوب ولا دعم، كما لم تتدخل في الحراك الليبي (الثوّار)؛ ولكن بعدم مقتل **القذافي** أو قبل ذلك بقليل صرّحت الجهات الرسمية الجزائرية بأنّها لا تعترف إلا بالكيان القائم، وتحترم الدول المجاورة ولا تتدخل في مشاكلها الداخلية؛ توازيا مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة، واحترام مبدأ التعاون بين الدول المجاورة واعتبارها ثوابت وطنية لا يمكن اجتيازها.

كما أن الثورة في ليبيا لم تحسم بعد لأي طرف، ومازالت الثورة تسير في يد **القذافي** والنّظام الليبي لم يسقط حينها وحتى بتدخل الحلف، ما ترك الجزائر وبناء على دبلوماسيتها الأمنية تعدل عن أي تصريحات أخرى،[2] وبعد انتصار الثوّار الليبيين وانتصار قوات الحلف على **القذافي** ونظامه تولت الحكومة الانتقالية المؤقتة حكم البلاد؛ والتّي كانت أول تصريحاتها بعدم التّعامل مع الجزائر ولو شكليا، لكن قيم الدبلوماسية الأمنية التي فرضتها الجزائر على مسارها، إضافة إلى المبادئ المسلم بها من طرفها، الى جانب العقيدة الأمنية التي تتبناها الجزائر دوليا أقنعت الأطراف الليبية الحاكمة بطبيعة المبادئ التي تسلم بها الجزائر؛ والتّي تعدها من الثوابت الوطنية التي لا يمكن تجاوزها كالتزام "**بمبدأ عدم التدخل**" والتعامل وفق **مبدأ التعاون بين الدول المجاورة** ما أمكن للحكومة الليبية الانتقالية تقبل الوضع الذي فرض على الجزائر عدم مساعدة الثوّار، وبنت مع الجزائر علاقات تعاون وصداقة، ومن جانبها الجزائر قامت بإرسال مساعدات مادية ومعنوية ولوجستية معتبرة، وتماشيا مع مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية؛ فإنّ الجزائر كفلت

1 .Yves Charles Zarca, "***Eloge les révolutions arabes***", (***Idem***).

2. فهمي شراب، (***المرجع السابق***).

نفسها مساعدة اللاجئين الليبيين، كما تم تدريب قوات الجيش الليبي والشرطة في مراكز عسكرية جزائرية (**شرشال**) لكي تساهم في كفاءة الجيش الليبي لأجل حماية البلاد ودعم علاقات الأخوة والتّعاون وفق مبدأ "**حسن الجوار**".[1] وأخذت معها في علاقات صداقة حتى الوقت الحالي (**2012**)، وتزامنا مع هذه التّحركات الخارجية للدبلوماسية الأمنية الجزائرية مع ليبيا، تم تجنيد الحدود الليبية بقوات الجيش الجزائري لحماية الحدود الجزائرية من الاختراق من قبل المسلّحين التابعين لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي؛ خاصة وأنّ ليبيا صادفها التدخل العسكري من قبل الحلف الأطلسي، فكانت كأكبر تهديد ومعضلة أمنية للجزائر من الجهة الشرقية، على اعتبار التهديد الرئيسي للحدود الجزائرية كان من الخط الشرقي (تونس – ليبيا).

إن الدبلوماسية الأمنية الجزائرية ونتيجة للضغط المتواصل من التّكنولوجية العصرية كالفايسبوك والتويتر،[2] عجزت عن وضع بديل فعال وسريع لاحتواء الوضع، لكن وفي نفس السياق اجتهدت في تبني بعض السياسات؛ منها أنّ السلطات الجزائرية عمدت إلى بعث إصلاحات هيكلية واقعية؛ كزيادة الرواتب للمواطنين في عديد القطاعات، وما تبعها من موجة حراك الزيادات للأجور انعكاسا للإضرابات المتتالية، إلى جانب اقتراح بوتفليقة سياسة تدعيم الشباب في شكل قروض تسلّم في أشكال مختلفة **كلونسانج، لانام**... ؛ ما مكّن إخماد ثورة الشباب الثائر، ونتيجة لكل هذا نجحت الدبلوماسية الأمنية في الجزائر على مستواها الداخلي والخارجي في إخماد نار الثورة واحتوائها وتحويلها عن مجراها لتقزيمها وتنافيها، وبهذا الجزائر نجحت نسبيا في تجاوز **أزمة حراك** بالكامل والتي عززت من مكانة وقيمة وسمعة الجزائر دوليا وإقليميا وعززت من جانب آخر سبل التّنمية المستدامة ونشر الديمقراطية بشكل طبيعي.[3]

إن دور الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في حراك الإقليم المغاربي كان جد مضبوطا، وحاليا تمّ تطوير مفعولها لتمارس وتوظّف في الداخل أي داخل التّراب الجزائري بتفعيل معنى **مفهوم المواطنة والتزام مسؤولية الاستقرار الداخلي** مهمة الجميع؛ وغيرها من

1.العايب سليم، (***المرجع السابق***).
2. تقرير الإعلام الاجتماعي العربي، "***الإعلام الاجتماعي والحراك المدني: تأثير فايسبوك وتويتر***"، (المرجع السابق).
3. عبد الجبار أحمد عبد الله، "***دور الشبكات التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي***"، (***المرجع السابق***)، ص ص. 200 – 230.

الأمور الجزئية التي تساهم في تعزيز الوحدة التّرابية للجزائر بفضل الدبلوماسية الأمنية؛ وتوظّف خارجا وفق القرارات السياسية الدبلوماسية والأمنية العسكرية العقلانية المحنكة في المجال.[1]

1. العايب سليم، (***المرجع السابق***)، ص ص. 34 – 35.

الفصل الثالث:

الدبلوماسية الأمنية الجزائرية بين الانجازات والتحديات

تمهيد:

رغما ما توصلت إليه **الدبلوماسية الأمنية الجزائرية** من خبرة في إدارة النّزاعات الدولية من جانبها التّنظيمي، إلا أن ذلك مرهونا بواقعها العملي؛ وإمكانية الجزائر في ضمان تطبيق الحلول السياسية السلمية على العسكرية، وجعل الآلية العسكرية مكملة للعمل الدبلوماسية الرامي لتحقيق الأمن والسلم الدوليين.

ولا يجب الحكم على مسارها في الوقت الحالي، ذلك أنّها توجه جديد قيد التطبيق الفعلي والعملي ، لكنّها تعاني من نفس الوقت صعوبات أو بالأحرى معيقات في سبيل تقريب الفهم وضمان تحقيق ما جاءت لأجله، ويقوم هذا الفصل بدراسة هذه الانجازات التي أضافتها إلى العقيدة الأمنية الجزائرية؛ اتجاه الإقليم المغاربي والتّهديد الحدودي له والمتمثل في أزمة شمال مالي من جانب، ودراسة التّحديات التي واجهت **الدبلوماسية الأمنية الجزائرية** عند تطبيقها ميدانيا؛ والتّي أسهمت بشكل غير مباشر في عجزها عن فرض الحل السلمي في الساحل الإفريقي المتاخم للفضاء المغاربي.

المبحث الأول: انجازات الدبلوماسية الأمنية الجزائرية:

إن الدبلوماسية الأمنية الجزائر تعد المتغيّر الجديد والرئيسي الذي ميّز تجاذبات الفترة الممتدة من **(2008 – 2012)** وما بعدها وسوف تلعب دورا بارزا مستقبلا كون العلاقات الدولية تتجه من تعقيد إلى أكثر تعقدا، وهذا ما لا يحمد عقباه في ظل انتشار العديد من الأسلحة الفتاكة وتشابك المصالح وكثرة مسارات التّناقض والتّنازع خاصة مع بداية القرن الحادي والعشرين ومع سيطرة عولمة السياسة العالمية وهيمنتها جهويا وإقليميا ودوليا، إلى جانب عوامل أخرى منها ما فرض على الدول توطيد قدر المستطاع العلاقات التي تؤسس وتنتج للسلام والاستقرار وتدعيمه في جميع الخيارات، وكان للجزائر نصيب متمايز من ذاك المسار الذي يدعو إلى توطيد وتحقيق السلم والأمن الدوليين من خلال خبرتها الدبلوماسية وحنكتها المعتبرة في فض بعض النزاعات الإقليمية والدولية ، ما مكّن الجزائر الظفر بمكانة مرموقة دوليا وإقليميا في تعاملاتها الدبلوماسية للمساهمة في تقريب وجهات النظر للدول المتنازعة فيما بينها أو حتى دعم مساعي حل النزاعات سلميا؛ ليأتي التحدّي الكبير للجزائر في إقليم المغرب العربي الذي يحوي الدول المجاورة لحدودها من جميع الجهات بحراك شعبوي كبير فما كان على الجزائر إلا تبني أسلوب الدبلوماسية الأمنية والتعامل مع الوضع الذي أفرزه الحراك ومواجهته قبل أن يخترق الحدود الجزائرية. وبذلك نجحت الجزائر في حماية مجالها من موجة الحراك المغاربي والعدوى الهستيرية داخليا؛ حيث تمّ حماية علاقاتها مع الدول المجاورة بفضل اللجوء إلى دور الدبلوماسية الأمنية.

المطلب الأول: انجازاتها على المستوى الوطني

إن انجازات **الدبلوماسية الأمنية الجزائرية** وطنيا مرتبطة بجملة التّدابير التي اتّخذتها الجزائر داخليا لأجل حماية أمنها القومي من أي تهديد خارجي أين كان نوعه وفصله، من ذلك عمدت إلى حماية الحدود الجزائرية من موجة الحراك المغاربي، وذاك يعد كأكبر انجاز في المجال والذي كان محققا بواسطة توفر جملة هذه التدابير:

1) أن **الدبلوماسية الأمنية** أكسبت الجزائر قيمة معتبرة وسمعة مشرفة إقليميا ودوليا والتي عززت أكثر مع الملاحقة العسكرية الجزائرية للمتسببين في انفجارات "عين أميناس" دون طلب الإذن من المجتمع الدولي على اعتبار أنّه مساس بأمن الجزائر، ولا حقّ لأي دولة في التّدخل بالقبول أوالرفض لتحرك الجزائر عسكريا.

2) تجنبت **الدبلوماسية الأمنية الجزائرية** أي تفاقم للوضع الداخلي(الوطني) من خلال تأمين الحدود البرية والجوية والبحرية من جميع الخطوط التهديدية للأمن القومي الجزائري كخط (تونس-الجزائر)، (ليبيا- الجزائر) من الجهة الشرقية لمحيط الجزائر؛ وخط الصحراء الجزائرية من الجهة الجنوبية (أزمة شمال مالي) التي ينتشر بها تنظيم القاعدة والتي تزرع الفوضى في المغرب العربي، وجعلها منطقة معقل الإرهاب والمافيا الأمر الذي ساهم في اعتبار الإقليم المغاربي أنه " مغرب الإرهاب".

3) الجزائر وبتطبيق بنود ما جاء به المفهوم الميداني للدبلوماسية الأمنية تحوّلت بتطبيق بعض المبادئ التي جاءت بها السياسة الخارجية **كمبدأ حل النزاعات داخل الدولة بالطرق السلمية** والمأخوذة عن **مبدأ حل النّزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة العسكرية...** وغيرها، نحو الفضاء الداخلي للجزائر بدلا من اقتصارها على المحيط الخارجي للحدود الجزائرية؛ وبهذا فأن **الدبلوماسية الأمنية** تطبق على الصعيد الداخلي لصد كل تحرك مجتمعي من شأنه إدخال الدولة الجزائرية في دوامة المساومة خسارتها تكون كبيرة ومستمرة أكثر من ربحها إن كان هناك أصلا ربح، كما يكون ذلك أيضا على الصعيد الخارجي .

4) وعموما يكون الإنجاز على أساس رصد الأداء، ومجمل الكلام يفرض أن **الدبلوماسية الأمنية** مسار جديد تتخذه الجزائر كوسيلة ميّزت السنوات (2008-2012) واستمرارها في المستقبل تماشيا مع المستجدات التي يفرزها القرن الحادي والعشرين لأجل تحقيق غايتين :

أ.) الصعود بتنمية جزائرية في جميع القطاعات تماشيا مع التنمية المستدامة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، ونشر الديمقراطية.

ب.) تحقيق المكاسب والمصالح الجزائرية البراقماتية والإنسانية التي تتيحها الدبلوماسية الأمنية لأجل غاية عودة الريادة الدبلوماسية للجزائر كسابق عهدها في حل الأزمات الإقليمية والدولية.

المطلب الثاني: انجازاتها على المستوى المغاربي

إن الدراسة في انجازات **الدبلوماسية الأمنية الجزائرية** في الفضاء المغاربي يتطلب معرفة مدى نجاعتها في قياس حلول هيكلية ميداني قابلة للتطبيق في الزمان والمكان هذا من جهة، وفي كيفية التّعامل مع كل المستجدات بما يحتم تنافي الحرب وتكريس مبادئ السلم والتّعاون والتّنمية في جميع المجالات بما فيها المجالات الاقتصادية والأمنية على السواء، وتتمثل انجازاتها مغاربيا فيما يلي:

1) أنّ نشاط **الدبلوماسية الأمنية الجزائرية** اتّسم بالرّسمية وامتياز بالرّزانة والعقلانية (ممنّهج) في احتواء الحراك المجتمعي الذي آل إليه الوضع السياسي في الإقليم المغاربي؛ على مستوى المناطق الحدودية بالتراب الجزائري.
2) أنّ ممارسة **الدبلوماسية الأمنية** التي تبنّتها **الجزائر** ساهمت في تغيير الخريطة الجيو- سياسية للإقليم المغاربي مع هذه الدول (تونس – ليبيا) اللذين حدث بهما الحراك، حيث تمّ تغييرها نحو الأفضل **ببناء تقارب وحسن الجوار أكثر ترابطا وانسجاما من ذي قبل**، ما عدا المغرب التي التزمت معها الجزائر سياسة الصّمت على الرّغم من امتلاكها كل مؤهلات الضغط قانونيا ورسميا، لكن "**مبدأ حسن الجوار الإيجابي**" التي فرضته الجزائر على مساراتها **تماشيا مع مبدأ قرب الجوار** أفضّ بها إلى التزام سياسة عدم الرّد بدل الدخول في توتر حقيقي مع المغرب الجزائر في غنى عنه، بالإضافة إلى أنّه يزيد من تجميد اتحاد المغرب العربي أكثر فأكثر، والذي شهد انتعاشا مؤخرا بفضل دور المجتمع المدني المغاربي وكثافة نشاطه في الوقت الراهن (**2012**).
3) لكن في نفس السياق المشهد السياسي الذي خيّم على مسار الدول المغاربة خصوصا والعالم العربي عموما من وقت انطلاق الحراك وصولا به إلى الوضع الحالي (**2012**)، جعل ممارسة الأداء الفعلي للدبلوماسية الأمنية – نوعا ما – محتشما ومتواضعا وهذا راجع إلى التأصيل النّظري بالمعنى الأكاديمي لمفهوم أو **اصطلاح الدبلوماسية الأمنية** كان غير متوفر كثيرا وهذا يرجع لحداثة المصطلح لأنّه ظهر بشكل رسمي حاليا مع الحراك المغاربي، وانتشار الثورات العربية الأخرى، أما في الجزائر ظهرت رسمية المصطلح بعد قرار رئيس الجمهورية "**عبد العزيز بوتفليقة**" عندما عيّن منصب نائب وزير الدفاع وبالتالي أقرّ إمكانية المشاركة الوظيفية بين مؤسستين مهمتين من مؤسسات الدولة في تثمين المسعى السلمي.

المبحث الثاني: تحديات الدبلوماسية الأمنية الجزائرية

إن تتبّع مجرى الأحداث الإقليمية لإقليم المغرب العربي الذي حدثت به موجة حراك مجتمعي التّي مسّت كل من **تونس** و**ليبيا** و**المغرب** و**موريتانيا** و**الجزائر** ولو أن **الجزائر** و**المغرب** و**موريتانيا** تمّ احتواءه من البداية وتمّ معالجة الوضع حينها، وبالتّركيز على **دور الدبلوماسية الأمنية الجزائرية** ثبت أنّها كانت حاضرة في أداءها الفعلي ولو أنّه حضور نسبي، ذلك أنّها منذ البداية التزمت **سياسة الترقب والحذر** و**التّسليم الكامل بمبادئ السياسة الخارجية** في التّعامل مع مثل هذه الأوضاع المتأزمة؛ مع

العمل الدؤوب لعدم تصدير هذه الثورات إلى الجزائر، كما واجهت **الدبلوماسية الأمنية الجزائرية** في نفس السياق التّحديات المتعددة المطروحة أمامها كالوسائل الإعلامية، والتّكنولوجية المتطورة كاستعمال الفايسبوك والتويتر... وغيرها التّي ساهمت مساهمة كبيرة في التّرويج للحراك وتوسيعه إقليميا وعربيا، باتخاذها كل السبل التي تسهم في تقريب الفهم وتنمية الوعي المجتمعي الجزائري بأن لا سبيل ولا هدف خيّر يرجى من هذا الحراك لذا سعت الدبلوماسية الأمنية في الجزائر بكل وسائلها للمّ وجمع شمل الرأي العام الجزائري داخل الوطن وخارجه إلى ضرورة الأخذ بمبدأ الوحدة والتضامن والتآزر لتجنب انزلا قات الدخول في مثل هذه الثورات التي لا جدوى منها (ولو نسبيا) إلا لإلحاق ضرر أكبر يمسّ استقرار الشعب الشعب الجزائري وربما يعدمه، كما سعت **الدبلوماسية الأمنية** إلى تثقيف وتعبئة الرأي المجتمعي في الجزائر بضرورة تبني **مبدأ المواطنة** قبل أي شيء والتّضحية بالنفس والنفيس من أجل التأكيد على حماية الوحدة الوطنية الترابية، أما الأمور الأخرى المتعلقة بتلبية الحاجات المجتمعية الضرورية وعدت السلطات الجزائرية الحاكمة في حلّها عبر مراحل.

المطلب الأول: تحديات الدبلوماسية الأمنية الجزائرية على المستوى الوطني

تعتبر **الدبلوماسية الأمنية الجزائرية** المسعى الايجابي للجزائر فلقد ارتبط هذا الاسم بممارسات الجزائر وتحركاتها إقليميا لأجل وضع حل يضمن معه جعل الجزائر ترتقي إلى صفة الحامي الرسمي والمؤهل للمنطقة المغاربية ككل، حتى أن الفواعل الدولية والإقليمية أشادت و دعمت تحركات الجزائر الإقليمية لأجل استتباب الأمن المغاربي ومنطقة الساحل من أي توتر يعدم الاستقرار وتنمية العلاقات الاقتصادية الجيوسياسية فيها. لكن من جانب مغاير **عانت هذه الدبلوماسية الأمنية الجزائرية** هي الأخرى من معيقات أو تحديات عقدت من تثبيت مواقف الجزائر الوطنية وتعاملها داخل حدودها الجغرافية منها:

1) أن **الدبلوماسية الأمنية الجزائرية** لم تكسب الجزائر قيمة مشرفة وسمعة معترف بها على تلك الحدود "- إن صح القول – بل مكّنت هذه الدبلوماسية الأمنية من إظهار وبقوة "**أنّ الجزائر الدولة الوحيدة إلى جانب المغرب التي لم يشملها الحراك المغاربي**" ولربّما يعود هذا إلى سوء تطبيقها أو الجهل لطريقة ممارستها، أما **دور الدبلوماسية الأمنية الجزائرية** بعد موجة الحراك في المغرب العربي كان مضطرب بسبب ضغوطات البيئة الداخلية والرهانات التي كانت وما تزال تحكم البيئة الإقليمية، أما سمعة الجزائر تحسب لمبادئها التي تسلّم بها؛ وليس بالأداءات الفعلية التي تمارسها.

2) عان **نشاط الدبلوماسية الأمنية الجزائرية** من كثرة الفواعل غير الرسمية التي تساهم في إعدام الوحدة المغاربية واستقرارها والمشكل الكبير أنّه حتى الآن لم تحدد قوة وإمكانيات هذه الفواعل والتّي تتمثل في تنظيم القاعدة والجماعات المتطرفة والمافيا وغيرها والتي تمارس سياسات تؤدي إلى إضعاف قوة كل كيانات المغرب العربي بالاختطاف وتكريس الفوضى البناءة وإعدام المشروع المغاربي وغيرها ما صعّب من عملها في فرض الوعي السلمي وتنميته.

3) **ممارسة الدبلوماسية الأمنية** لا يرتبط فقط بتنمية القدرات الوطنية في مجال حماية وترقية الحفاظ على الأمن القومي الجزائري، بل ويمكّن هذا المفهوم في تحقيق الاستقرار والسلم والأمان في المنطقة المغاربية، ويكون ذلك عن طريق التّرويج لها في **القمم التي ينظمها باتحاد المغرب العربي** لأجل إقناع الأطراف الأعضاء فيه ضرورة تكاثف الجهود وتعاونها إقليميا لطرد تنظيم القاعدة من المغرب العربي،[1] لأنّه أكبر تهديد ساهم في تحويل ثورة الشعب الليبي عن مجراها الحقيقي، وانعدام الاستقرار في المنطقة، والذي مكّن الدول القوية من التّدخل في حربها ضد إرهاب القاعدة بالمغرب العربي (مغرب الإرهاب)، ويعد هذا **كأكبر تهديد وتحدي في نفس المنحى يمس الأمن الوطني الجزائري والأمن المغاربي** ، ولهذا لا بد من دراسة **الدبلوماسية الأمنية** من قبل المفكرين والمثقفين وفهم مدلولاتها في جميع الدول المغاربية لأجل إعطاء **نظرة موحدة** تتيح معها تأخير الخلافات البينية القديمة لأجل التّقارب ووحدة الهدف الضروري لأجل الدخول في معركة سياسية دبلوماسية أمنية موحدة لإخراج تنظيم القاعدة من المحيط المغاربي لتعميم السلام والأمن في المنطقة.[2]

المطلب الثاني: تحديات الدبلوماسية الأمنية الجزائرية على مستوى الإقليم المغاربي

إن مفعول الليبرالية المتوحشة وواقع العولمة الزاحف، وتأثير عودة الثنائية القطبية إلى المشهد الدولي، قد أفضت مجتمعة إلى حدوث تحولات إقليمية ملحوظة، لن تكون منطقة المغرب العربي في منأى عنها، **وتمثل أزمة شمال مالي** التهديد المستفحل حاليا المتاخم للإقليم المغاربي .[3]

ولابد في هذا السياق تبيان أن هذه الأزمة ليست تلقائية ولا هي آتية من فراغ بل إنّها متأتية في الأساس عن تضافر حزمة من العوامل التاريخية والجيواستراتيجية والسسيوثقافية والاقتصادية

---

[1] . أ.د. عبد النور بن عنتر، ***"الإستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي"***، (ورقة بحثية قدمت في ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية والدولية"، مركز الجزيرة للدراسات، 17 – 18 فيفري 2013)، ص ص. 1 – 2.

[2]. معهد العربي للدراسات والتدريب – العربية نت، ***"الثورات العربية ومستقبل الاتحاد المغاربي"***، (***المرجع السابق***).

3. أ.د. محمد الأمين ولد الكتاب، ***"التداعيات الأمنية والإنسانية لأزمة شمال مالي على الصعيد المغاربي"***، (ورقة بحثية قدمت في ندوة: "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 17 – 18 فيفري 2013)، ص ص. 1 – 5.

والاديولوجية وغيرها ، ولا ريب أنّه إذا لم تتم معالجة هذه الأزمة بالطرق الملائمة وفي الآجال المحددة، فسوف تكون لها ، عاجلا أم آجلا، تداعيات بالغة الخطورة على فضائي المغرب العربي والساحل الصحراوي، بل على أفريقيا جنوبي الصحراء وعلى أوروبا وبقية العالم. وسوف يتّم التّعرض للعوامل الأساسية الكامنة وراء هذه الأزمة، ثم التّعرض إلى بعض الطرائق التي تعتبر كفيلة بمعالجتها سلميا، والتّصدي بفعالية لما قد ينتج آثار وخيمة وخطيرة على أمن وسلامة واستقرار المغرب العربي في ظل الأوضاع الدولية المعقدة السائدة حاليا عن طريق تطبيق إستراتيجية الدبلوماسية الأمنية الجزائرية لتثبيت الحل السلمي.

- **ضغوطات أزمة شمال مالي**

إن الأزمة الموجودة حاليا في إقليم الأزواد في شمال مالي والذي قد يشمل مستقبلا كل منطقة الساحل الصحراوي وكل الفضاءات المجاورة لها يعود لسبب أساسي مرتبط بتجليات نزوع تنظيم القاعدة إلى التأقلم مع الضغوط والاكراهات الخانقة له في معاقله الأصلية كأفغانستان وباكستان و اليمن و الصومال وغيرها، و التي ّ جاءت عقب **هجمات 11 سبتمبر 2011**؛ والتّي اضطرته للبحث عن قواعد لوجستية جديدة تتيح له ممارسة ما يعتبر العمل الجهادي المبرر لوجوده ، كما يوفر له الموارد والإمكانيات الاقتصادية الضرورية لتمويل مشاريعه وأنشطته داخل المنطقة المغاربية وخارجها.

إن **التّحدي الذي يواجه الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في أزمة مالي** هو تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي (AQMI) والذي يشمل عدة مجموعات متطرفة كانت فيما مضى تنشط في موريتانيا والصحراء الغربية، وشرقي تشاد و دارفور جنوب السودان، والذي توسع نشاطه اثري تفجر موجة الحراك المغاربي، حيث أسهم الحراك المغاربي في توسيع رقعته وتمويله بشتى أنواع الأسلحة، ولهذا الجزائر وكل الفواعل الإقليمية والدولية تجهل كمية القوة والذخيرة ، والجهات الرسمية المدعمة لمثل هذه الجماعات التي تسعى لجعل منطقة المغرب العربي منطقة إرهاب بامتياز وملاذ آمن لأجل تحقيق خطط في مواجهتها المصالح والتّوجهات الغربية في المنطقة خاصة أمريكا وفرنسا وإسرائيل .

لهذا الأمر **الدبلوماسية الأمنية الجزائرية** عاجزة عن وضع تصوّر يضمن معه الوصول إلى حل ولو حل ضمني لتّجاوز هذه الأزمة الإقليمية، وتعد أزمة شمال مالي أكبر تهديد للجزائر على المستوى المغاربي وأثقله خطورة ذلك كون أن الهدف الاستراتيجي الذي ينشده التنظيم من وراء استقطاب كل هذه الكيانات وصهرها في بوتقة واحدة وتوحيد عملها، هو إنشاء أممية سلفية جهادية تبسط نفوذها على

المغرب العربي والصحراء الكبرى والبلدان المتاخمة لها وصولا إلى إقامة إمارة دينية طالبانية في هذا الفضاء ؛ ولهذا السبب كان تحرك الجزائر لتجاوز هذا الخطر المهدد لها ، وكل كيانات المغرب بالعربي جد مضبوطة وتمثلت جملة هذه التدابير في محاولة تنمية الحل السلمي فيما يلي:

1) أن إستراتيجية الجزائر تقوم على مسار توافقي محدد يؤكد على سياسة " **لن أتدخل ولكن لا تتدخلوا**" لأن الحل يجب أن يكون سلمي مع التأكيد محاربة الإرهاب بكل الوسائل المتاحة له.
2) المناداة بضرورة التعاون وعودة الشرعية الدستورية في مالي.
3) ضرورة عزل العنصر السياسي الطارقي المنادي بالحكم الذاتي ذي المطالب الوطنية الواضحة والذي يجب التّفاوض معه ليجاد حل لأزمة شمال مالي.
4) توسط الجزائر بدبلوماسيتها الأمنية عن طريق إجراء مفاوضات شاركت فيها حركة أنصار الدين التي تعتبرها الجزائر حركة سلمية لا إرهابية ليجاد حل سلمي ينهي الأزمة.

إن الجزائر وسعيا منها لتحقيق قفزة نوعية في مجال العمل السياسي والدبلوماسية عمدت إلى إشراك الوظيفة العسكرية في مسار العمل السياسي على اعتبار أن الحلول السياسية الدبلوماسية السلمية لا تكون دائما مفيدة لتحقيق المصالح الذاتية بالنسبة للجزائر وشركائها الإقليميين والدوليين على السواء، بل لابد من إشراك أو إدخال الآلية العسكرية في العمل وذلك لضمان التّوازن في الخيارات، وأفضل نموذج دائما ما يذكر على مركب البترول في "**عين أميناس**" الذي لولا استخدام الآلية العسكرية لما كان أن تنجح كل هذا النّجاح في ملاحقة وقتل المتسببين في ذلك، ومن دون طبعا معرفتها الجهة الرسمية التي أقبلت منها هذه الجماعة الإرهابية المنفذة لمثل هذه السابقة التاريخية بالنسبة للجزائر. فالجزائر دائما ما تؤكد على مسارها السلمي والإصلاحي والسياسي في حل أزمة الساحل الصحراوي، ودائما ما لا تتدخل ولا تتعامل مع مثل هذه الجماعات الإرهابية المستوطنة في المغرب العربي؛ على اعتبار أنّها كانت غير مهددة لأمن شعوب المنطقة من جهة والى أنّها (هذه الجماعات الإرهابية) محاصرة دوليا منذ إعلان أمريكا حربها عليها، وهذا الأمر الذي ترك الجزائر بإستراتيجيتها بعيدة عن مثل هذه الجماعات في تعاملاتها؛ لكن بعد اختطاف عديد من دبلوماسييها وتأكيد ذلك بضرب مركب البترول في "**عين أميناس**" ثمة فقط تأكد لدى صناع القرار في الجزائر سواء في المؤسسات السياسية والعسكرية والاستخبارتية أنّه لابد من ترقية العمل وفقا لآلية أو وسيلة العمل المندمج والواحد لوضع حلول على الأرض تفيد في تحقيق أمن الجزائر وحدودها بصفة خاصة،

والأمن المغاربي وحدوده بصفة عامة. ولهذا ألزمت الجزائر استراتيجيتها العمل العسكري المتداخل مع التوجهات والقرارات السياسية.

إن عقيدة الأمن القومي الجزائري حاليا هي المشاركة في حرب مالي، وهذا يعني أنّها أصبحت ولو هامشيا طرفا في الحرب، وبالتالي أضحت مستهدفة من قبل الجماعات الإرهابية في الساحل مما يجعلها في موقف دفاعي بدل موقف هجومي، هكذا تركت المبادرة لهذه الجماعات؛ كما تجسد ذلك في عملية احتجاز جزائريين وأجانب في المجمع الغازي في "عين أميناس" بالقرب من الحدود مع ليبيا وكان الأجدر ضرب هذه الحركات في معاقلها من خلال عملية استباقية تحمي التراب الجزائري وتحول دون نقل المعركة المالية داخل ترابها. وهنا يبدو أن الجزائر تتعامل مع هذا التهديد غير الدولتي وكأنه تهديد دولتي فإزاء هذا الأخير يمكن التّحرك بعد تلقي ضربة لأنّه صادر من دولة قائمة لا تتحرك ولا تختفي بين عشية وضحاها بينما التهديد الإرهابي لو تركته يبادر بالضربة الأولى فإنّه من الصعب الرد عليه بنجاح، لأنّه تهديد منتشر منتقل غير مستقر فضلا عن قدرة وقابلية عناصره على التسلل والاختفاء في أوساط الشعب.[1]

بقي موقف الجزائر رافضا لخيار الحرب مفضلا الحوار رغم محاولات فرنسا ذاتها إقناعها بضرورة الحل العسكري، لكي تنهي الأزمة المستفحلة هناك، ولعدة أسباب وأحداث متسارعة حدث تطور في موقفها بدخول الأمريكيين على الخط، وغداة زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية للجزائر في نهاية أكتوبر 2012؛ أعلنت الجزائر أنها ستشارك في التخطيط العملياتي للعملية العسكرية وفي الدعم اللوجستي، لكن دون إرسال قوات إلى مالي، وبهذا انتقلت إستراتيجية الجزائر من الرفض التام لفكرة التدخل في تبنيها مسعى الحل السلمي والسياسي إلى تبني إستراتيجية الدعم العسكري للدبلوماسية الجزائر وبهذا السياق يتّم الحل التشاركي الاستباقي.

لكن تبقى هناك استثناءات وتساؤلات تطرح حول طبيعة الظروف التي حتمت على الجزائر التطوّر في موقفها الثابت في مسار العلاقات خارج المحيط القطري الجزائري؟ وبحسب ما يطرحه الدكتور عبد النور بن عنتر في ملتقى المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة بالدوحة أن هناك عمليات مقايضة بين الأمريكيين والجزائريين والمتمثلة في عنصرين:

[1]. أ.د. محمد الأمين ولد الكتاب، (***المرجع السابق***).

1- الحوار الإستراتيجي الأمريكي الجزائري الذي شرع في جولته الأولى في نفس التوقيت تقريبا وهذا الإطار الحواري دلالته على الاهتمام الأمريكي بالجزائر.

2- قد يكون بيع الجزائر أسلحة أمريكية معينة كانت أمريكا ترفض إلى ذلك الحين تزويدها بها مقايضة لهذا التطور – أو على الأقل المرونة – في الموقف.[1]

ولقد اتضح فيما بعد "أن الخيار العسكري الذي تقوم به فرنسا التي استأنفته في سبتمبر **2012**؛ أصبح محسوما ومدعوما إفريقيا (في الاجتماعات التي حضرتها الجزائر)، فضلا عن هذا فإن التدخل الفرنسي في مالي أخرج الانقلابيين الماليين من مأزق سياسي ومنحهم شرعية سياسية دولية، وهذه حالة نادرة لتحول نظام انقلابي إلى حليف سياسي وعسكري في ظرف زمني قصير للغاية، بحيث نجح الإرهابيون وفشل غيرهم. وهي حالة نادرة في حوليات التّدخل الغربي من حيث الشعار الديمقراطي لفائدة الجهة الإرهابية لحجب الرؤية عن الطبيعة الانقلابية لنظام "**باماكو**" بيد أن هذا التّدخل الذي أخرج عسكري مالي، ليبيا أم تونس، أم الثلاثة معا، إضافة إلى عناصر كانت تنشط أصلا في الجزائر؟ !!" وحسبنا أن احتمال وصول هذه المجموعات الإرهابية إلى "**عين أميناس**" متفرقة هو الأرجح لأن هذا يقلل من احتمالات اكتشافها أو اعتراضها من قبل قوات الأمن ولو بالصدفة ويضيف ذات الدكتور عبد النور بن عنتر "**أن الأخطر في هذا المشهد هو أن حدود هذه الدول (الجزائر، مالي، ليبيا، تونس) مخترقة تماما ولا يمكن حراستها، ويبقى حديث الحكومات عن غلق الحدود "لا معنى له ميدانيا"**.

وعلى العموم الجزائر اتخذت جملة من التدابير الأمنية والعسكرية والتعاون العسكري والاستخباراتي إقليميا، تمكن الأولى في جملة من الإجراءات الأمنية تنخرط فيها قوات الجيش، الدرك الأمن، حرس الحدود... والقاضية بنقل قوات برية وجوية، إضافة إلى المناطق الحدودية الجنوبية وتشديد الرقابة على تنقل الأشخاص والبضائع في المناطق الحدودية التي أعلنت منذ بداية الحرب مناطق عسكرية. فيما تمكنت الثانية في تعزيز عسكري على الحدود تقبل عليه القوات المسلحة الجزائرية بعد ذلك الذي قامت به خلال الأزمة الليبية.[2] وفيما يكمن الثالث في تدعيم التعاون العسكري والتّنسيق الاستخباراتي مع النيجر وموريتانيا لمحاربة الإرهاب في إطار مبادرة دول الميدان كما كان مع ليبيا وتونس.

---

[1]. أ.د. عبد النور بن عنتر، (***المرجع السابق***).

[2]. د. بلهول نسيم، "***الساحل... اللعبة القذرة***"، جريدة الفجر، 06 جانفي 2013، من جامعة مولود معمري – تيزي وزو.

كما جاء في مقابلة أخذت من جريدة الفجر للأستاذ "**بلهول نسيم**" (أستاذ مدرس بجامعة مولود معمري – بتيزي وزو) حيث يقول:"**ما يتعلق بالقرار الأممي الأخير لا بد أن ينطلق من مسلمة مفادها أن الخبرة الدولية في التعامل بانتقالية مع أزمات دولية من هذا النوع يكون فيه التداخل بين العوامل الداخلية والخارجية المتحكمة في مسارات الأزمات المرتبطة بمشاكل السيادة ومستقبل الدولة الأمني والجغرافي غير واضح يشير إلى أن الطريق معبدة لتدخل عسكري أطلسي في المستقبل القريب**"، وحسب ما يقول هذا الأستاذ (بلهول نسيم) أنه لا يعد تكهنا بقدر ما يعكس الآليات التّي بموجبها تعمل القوة المفرطة الحالية "The present hyper power"، ويؤكد أن الأمر هذا يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية والطريقة التي تدير بها ظروف الملف المالي، وهو ما يشكك في افتعالية القضية، وهل التّجربة المالية ستؤدي بدول المنطقة إلى الانقياد أمميا أو أطلسيا ما دامت التّجارب الإقليمية كلها فاشلة أو يراد لها الفشل مثلما كان شأن الحلف الأطلسي.

كما يرى بعض المراقبين أن تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي يعتبر تونس نقطة إستراتيجية بالغة الأهمية بالنسبة له نظرا لموقعها الجغرافي ولكونها ترتبط بحدود طولها ألف كيلومتر مع الجزائر وبحدود طولها خمسمائة كيلومتر مع ليبيا. ونظرا لصعوبة مراقبة تلك الحدود بسبب طبيعتها الصحراوية ما يسهل تدفق الأسلحة والمخدرات والتمويلات الأخرى، وتسلل المقاتلين الراغبين في الالتحاق بمعاقل القاعدة وغيرها ثم عبر الحدود الموريتانية مع إقليم الأزواد التي تربو هي الأخرى على ألف وستمائة كيلومتر وأوضحت بعض الدراسات أن بعض المجموعات الأصولية المتشددة التي ظهرت في ليبيا خلال الثورة ترفض تسليم أسلحتها ما لم يصر إلى إقامة دولة دينية وغيرها. وقد أصبحت هذه الجماعات طرفا في تجارة السلاح العابرة للحدود الرسمية لما تملكه من روابط وصلات وشبكات تواصل مع الجماعات المسلحة العاملة في فضائي الساحل والصحراء، وانطلاقا من شمال مالي وصولا إلى النيجر ونيجيريا حيث تنشط مجموعات بوكر حرام والأنصار وموجاو وغيرهم. وكل هذا التّواصل والتّنسيق والقدرة على اختراق حدود دول المنطقة يشكل تهديدا كبيرا للأمن الإقليمي والدولي من جهة وعجز كلي للدبلوماسية الأمنية الجزائرية في إيجاد حل ولو ضمني في مواجهة هذا الخطر الذي يهدد العالم برمته. [1]

[1] . أ.د. محمد الأمين ولد الكتاب، (المرجع ***السابق***).

وتـــأتي إستراتيجية الدعم الأمني العسكري للدبلوماسية الجزائرية عن طريق تنمية الحل التّشاركي الذي يفضي إلى مقاربة ميدانية واحدة والتي تفيد في تنشيط العلاقات المؤسساتية للدولة الواحدة، ويقصد هنا الجزائر، عن طريق وضع خطط وعلاقات تعاون بين المؤسسة السياسية الدبلوماسية والمؤسسة العسكرية الاستخبارتية سواء بداخل الجزائر أو تنمية علاقات التعاون بين الجانب السلمي والجانب العسكري الداخلي، أو العلاقات خارج الجزائر مع الدول المغاربية والصحراوية .

كذلك تأتي هذه الإستراتيجية عن طريق تقريب الأعمال العسكرية بالأعمال السياسية، حيث أثبت الواقع الراهن عدم فعالية الحلول السياسية السلمية دون التوجه حينا إلى الحلول العسكرية الأمنية فاجتماعها يعطي دفع قوي لمسار العلاقات وحتى أنه يساهم في ترقية الحلول الهيكلية والسريعة . إلى جانب أن الوضع الراهن الذي كثرت به التناقضات والخلافات والاختلافات لا يمكن تبني الطرح الذي يفضي إلى أن الوضع يسير في سبيل تحقيق حلول لهذه التناقضات والتجاذبات عن طريق المساعي السلمية والسياسة الدبلوماسية سواء كانت أكاديمية أم وظيفية فهذا يكاد -إن لم نقل- يستحيل تبنيه وفرضه، وهذه راجع ربما لتعدد الفواعل وتنوع وظائفها وإسهاماتها داخل بلدانها وخارجها كالشركات المتعددة الجنسيات ومصالحها والمنظمات غير الحكومية التي انتشرت بحده هذه الأعوام والتي يعد لها الدور البارز حاليا في هذه التوترات والأزمات المستفحلة إقليميا ودوليا، وحتى بداخل الكيانات السياسية للدول...إلى غيره ذلك. وكل هذه الأوضاع الجديدة تعدم الخيار السياسي لصالح الخيار العسكري المترامي الأطراف، ولكن استراتيجيات الدبلوماسية الأمنية الجزائرية تسعى بكل وسائلها وإمكانياتها لترقية العمل المشترك بين المجال السياسي السلمي والمجال العسكري الأمني ، فالجزائر طوال مدة غير وجيزة (مدة الحراك المغاربي وما بعد نتائجه) وهي تستعملها وتسميها استراتيجيات الدبلوماسية الجزائرية إلى جانب تحركات عسكرية لحماية الحدود الجزائرية من أي اختراق كان شأنه مهدد كيان الجزائر.

بات واضحا على العديد من المحللين أن تنظيم القاعدة يبذل قصارة جهده لكي يختطف الثورات التي قامت في البلدان المغاربية ويحوّل مسارها نحو خدمة أهدافه الخاصة من خلال عرقلة الانتخابات الحرة الشفافة والحيلولة دون وضع دساتير تكرس الحريات الأساسية ومن خلال الوقوف في وجه إقامة مؤسسات مدنية ديمقراطية؛ كما أنه سيسعى بواسطة ما يتوفر عليه من وسائل وأجهزة وآليات إلى إضعاف وتمزيق الحكومات التي أفرزتها الثورات في تونس وليبيا ومصر عبر صناديق الاقتراع وهو يرمي من وراء ذلك إلى إفشال الإسلام المعتدل، ومنعه من التمخض عن أنظمة ديمقراطية تقبل

الانفتاح والتعددية وتكرس العدالة والمساواة وفصل السلطات وعلوية القانون، ومؤسسة الحياة العامة؛ وذلك تمهيدا منه لإقامة نظام ثيوقراطي لا مجال فيه للحريات الأساسية والتعددية السياسية والفكرية علما أن هذه الأهداف تتقاطع مع إرادة بعض القوى المهيمنة عالميا في عرقلة التحوّل الديمقراطي السلمي والتّنمية الاقتصادية المستدامة والرقي الحضاري في المنطقة المغاربية بل وفي الوطن العربي والفضاء المتاخم له على وجه العموم.[1]

ومن هذا المنظور فقد أضحى لزاما على البلدان المغاربية والساحلية وبلدان إفريقيا وجنوب الصحراء وشركاءها من البلدان الغربية التي تحرص على استتاب الأمن وصيانة السلام وتأمين الاستقرار في هذا المجال الجغرافي المترامي الأطراف، وإن تضافر جهودها لبلورة إستراتيجية ملائمة للوقوف في وجه تنفيذ مخطط تنظيم القاعدة في هذا الفضاء ينبغي أن يقوم على انتهاج كل السبل الكفيلة لإفشال مخططات تنظيم القاعدة، ومنعه من تثبيت أقدامه فبهذا المجال الذي استحوذ عليه في غفلة من الجميع سواء الفواعل الإقليمية القاطنة هناك؛ والفواعل الدولية التي تقطن هناك معظم مصالحها الاقتصادية والجيو - إستراتيجية.[2]

كما تركز الدبلوماسية الأمنية الجزائرية على الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة ومن هنا تأتي أهمية التّنسيق الأمني المحلي بين الدول المعنية فقط من دون إشراك غيرها؛ وهو ما تحاول الجزائر القيام به لتجنب تهديدات أخرى فيما يخص الوجود الأجنبي والجماعات الإرهابية وقضية الاستنزاف بينهما ومسار أزمة مالي والتي تدخل الجزائر في مشاكل وخسائر مادية ومكانتها الإقليمية وكل كيان للجزائر كدولة في دوامة قوامه حرب بين أطراف في أساس أخذ من المنطقة المغاربية بؤرة وصراع محقق بينهما وتم إدخال الجزائر كلاعب إقليمي بينها لاكتساب شرعية القانون الدولي في القضاء على الإرهاب السياسي الذي يعد العدو الجديد الذي يعارض مسار الحكم الأمريكي المطلق على العالم خصوصا ويقهر مسار التطور العالمي نحو تعزيز الديمقراطية والحكم الراشد الهدف الأساسي لأمريكا والقوى الكبرى الأخرى؛ والتي ترفضها القاعدة باعتبارها مبادئ إسلامية تتخذها هذه القوى لتحقيق مصالحهم التسلطية، وبهذا وبحسب مشوار الدبلوماسية الأمنية الجزائرية فهي تؤكد على أنه ليس هناك من خيار مغاير على الجزائر إلا تنظيم قدراتهم الدفاعية والهجومية وفقا للمفهوم المعطى لهذه الدبلوماسية الأمنية لاحتواء الوضع ستكون الجزائر الخاسر الكبير فيه على

[1]. أ.د. محمد الأمين ولد الكتاب " ***التداعيات الأمنية والإنسانية لأزمة شمال مالي على الصعيد المغاربي***"،(***المرجع السابق***).
[2]. مركز البحوث الأمنية (LG WORLD) المتعاقدة مع البانتكون"***الأخطار والرهانات الأمنية في فضاء الساحل***"، يونيو 2012.

اعتبار أنها الحامي شبه الرسمي للمنطقة المغاربية؛ وبهذا الجزائر الآن تتخذ مكانها ضمن القوى الكبرى كلاعب إقليمي متميّز، ويرجع هذا لاعتبارات أخرى ترتبط بالفضاء الجيو- إستراتيجي لجغرافية الجزائر وامتلاكها خط عبور (شرق – غرب، شمال جنوب، شرق – جنوب، غرب – جنوب) ما يوضع الاستراتيجيات الدولية وفقا للمتطلبات التي تتيحها الجزائر والأمم المتحدة لاكتساب شرعية التدخل العسكري، لدى **فالدبلوماسية الأمنية** هي الفاعل الأولي التي لا بد على الجزائر من استغلالها جيد والتّخطيط له بشكل يتيح تحقيق مكاسب الربح أو تحقيق ولو جانب حل سلمي يكسب الجزائر مكانة معنوية مرموقة أو حتّى تحقيق التّوازن السياسي لا خاسر ولا رابح في مثل هذه القضايا النزاعية؛[1]

وتصل **الدبلوماسية الأمنية الجزائرية** إلى مقاربة للخروج بحل لأزمة مالي من خلال التأكيد على أن يكون الماليين المبادرين الأوائل في البحث عن حلول لمشاكلهم، وعليه فإن تصور الدبلوماسية الأمنية يجمع حول أغلبية القوى الكبرى لإيجاد مخرج للأزمة في مالي التي يحتمل شمالها مجموعات مسلحة منذ قرابة (6) ستة أشهر باحتساب سنة 2012 – لدراستنا هذا الموضوع – كما أكد الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية "عبد القادر مساهل" في مداخلته في الاجتماع حول الساحل ومالي من تنظيم منظمة الأمم المتحدة في كونها تؤكد على ضرورة الحل السلمي للأزمة دون التدخل العسكري.

وترى الجزائر في هذا الخصوص أنه من أجل الحصول على أفضل فرص النّجاح فإن بحث عن حل للأزمة في مالي ينبغي أن يتم في ظل احترام بعض الشروط والتي تفضي في وضع انتخابات مصيرية لتجاوز أزمة الساحل، واقتضى ذلك من الدبلوماسية الأمنية الجزائرية تبني ثلاث أمور في سعيها لتحقيق ذلك في:

أولا: يتعلق الأمر بالماليين الذين يعتبرون الحلقة المحورية في البحث عن حلول لمشاكلهم وأن الأمر يتعلق بالمساعدة والدعم مع تعزيز إمكاناتهم الوطنية.

ثانيا: وتتلخص في أن تتفق الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي على أجندة واحدة ومسار أوحد لجهودهم تأخذ بعين الاعتبار إرادة الماليين وصلاحيات المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا؛ وكذا مصالح الأمن الوطني لدول الميدان، المجاورة لمالي كالجزائر، والنيجر، وموريتانيا؛ وضرورة الأخذ

[1]. أنور بو خرص، (***المرجع السابق***)، ص.2.

في الحسبان بمسؤوليات الإشراف والتنسيق المنوطة بالاتحاد الإفريقي في مجال الحفاظ على السلم والأمن والدعم المنتظر من الأمم المتحدة.

ثالثا: والتّي تتمحور حول ضرورة التوصل إلى حل سلمي تفاوضي في أقرب الآجال الممكنة، وذلك لتفادي أي انزلاق يجر معه الأطراف التّي تنبذ بشكل صريح الإرهاب والجريمة الدولية المنظمة ويرفضون أي مساس بالسلامة الترابية لمالي.

في هذا الصدد أكد الجنرال الأميركي كارتر "القائد الأعلى لقيادة القوات المسلحة الأمريكية بإفريقيا (أفريكوم)"، أن "هناك تحديات أخرى في شمال مالي ينبغي مواجهتها بدءا من إقامة حكومة شرعية في باماكو (عاصمة مالي) وضرورة الأخذ بالحسبان انشغالات سكان شمال مالي"، كما أشار إلى أن "**الأزمة في شمال مالي لا يمكن أن تحل إلا بطريقة دبلوماسية أو سياسية**" مضيفا إلى أن "**القوة العسكرية ستكون جزء من الكل وستلعب دورا محددا في حل هذا النزاع**".[1]وهذا هو مضمون ما جاءت به **الدبلوماسية الأمنية** التي تعد أحد العناصر الأساسية التي ظهرت مع هذا العصر "عصر القرن الحادي والعشرين". وأحسن مثال على ذلك أن الجزائر حاولت تضمين مواقفها قيم وأسس **الدبلوماسية الأمنية** بحيث مبكرا ربطت الجزائر اتصالات مباشرة ومتكررة مع جماعتي أنصار الدين والتّوحيد والجهاد في سعي إلى مهادنتها من أجل الحصول على تحرير دبلوماسييها الثلاثة المختطفين من قنصليتها في غاو 12 يوم: 05 أفريل 2012 ولم تفلح الضغوط الفرنسية المتواصلة؛ والتي كان آخرها في 05 جوان 2012 بمناسبة زيارة وزير الخارجية الفرنسي الجديد "لوران فابيس" الذي حمل الجزائر على مراجعة موقفها من العمل العسكري المحتمل لتحرير الشمال المالي وتطهيره من العناصر الجهادية. ولا تزال الجزائر تغلب الحلول السياسية الدبلوماسية لتجاوز الأزمة السياسية في "باماكو" ومشكلة الشمال المالي.

تعد الإستراتيجيات الجزائرية لاحتواء الوضع في شمال مالي مبني على قاعدة مشاركاتية بين الجانب السلمي والعسكري مع تفضيل في الوقت الحالي(2012) العمل العسكري موازاة مع استمرارية العمل السياسي والحل السلمي لأزمة شمال مالي المتجددة والمهددة للأمن المغاربي؛ لكن عموما هذا

[1]. عربي بومدين، (***المرجع السابق***).

هو المعنى الميداني الذي تتيحه الدبلوماسية الأمنية الجزائرية لتجنب أي عواقب أخرى من تأزم الوضع في المنطقة المخترقة بجميع التهديدات الدخيلة والمحيطة.[1]

كما تجرد الإشارة إلى أن فشل مبادلة دول الميدان (مجموعة ظهرت في 2010 وتتكون من الجزائر، النيجر، مالي وموريتانيا، والتي اتفقت على التعاون العسكري بإنشاء هيئة أركان مشتركة مقرها تمنراست في الجنوب الجزائري ووحدة تعاون استخباراتي) في محاربة الإرهاب كان موقعا لعدة أسباب متداخلة:

أولها: أن كل دولة مغلوب على أمرها باستثناء الجزائر، ولا يمكن لدولة ضعيفة وعاطلة مثل ليبيا ومنهارة مثل مالي أن تنجح في هذه العملية.

ثانيها: أن هذه الدول تفتقر إلى الإمكانات الضرورية عدة وعتاد لمحاربة الإرهاب.

ثالثها: إن دول الساحل المنخرطة في هذه المبادرة لديها ارتباطات وتحالفات إستراتيجية لها الأولوية على العلاقة الإقليمية.

رابعها: غياب الثّقة بين الدول الشريكة في هذه المبادرة يحول دون التّعاون الجدي والجاد، أو دون تبادل المعلومات الاستخباراتية التّي هي عصب محاربة الإرهاب.

خامسها: أن هذه المبادرة يبدو أنّه قصد منها سيما من منظور جزائري الحيلولة دون تدخل خارجي في شؤون الساحل، والتأكيد على ضرورة تكفل دوله بتحدياتها الأمنية.[2]

وكتقويم **لدور الدبلوماسية الأمنية الجزائرية** سواء وطنيا وإقليميا يتعلق بضرورة تبني موقف الوحدة في المنطقة المغاربية والصحراوية، ومصدر الخرق الأمني المغاربي عموما وأمن الجزائر خصوصا من قبل أزمة مالي من جهة والجماعات الإرهابية المستوطنة ما بين المجال أو الفضاء المغاربي والمحيط الصحراوي، تعتبر تهديدا مباشرا مفتوح على جميع التّكهنات والتّقويم هنا لمسار **الدبلوماسية الأمنية الجزائرية** الوحيد يكمن في ضرورة ترك مسألة تقرير المصير في الصحراء الغربية ومسألة الخلافات فيما يخص الرّيادة بين المغرب والجزائر والمشاكل الحدودية بينهما جانبا أو استبعادها مؤقتا لتجاوز هذا الوضع الذي يصب في إعدام الكيان المغاربي بأكمله، والذي يسبق ذلك التأكيد على مسعى تفعيل عمل الاتحاد المغاربي وانسجامه، وبناء إستراتيجية توافقية والابتعاد قدر

[1]. عربي بومدين، (***المرجع السابق***).
[2]. أ.د. عبد النور بن عنتر، (***المرجع السابق***).

المستطاع عن تبني سياسات متشابهة غير تشاركية خارج كيان هذا الاتحاد؛ بحيث يعد نجاح أحد أعضاءها هو بمثابة إقصاء للكيان أو الكيانات الأخرى، لأن الوقت أصبح ليس في صالح هذه الدول المغاربية، وأي تأخير ما بعد سنة 2012 إلى 2020 يعد الأمر في حالة مستعصية وغير قابل للعلاج السياسي، كما لا يقبل أي علاج آخر وحتّى العمل العسكري المشترك يصبح لا جدوى يرجى منه. كما قد يخلق معضلة أخرى تسرع انهيار كل كياناته. ويمكن تبني إستراتيجية أخرى تفعل العمل الاتّحادي للمغرب العربي لأجل صد هذه التّهديدات ألا وهو دور المجتمع المدني وتكثيف العمل بمنطق الإعلام والاتّصال المعبئ لهذا المسار الاتّحادي للوصول إلى هذه الغاية، على اعتبار قبول بمبدأ "**الوقاية خير من العلاج**" والحل لمن يفرضه وتستجيب له كل الفواعل الداخلة في معادلة الأزمة سواء المحليين الإقليميين أم الدوليين. [1]

[1]. ظريف شاكر، "***البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات***"، (أطروحة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق: قسم العلم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010)، ص. 20.

الخاتمة

الخاتمة:

ومن خلال عرض لموضوع هذه الدراسة والمتمثل أساسا **بالدبلوماسية الأمنية الجزائرية** ودورها في ظل المستجدات التي طرأت مؤخرا في إقليم المغرب العربي، يمكن التأكيد على أن ما عرفه ويعرفه العالم من تطورات متعلقة بالتّحول نحو الديمقراطية؛ وظهور الدعوات للإصلاح والانفتاح السياسي؛ أدى إلى طرح مسألة الدبلوماسية الأمنية، وتفعيل دورها باعتبارها أحد مقومات تحقيق وتكريس الأمن والسلم الدولي، في ظل المستجدات الجديدة التّي غيّرت من بنية الأنظمة العربية عموما والأنظمة المغاربية خصوصا؛ في مواكبتها لمرسى الديمقراطية، ويعتبره كتّاب وعلماء (ومحللو السياسة والإستراتيجية الغربيين) بأنّ التوترات التي مسّت الدول العربية تفرض مصطلح الثّورة أو الثّورات العربية، فيما يعد أكاديميا بأنّه حراك مس سلم الأنظمة ونظام الحكم، وليس ثورة من أجل المجتمع المدني، حيث يوجد اختلاف كبير بين التّغيير في هيكل أداء النّظام الذي يعد سياسي بامتياز؛ وبين التّغيير الفطري النابع من إرادة الشعب الذي يعتبر تغيير مجتمعي لا يمس طبيعة النّظام بقدر ما يمس قيم ذاك النّظام؛ الذي يسهم في تغذية مصالح مجتمعه وتنميتها نحو الاستقرار، وهذا هو طبيعة الانحراف الذي وظفه سياسيو الغرب في العالم العربي؛ لاعتماد فكرة اصطلاح الثورات العربية وترسيخها لدى هذه المجتمعات التي تنتمي إلى العالم الثالث الخاضع لمبدأ التبعية، ليثبتوا لشعوب العالم بأن هذه الثورات ما هي إلا استمرارية أو امتداد حتمي لموجة التّغيرات التي مست الغرب بثورات مشابهة لها فيما مدى، وليثبتوا كذلك بأن إطلاق الحرية والديمقراطية التّي بناها الغرب ورسخها في المادة الرمادية لشعوب المعمورة ما هي إلا قيم الحضارة الغربية التي تسيرون نحوها، وبهذا فهم يؤكدون على أن حراك المغرب العربي وتوترات المنطقة العربية كآخر ثورات تمس الكيان الدولي على اعتبار أنّهم كآخر شعوب العالم من حيث التقدم والتنمية، وفعلا هم نجحوا لحد الساعة في تنمية هذا المنطق وسحب شعوب العالم نحو الديمقراطية الغربية التي وضعوها، ويفتخرون بأمجادها التّي أجبرت العالم بأكمله على الانضواء تحت منطلقاتها الفكرية والعملية .

وبالعودة إلى **الدبلوماسية الأمنية** التّي تمثل جزئية من الدراسة الكلية لينبغي التأكيد على واقع مثبت يفضي على أن الجزائر تسير في طريق التّنمية والتّطور، وبتطبيق الأسس العملية التي جاءت بها الدبلوماسية الأمنية الجزائرية قد يضع الجزائر في مرتبة شريك لا يمكن الاستغناء عنه لدى الغرب، وتستطيع أن تبني الجزائر تصوراتها على هذا النّحو وتضع خطط في سبيل ضمان وقوع ذلك على اعتبارها البوابة الوحيدة التي مازالت في متناول الجزائر ضمن علاقاتها الدولية .

فالدبلوماسية الأمنية الجزائرية وتعاملاتها مع تغيّرات الوضع في الإقليم المغاربي التي تنتمي إليه، تبّين جملة من النتائج والاستنتاجات التي تمّ التوصل إليها من خلال هذه الدراسة على أن:

- يتأكد للجميع على أن **الدبلوماسية الأمنية** هي إحدى الوسائل المؤثرة في تحقيق الأمن الوطني للدولة وتعزيز مكانتها وصورتها، وأنها الجانب الوقائي لنظام الأمن الجماعي، ولها تأثيرها قبل الصراع وعند نشوءه وما بعده.
- تمّ **توظيف الدبلوماسية الأمنية الجزائرية** ومنطلقاتها مع موجة الحراك المغاربي باللجوء إلى سلوك الدبلوماسية الإجرائية؛ التّي تؤكد على منطلقات السياسة الخارجية في ظل ضبابية المواقف سواء في الحراك المغاربي أم الربيع العربي، لأن معظم المواضيع التي تطرح في هذا الصدد وفي مثل هذا الوقت تبقى مفتوحة، ولا يمكن الحديث عن تعاون أمني دون تحديد أهدافه وأبعاده، أي لا يمكن تخيّل قوى عسكرية تتعاون فيما بينها دون وجود تنسيق تشرف عليه هيئات وقيادات سياسية لهذه الدول أو المؤسسة؛ وبالتالي لا يستطيع التعاون الأمني من دون الدبلوماسية الأمنية أن يفك المنطقة المغاربية من رموز حرب واشكة الوقوع أشد وطأة منها إلى الحراك المغاربي، ألا وهي التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي وأزمة شمال مالي المتّغير الرئيسي الذي يحكم مختلف المتّغيرات الثّانوية الموجودة في المنطقة المغاربية من شبكات المافيا والإرهاب وتهريب المخدرات والهجرة السرية ... وغيرها من ذلك، يحتّم على الجزائر الإسراع في تبني مواقف رسمية واكتساب خبرة ميدانية لتجاوز الأزمة وكل التهديدات المرتبطة بها وبالإقليم المغاربي ككل.
- إن الدراسة في مضمون الدبلوماسية الأمنية يكون في مفهومها أشمل منها إلى الدبلوماسية الوقائية؛ ذلك أنّها تعمل كوسيلة لربط مؤسستين أو جهازين حكوميين للدولة (وزارة الشؤون الخارجية – وزارة الدفاع) أي الجانب السياسي بالعسكري الأمني الاستخباراتي، وهذا جانب مهم لأنّه يجعل الجزائر تسهم في احتواء موقف معادي من دولة أو أي فاعل أخر يؤثر على سيادة أي دولة ويتخذ من النهج الوقائي الأمني كصورة عامة لاحتواء نشوب أي توتر كان نوعه.
- كما أنّ المغزى العام من هذه الدراسة وكإجابة منطقية للتّساؤل المطروح في أن إستراتيجية الدبلوماسية الأمنية الجزائرية متوقفة على المخطط المعرفي العملي المبني على ضوء ما استجد من معطيات الوضع الراهن(**2012**)، والذي يجيز التّسليم بمواقف مؤقتة؛ مبنية على افتراضات تخضع لرهانات وتحديات التي تتوافق مع أهدافها الإقليمية، لدى وجب علينا القول أن السلوك المتبع عقلاني؛ ومحسوب على النتائج المتوصل إليها، أما في قضية تقييم العمل الميداني للجزائر ربما يتسن القول باعتباره تقدم تكتيكي لا يرقى إلى مستوى الاستراتيجي، ويكون ذلك فقط إذا ما تحقق توظيف الجزائر لخبرتها في المجال السياسي الدبلوماسي وطرحها في التّجربة الميدانية في توتر الساحل الإفريقي.

- اعتمدت الجزائر على سمات ومبادئ السياسة الخارجية كثوابت وطنية في تبرير مواقفها الوطنية والتّعامل مع السلوكيات المحيطة بعلاقاتها الإقليمية، إلى جانب الدمج بين الآلية السياسية والعسكرية ما أكسب الجزائر دبلوماسية أمنية استطاعت التّعامل مع موجة الحراك المغاربي.

المراجع

المراجع:

- ***مراجع اللغة العربية:***

الـــــــكـــــتـــــــب:

1. د.أبو عباد سعيد محمد." ***الدبلوماسية تاريخها ومؤسساتها أنواعها وقوانينها***".ج.3.، ط.1. قلقيلية- فلسطين: دار الشيماء للنّشر والتّوزيع، 2009.
2. الأسود شعبان الطاهر." ***علم الاجتماع السياسي قضايا العنف السياسي والثورة***".القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، 2003.
3. السير نيكولسونهارولد.'***الدبلوماسية***"، ترجمة وتعليق تقديم: محمد مختار الزقزوقي، مكتبة الإنجلو المصرية،1957.
4. د.الشامي علي حسين.'***الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية.***"عمان: دار الثقافة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى(الإصدار الرابع)، 2009.
5. د.الشريف عبد الله محمد (أستاذ المكتبات والمعلومات)." ***مناهج البحث العلمي: دليل الباحث في كتابة الأبحاث والرسائل العلمية***". مصر- الإسكندرية: مكتبة الإشعاع للطباعة والنّشر والتّوزيع، 1996.
6. د.العجرمي محمود عبد ربه." ***الدبلوماسية: النّظرية والممارسة***". القاهرة: مكتبة النهضة، 2011.
7. الكيالي عبد الوهاب وآخرون." ***موسوعة السياسة***".ج.1.، ط.5. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنّشر، 1999.
8. إينياسيورامونيه." ***حروب القرن الواحد والعشرين: مخاوف ومخاطر جديدة***"، ترجمة: أنطوان أبو زيد. بيروت: دار التنوير للطباعة والنّشر والتّوزيع، 2007.
9. د.بختّي إبراهيم ." ***الدليل المنهجي في إعداد وتنظيم البحوث العلمية***".الجزائر:جامعة ورقلة، السنة الجامعية: 2006-2007.

10. بوعشة محمد. "***الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية -الاريترية".*** بيروت: دار الجيل للنّشر والطباعة والتّوزيع، 2004.

11. د.بوقاره حسين." ***إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي***". الجزائر: دار هومه،2010.

12. د.بوقاره حسين." ***التّكامل في العلاقات الدولية***".الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر،2011.

13. د.حتّى ناصيف يوسف. " ***النظرية في العلاقات الدولية***". بيروت: دار الكتاب العربي، ط.1، 1985.

14. أ.د. داهش محمد علي." في ***الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي***". دمشق: مطبعة إتحاد الكتاب العربي،2004.

15. داود نبيلة." ***الموسوعة السياسية المعاصرة: مدارس سياسية، مصطلحات، منظمات وهيئات قضايا القرن العشرين***".ج.4.القاهرة: دار الغريب للطباعة، 1991.

16. د.ناجم أحمد حافظ وآخرون." ***دليل الباحث***". الرياض-المملكة العربية السعودية : دار المريخ للنّشر،1988م.

الـــــدوريـــــــات والـــــمـــــقـــــــالات:

1. د. أبو قاسم إبراهيم." ***وحدة المغرب العربي بين تجارب الماضي، وتحديات المستقبل***". ورقة بحثية قدمت في الملتقى الوطني الثالث حول: " المجتمع المدني والتطور السياسي في المنطقة المغاربية"، بالتعاون مع صحيفة " المسار العربي"، الجزائر،7-8 ديسمبر 2012/2011.

2. أحمد عبد الله عبد الجبّار." ***دور شبكات التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي***". مجلة العلوم السياسية (العدد44)، م م. فراسكوركيس عزيز. كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،2011.

3. أعمال الملتقي الوطني الثالث." ***المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربي***". إعداد مجموعة من الباحثين بالتعاون مع صحيفة " **المسار العربي**"، يومي: 7-8 ديسمبر 2012/2011.

4. ألان جوكس." ***الوضع الجديد للتّحالفات الإستراتيجية الأمريكية***". دفاتر الدراسات الإستراتيجية، (عدد20)، ربيع1997.

5. د.الحضري محي الدين." ***المغرب العربي في مفترق الطريق: من أجل مشروع حضاري جديد للقرن الحادي والعشرين***". ورقة بحثية قدمت في أعمال المؤتمر الحادي والعشرين لمنتدى الفكر المعاصر حول: تكلفة اللامغرب، الجزائر، جانفي 2008.

6. الخزندار سامي إبراهيم." ***المنع الوقائي للصراعات الأهلية والدولية***". إطار نظري، المجلة العربية للعلوم السياسية(عدد32)، خريف 2011.

7. د. الربيع وليد." ***الحصانات والامتيازات الدبلوماسية في الفقه الإسلامي والقانون الدولي***".(دراسة مقارنة). مجلة الفقه والقانون، (بدون تاريخ).

8. ***المجلة الأمريكية لعلم الوراثة الإنساني***، (Doi : 34-1023) .

9. المركز الوطني العربي." ***التّوازنات والتّفاعلات الجيواستراتيجية والثورات العربية***"، (وحدة تحليل السياسات). الدوحة- قطر: شارع رقم: 826- منطقة 66، أفريل 2012.

10. أنظر "***مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي***". منتدى الفكر العربي، عمّان 1888.

11. د.أوجريبان محمد إبراهيم." ***الأمن الدبلوماسي في الإسلام***". مجلة جامعة البلقان التطبيقية.**المجلد24**(العدد الأول)،2008.

12. أ.د. بن عنتر عبد النّور." ***الاستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي***". ورقة بحث قدمت في ندوة المغرب العربي والتّحولات الإقليمية والدولية، مركز الجزيرة للدراسات، 17- 18 فيفري 2013.

13. د. بوحنيه قوي." ***إستراتيجية الجزائر اتجاه التّطورات الأمنية في الساحل الإفريقي***".أحداث الأخبار، المجلة الأفريقية للعلوم السياسية، 2012.

14. رجب إيمان أحمد." ***الثورات: المفاهيم الخاصة تحليل انتماء النظم السياسية***". ملحق مجلة السياسة الدولية بعنوان: "اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية"،(العدد184)،أفريل 2011.

15. شحاوة مجيد." ***الثورات العربية: تحديات سياسية والسياسة***"، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية(عدد خاص: آفاق برلمانية)،المؤتمر السنوي السابع عشر، فندق أيسترن- رام الله. 28 سبتمبر 2011.

16. عوني مالك." ***مواجهة ألايقين: محددات التفاعل والتأثير بين الثورات العربية والنّظام الدولي؟***". مجلة السياسة الدولية (العدد190)، أكتوبر2012.

17. عيّاد محمد سمير." ***إشكالية العلاقة بين التّنمية - السياسية والتّحول السياسي***". ورقة بحثية قدمت في ملتقى حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية في الجزائر واقع وتحديات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2011.

18. قناة روسيا(RT)، د.قسطنطين سيفكوف(النائب الأول لرئيس أكاديمية القضايا الجيوسياسية). "***قراءة بين السطور***"، للمتحدث سرجون هداية، ترجمة حسام هايل غرام، موسكو.2013.

19. د. مالكي أمحمد." ***الاتحاد المغاربي ورهانات التّكتلات الإقليمية***"، مركز الجزيرة للدراسات. ورقة بحثية قدمت في ندوة: "المغرب العربي والتّحولات الإقليمية الرّاهنة"،الدوحة، 17- 18 فيفري 2013.

20. د.محمد عبد السلام." ***ما بعد الثورات: إدارة الصراعات الداخلية في المنطقة العربية***". مجلة السياسة الدولية (العدد 189) يوليو 2012. تمّ الدخول إلى الموقع يوم: 11 نوفمبر 2013.

21. مركز البحوث الأمنية (LG World) المتعاقد مع البانتكون" ***الأخطار والرّهانات الأمنية في فضاء الساحل***"، يونيو 2012.

22. معهد التنمية البشرية " ***التطور التاريخي للنظرية والممارسة الدبلوماسية***". مؤسسة إبداع للأبحاث والدراسات والتدريب- غزة، شارع الوحدة قرب برج شوا.(بدون تاريخ).

23. مقدم السعيد." ***الإتحاد المغاربي واقع وتقييم***". مجلة إدارة، المجلد10 (العدد2)، سنة 2000.

24. وثيقة خطة السلام." ***نص التّقرير الذي رفعه الأمين العام الأممي السابق بطرس غالي إلى مجلس الأمن***". بتاريخ 17 جوان1992 ، بناء على توصية المجلس في اختتام اجتماعه بتاريخ: 31 جانفي1992.

25. أ.د. ولد الكتّاب محمد الأمين. " ***التداعيات الأمنية والانسانية لأزمة شمال مالي على الصعيد المغاربي***". ورقة بحثية قدمت في ندوة: " المغرب العربي والتّحولات الاقليمية الراهنة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 17-18 فيفري2013.

26. د. ونّاس المنصف." ***أهمية المعطى الثقافي في ديناميكية بناء المغرب العربي***". ورقة بحثية قدمت في السلسلة السادسة للبحث العلمي في العلوم الإنسانية في البلاد العربية رقم14 "أعمال المؤتمر الحادي والعشرين لمنتدى الفكر المعاصر حول: " **تكلفة اللامغرب**"، منشورات التميمي للبحث العلمي والمعلومات، مؤسسة كوزال أوينارو، جانفي 2008.

الرسائل الجامعية:

1. العايب سليم. "***الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي***"(رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق: قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر - باتنة،2011).
2. حجاز عمّار." ***السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبي***" (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، جوان 2002).
3. شاكر ظريف." ***البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية : التّحديات والرّهانات***" (أطروحة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق: قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2010).
4. أ. لطفي وفاء." ***الثورة والربيع العربي: إطالة نظرية***". كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2012.
5. محمد الطاهر عديلة." ***أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2004***" (مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005).

الجرائد ونشرات صحفية:

1. أنظر "***المرزوقي يدعو من طرابلس لإعادة بعث إتحاد المغرب العربي***". جريدة الخبر الجزائرية، 03 جانفي، 2012.
2. د.بلهول نسيم ." ***السّاحل.. اللعبة القدرة***". جريدة الفجر، 06 جانفي، 2013، من جامعة مولود معمري- تيزي وزو.
3. بوخرص أنور." ***الجزائر والصراع في مالي***". الجزائر: مركز رنيغي للشرق الأوسط، 23 أكتوبر، 2012.
4. بومدين عربي." ***أزمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية***". المحور: السياسة والعلاقات الدولية، الحوار المتمدن(العدد3893)، 27 أكتوبر2012.

5. تقرير الإعلام الاجتماعي العربي. " ***الإعلام الاجتماعي والحراك المدني: تأثير فيسبوك وتويتر***"، كلية دبي للإدارة الحكومية، الإصدار الثاني، ماي 2011.

6. حسيبة كريمة. ***" السلاح الليبي يربك المنطقة***". نشر في جريدة الفجر يوم: 07 سبتمبر، 2011، وتمّ تصفح الجريدة يوم: 11 جويلية 2013.

7. مؤسسة فرايد. " ***التّحول السياسي في العالم العربي***"، نشرة السياسة، إصدار 1989-2667(عدد رقم122)، منشورة بموقع المؤسسة على الأنترنيث.

- ***المراجع الأجنبية:***

- **Ouvrages Périodiques**

1. Baraka, Nizar. « ***Deux ans après le printemps arabe, l'intégration économique du Maghreb est indispensable*** », le monde.

2. Daoud, Zakia." ***la création de l'Union du Maghreb Arabe*** ", Revue Maghreb Machrek, Avril-juin 1989.

3. En Haill Azizi and Adda OumelKheir. « ***State and Islamism in the Maghreb*** », Middle East Review of International Affairs, Vol . No.1 (March, 2003).

4. Fillieule, Oliver.Agrik Olian skyEric, Sommier Isabelle (DIR)"***Panser les mouvements sociaux : conflits sociaux et contestations dans les sociétés contemporaine*** ".Paris, Découverte 2010 Sidney tarr, charles Tilly, contentions politics, Boilder, Pardigm Publisher, 2006.

5. Harrison.Reginald, J." ***Europe in Question***", London-Grand Britain: Ruskin House, Museum Street, 1974.

6. Hass,E.B. " **the Uniting of Europe: political, social and economic forces**", 1950-57, Stanford, callif, Stanford university press 1958.

7. IkedinmaH.A."***History and practice of Diplomacy***". (Course code: 221), Nigeria: National Open University of Nigeria publishers, 2009.

8. Khalfa,Mameri. ***« Pèlerinage aux sources de la politique extérieure de l'Algérie*** », Revue algérienne des internationales 04,1986.

9. Kinel, Eberhard. « ***révolution arabes*** », Critique international, 2012 n°54, P.103.117.Doi :10.3917 crii.054.0103.

10. Lacoste, C-Y. « ***l'Etat du Maghreb*** », la découverte, 1999.

11. Landel, Pierre Antoine. ***« l'exportation du: développement territorial ver le Maghreb, du transfert à la capitalisation des expériences Manu suit auteur*** », publié dans l'information géographique, version1- 03 féb 2012.

12. L.Fontagné-N-péridi : ***« le renouveau de l'Insertion des pays du Maghreb dans les échanges mondiaux*** », Annales Marocaines d'Economies, 1996.

13. Maghreb Consulting and Training. «***Mauritania Tax Revolution*** », "the 20 BF lnavhal law: A Small Tax Revolution", 197.Boulevard Zerktouni Augle Rue chella Casablanca, February 2013, by sit: **www.maghreb-consulting.com**.

14. Marnache, Amina (laboratoire OBM, Obligation, biens, marches). ***« la politique algérienne.la nostalgie d'une gloire perdues*** », (internationale ISSN 21 05-2646).Université de Paris-Est rétéil, 2 Octobre 2012.

15. Mellhy- Asyael, « ***Transcending Meta- Narratives: UN paking the revolutions in Egypt and Tunisia*** », 2011.http://www_E.ir infor/? P: 8616.

16. Mokhefi,Mansauria. « ***Washington face aux révolutions arabes*** », politique étrangère, 2011/3, Automne,P (631-643), Doi : 10,3917/PE, 1130631.

17. Nicholson, Harold." ***Diplomacy (2nd edition)***".Newyork: Oxford University Press, 1952.

18. Peterson Institute for International Economic. "***Maghreb Regional and Global Integration: A dream to be fuilfilled, carry chy de Hufbauer and Claire Brunel***", edition, October 2008.

19. Rachami, Jawed. ***« Maghreb Integration and the four- sided development squeeze*** ».center for international private Enterprise (Economic reform feature service).Washington DC2005.USA.March 21, 2008.

20. Santucci J.C, « ***Vers le Grand Maghreb*** », problèmes politiques et sociaux No Spécial, No626, 16 fév.1990.

21. Satow, Ernest."***Guide to diplomatic practice***", London: Macmillan Publisher, 1992.

22. Shuhei, Kurizaki. « ***A Natural History of Diplomacy*** », chapter 3 of book in progress when Diplomacy works. Preliminary draft, October.6, 2011.

23. Supplement économique, 28 Janvier 2013.

24. The Institute for National Strategic Studies (INSS)." ***The Mali Crisis:a continental menace and Playground for Jihadists***",-ADDIS standard by fred.AEno.2012.

25. Vincent, thébult.« ***Géopolitique de l'Afrique et de Moyen-Orient*** », paris: Nathan, 2006.

26. Wolfgan, Merkel et al, ***"Diktatorendamaneiung in Nordafiika und demNahenOsten :VonderSchWache auto Kratischer Regime und derslailin***", Wissenchafts Zentrun, WZB Mitteilungen, 2, 2011.

27. Yvescharles, Zarca. «***Eloge les révolutions arabes***», cites, 2011/1n°45,P. (133-135).Doi :10.3917, cité.045.0133.

- **المراجع الإلـــــكـــــتـــــرونـــيـــــة**:

1. حدادة خالد**.**" ***عن التّحديات الفكرية والعملية التي يطرحها الحراك العربي الراهن أمام قوى اليسار العربي*"*.* مقال مؤخود من الأنثرنيث 2011 عبر الموقع: **http:Studies.aljazeera.net.** تم تصفح الموقع يوم: 16 نوفمبر 2014.

2. د. حسين زكريا(أستاذ الدراسات الإستراتيجية)." ***الأمن القومي***".عبر الموقع: **http://www.Khayma.com/almoudaress/takafah/index.htm.** تمّ تصفح الموقع في سبتمبر 2013.

3. حيدر رندة." ***رياح التّغيير في الشرق الأوسط منظور إسرائيلي***"،(مختصرات من الصحف العبرية)، مؤسسات الدراسات الفلسطينية، بيروت-لبنان، ملحق خاص في: 07 ماي 2012، عبر موقعها: **www.palestine.studies.org**.

4. د. خميس حنان" ***تاريخ الدبلوماسية***"(دراسات دولية)، نشر في موقع: **www.Gloui.com** في 27 جويلة2008.

5. شراب فهمي. " ***جدلية التدخل الأجنبي في شؤون الدول الغربية ليبيا نموذج***"، غزة 2012. **www.ansarsaddan.com**. تمّ الدخول إلى الموقع يوم: 11 نوفمبر 2013.

6. د.صايج مصطفى." ***الدبلوماسية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية: ملف الدبلوماسية الجزائرية***"، حوار صحفي، عن موقع: **www.Loga Facebook.com**، في 02 ديسمبر 2013.

7. غريب حسين خليل." ***الحراك الشعبي العربي الراهن وإشكالية مفهوم التغيير***"، **www.ansarsaddan.com**. تمّ تصفح الموقع يوم: الثلاثاء 04 أكتوبر 2011.

8. مسعد نيفين." ***حركات التغيير العربية من منظور مقارن***". مجلة الدراسات الفلسطينية عن طريق موقعها:http://**www.palestine.studies.org** /Ar-Index-aspx . جامعة القاهرة، 2011. وتمّتصفح الموقع يوم: 16 نوفمبر 2013.

9. معهد العربية للدراسات والتدريب. " ***الثورات العربية ومستقبل الاتحاد المغاربي***". **العربية نث** يوم: 12 يوليو 2012. **www.El-Arabiya.com** تمّ تصفح الموقع يوم:10 نوفمبر 2013.

10. ***موسوعة الويكيبيديا (الموسوعة الحرة)*** عبر رابطها على الانترنيث: **www.wikipédia.com**.

11. ولد إبراهيم الحاج." ***الرّبيع العربي الاستثناء الموريتاني***". تقارير مركز الجزيرة للدراسات،30 يوليو 2013 ، عبر موقعها على الأنترنيث: **http:Studies.aljazeera.net** ، تمّ تصفح الموقع يوم: 17 نوفمبر 2013.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
ملخص الدراسة	ت
قائمة المختصرات والرموز	ث
خطة البحث	ج
مقدمة	**1**
الفصل الأول: الإطار النظري للدبلوماسية الأمنية الجزائرية والإقليم المغاربي	**12**
المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية الأمنية الجزائرية	**13**
المطلب الأول: المضامين المختلفة للدبلوماسية الأمنية	**14**
المطلب الثاني: التطور التاريخي الدبلوماسية الأمنية	**21**
المطلب الثالث: مراحل الدبلوماسية الأمنية الجزائرية (الفواعل المؤثرة و المبادئ المتبناة)	**29**
المبحث الثاني: المدخل الجيوبوليتيكي للإقليم المغاربي	**35**
المطلب الأول: التحديد الجيوبوليتيكي للإقليم المغاربي	**36**
المطلب لثاني: الأهمية الجيوبوليتيكية للإقليم المغاربي	**40**
المطلب الثالث: إسقاط المقاربات النظرية على الإقليم المغاربي	**42**
الفصل الثاني: دورالدبلوماسية الأمنية الجزائرية في حراك الإقليم المغاربي	**50**
المبحث الأول: تحديات القرن الواحد والعشرين وواقع الإقليم المغاربي	**51**
المطلب الأول: تحديات القرن الواحد والعشرين على الإقليم المغاربي	**59**
المطلب الثاني : واقع إقليم المغرب العربي في ظل هذه التحديات	**71**
المبحث الثاني: تحركات الدبلوماسية الأمنية بين ثوابت السياسة الخارجية وضغوطات البيئة الإقليمية	**72**
المطلب الأول: منطلقات الدبلوماسية الجزائرية	**74**
المطلب الثاني: تعامل الدبلوماسية الأمنية الجزائرية اتجاه الحراك المغاربي	**79**
الفصل الثالث: الدبلوماسية الأمنية الجزائرية بين الانجازات والتحديات	**87**
المبحث الأول: إنجازات الدبلوماسية الأمنية الجزائرية	**88**
المطلب الأول: انجازاتها على المستوى الوطني	**89**
المطلب الثاني: انجازاتها على المستوى المغاربي	**90**
المبحث الثاني: تحديات الدبلوماسية الأمنية الجزائرية	**91**
المطلب الأول: تحدياتها على المستوى الوطني	**92**
المطلب الثاني: تحدياتها على مستوى الإقليم المغاربي	**102**
الخاتمة	**104**
فهرس المراجع	**—**
فهرس المحتويات	**—**